

مِكَانُ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ

يَقَالُ

العلامة المحدث الناقد المحقق الرابع الفقيه
الشيخ محمد عبد الرشيد النعمافي
مَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي نُعْمَانٍ

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب

مِكَانُ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ

يَقَالُ

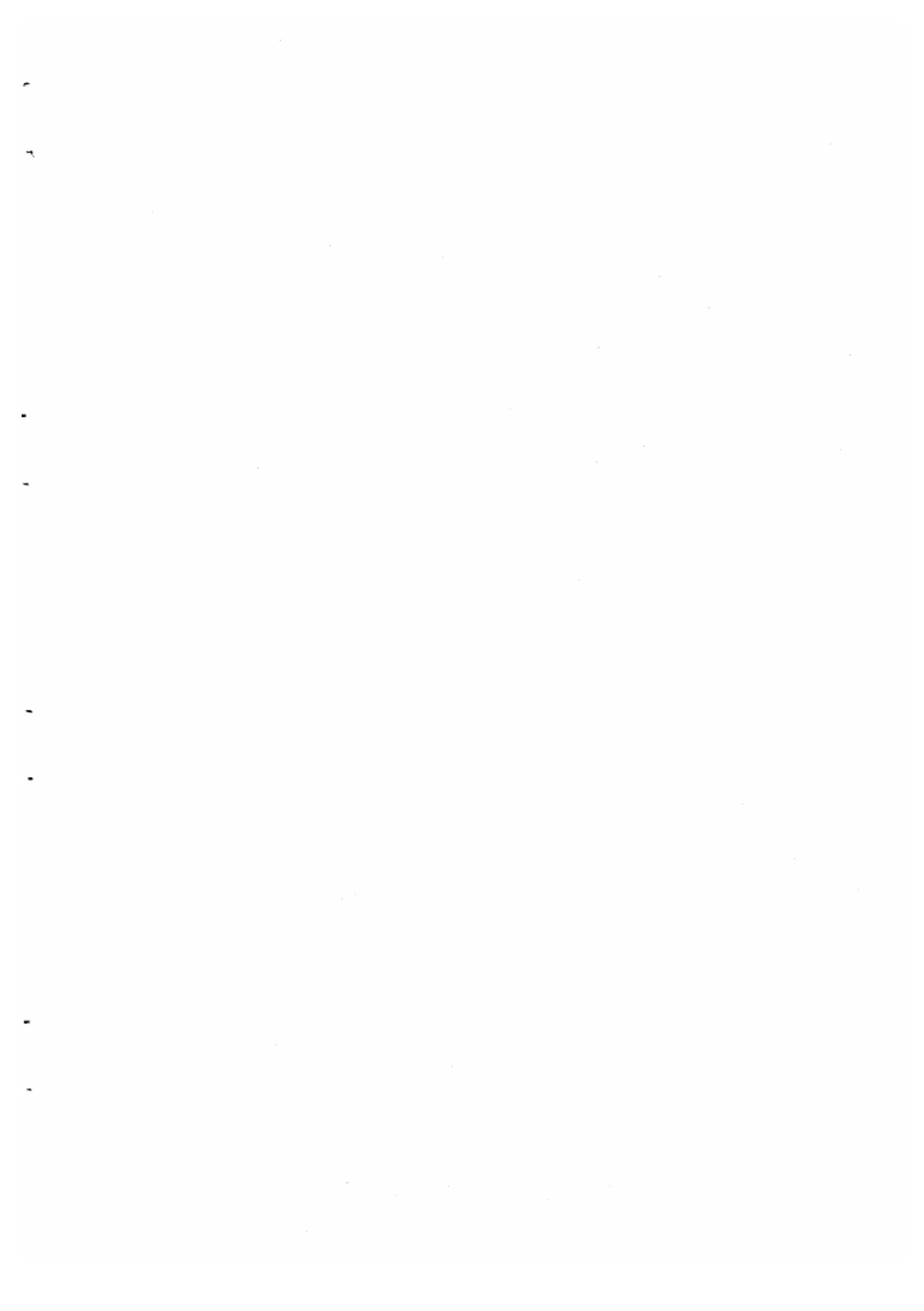
العلامة المحدث الناقد المحقق الرابع الفقيه
الشيخ محمد عبد الرشيد النعمافي
مَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي نُعْمَانٍ

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب



مَكَانُ الْأَمْرِ الْمُحْسِنِ فِي الْجَاهِ

حقوق الطبع محفوظة

للمعتنبي

الطبعة الأولى في باكستان، في مجلة الدراسات الإسلامية الصادرة عن الجامعة العالمية في إسلام آباد في العدد الأول لسنة ١٤٠٩
الطبعة الثانية بلکنو الہند في مجلة البعث الإسلامي سنة ١٤١١
الطبعة الثالثة بکراتشی - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية سنة ١٤١٢
الطبعة الرابعة مزيدة من النصوص والتحقيق في بيروت سنة ١٤١٦

قامَت بطبعَهُ وَإِخْرَاجَهُ دَارُ الْسَّاِرِ إِلَامِيَّة للطباعة والنشر والتوزيع
بَيْرُوت - لُبْنَان - ص.ب : ٥٩٥٥ - ١٤

كلمة التقديم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ولِي المتقين الصالحين، والصلوة والسلام التامان الدائمان على رسول الهدى وإمام الثقى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فهذا سِفْرٌ نفيسٌ فريد، وأثر نافع مجيد: «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث» تأليف العلامة المحقق المحدث الناقد الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني حفظه الله تعالى، شيخ الحديث وعلومه سابقًا في جامعة العلوم الإسلامية في مدينة كراتشي باكستان، التي أسسها شيخنا العلامة الجليل المحدث البارع الفقيه الأصولي الشيخ أبو المحاسن السيد محمد يوسف الحسيني البُثُوري رحمه الله تعالى.

وتميزت هذه الطبعة عن سابقاتها المطبوعة في الهند وباكستان بأنها قُرئت على الشيخ حفظه الله تعالى ورعاه، فبدل بعض عباراته، وأضاف إليه زيادات كثيرة مهمة، علمًا بأن الشيخ ما يزال يضيف إلى هذا الكتاب ما يُعزز مباحثه ويتحقق مقاصده.

وقد جَمَعَ المؤلِّفُ حفظه الله تعالى جواهرَ هذه النصوص، ونظم هذه الشَّذَرَاتِ والفُصُوصَ جَمْعَ بَخِيلٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خاتَمُهُ.

فاللّقطها بشفافية ذهنه العلمي، ودقة ذهنه الذكي، وصبره الصابر على مُصابرته، وقدرته على استخراج اللؤلؤ من مغاصيه ومخبأته، وهكذا فليكن الصبر على تحصيل الفرائد، وتجميع الخرائد.

صَابَرَ الصَّبِرَ فَاسْتَغاثَ بِهِ الصَّبِرُ **فَقَالَ الصَّبُورُ يَا صَبَرُ صَبِرَا!**

وقد ألف غير واحد من الأئمة الكبار غير الحنفية من محدثين وفقهاء ومؤرخين، تاليف مستقلة، لدفع التهويشات التي يثيرها بعض المتعصبين على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

ومن هؤلاء الأئمة الكبار الإمام الفقيه المحدث حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر المالكي، والإمام الحافظ المحدث شمس الدين الذهبي الشافعي، والإمام الفقيه المحدث يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بابن المبرد المتوفى سنة ٩٠٩، والإمام المحدث الحافظ السيوطي الشافعي، والإمام الحافظ المحدث محمد بن يوسف الصالحي الشافعي، والإمام الفقيه الشافعي الكبير ابن حجر الهيثمي المكي، وغيرهم.

حَمْوَاهِيَّهُ بْنُ حَنِيفَهُ

فقد ألفوا الكتب المطولة في فضائل أبي حنيفة ومناقبه، وبيان إمامته وجلالته، وذبوا عنه ألسنة الحاسدين والشانين من أصحاب مذاهبهم وغيرهم.

وتميز هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ بأنه مقصور على بيان مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث خاصة.

فرأيت طبع هذا الكتاب في البلاد العربية بعد طبعه مرات في الهند وبماكستان، لأنه قد تفشت داء الغمط لمقام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من غير بذل جهة الحديث، في بعض البلدان منها، فتلتفت الأنظار إلى مثل هذا التاليف، مما زاد ليزد التهويش عن الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ويُعرف بما عليه أساطيره بالكتل، بالحديث ورجاله، من توقير وتعظيم وتوثيق وتبجيل للإمام أبي حنيفة

وعلمه وفقهه ودينه وورفع إمامته، فيكون هذا المؤلّف مَناراً للمستهدفين، ومذكراً للمتعصبين المُجَافِين، والله الهادي إلى سَوَاء السبيل، وصلَّى الله وسلَّمَ على نبينا ورسولنا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

في الرياض ١ من ذي القعدة ١٤١٥

مِنْ كُلِّ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ حَنِيفٌ فِي الْحَدِيثِ

يَقُولُ

العلامة المحدث الناقد المحقق الرابع الفقيه
الشيخ محمد عبد الرشيد النعمافي
مد الله تعالى في عمره

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة



تقدير المؤلف :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين وصَحْبِيهِ الطَّيِّبِينَ، وسائر أئمة الدين من الفقهاء المجتهدين والحافظ المحدثين، لا سيما إمامنا الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت أول المجتهدين المتبعين.

أما بعد: فإن من الحقائق الواضحة أن الأئمة المتبعين رضي الله تعالى عنهم – وفي مقدّمتهم الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله تعالى – قد أجمع المسلمون على هدایتهم ودرایتهم، وتوارثَ عند الأمة فضلُهم وعلمُهم ونصُحُّهم لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين، وجعلهم الله تعالى بمنزلة النجوم في السماء يهتدي بهم كلُّ مؤمن مُسْتَرِشدٍ ويقتدي بهم كلُّ منتسب متبعٍ، فَهُم يستحقون منا كلَّ تقدير وإجلال لما لهم علينا من المِنَن الكثيرة والفضل العظيم.

وهم وغيرُهم من علماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخبر والأثر وأهل الفقه والنظر لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السَّبِيل، كما دلَّ عليه الكتاب والسنة وكما نص عليه علماء الأمة.

ومع ذلك فقد نشأت في هذا العصر المتأخر الزَّمِنِ ناشئةٌ حديثةٌ لا تدرى

ما عليها، فجعلت تَتَقَوَّلُ على الأئمة بما هم براء منه، وتستصغر شأنهم وتحبّرُ شأن أنفسها بمحاذاتهم والتقدُّم عليهم، وخصَّت الإمام أبي حنيفة بالطعن الشديد عليه والحقيقة فيه بما برأه الله تعالى منه، فكان عند الله وجيهًا.

فأناسٌ من هذه الناشئة بدأوا بنشر المغامز والمطاعن الباطلة التي تتضمن الطعن في إيمان أبي حنيفة ودينه وفقهه — وهو أحد الأئمة المجمع على إمامتهم —، وقد بين بطلانها خلائقٌ من العلماء المتقدمين والمتاخرين وحدّرُوا من الالتفات إليها وأنذّرُوا، مما نفعـت هؤلاء التُّدُرُّ، وانبرى آخرون فتلقّفوا أقاويل معدودة من كتب الجرح والتعديل هي معلولة بأنواع من العلل ومتلبسة بملابسات لا يُقبل معها الجرح، تلقّفوا هذه الأقاويل وبدأوا يطعنون في حفظ هذا الإمام الجليل وضبطه، وجاهلُوا أو تجاهلُوا ثناءً أئمّة المحدثين المتقدمين عليه وعلى علمه وحفظه وفهمه، وهؤلاء الأئمة هم أركان علم الجرح والتعديل وبأيديهم لواهـما، وتناسوا أيضاً إجماع الجهابذة الحفاظ المتاخرين على إسقاط وإبطال تلك المغامز والأقاويل المعلولة، وإطباقيـمـهمـ علىـ الثنـاءـ عـلـيـهـ وـتـبـيـجـلـهـ وـتـقـرـيـظـهـ !! .

فأحبيبـتـ تندـيـداـ بـالـمـعـتـنـيـنـ الـمـعـانـدـيـنـ وـرـحـمـةـ بـضـعـفـاءـ الـفـهـمـ الـمـغـتـرـيـنـ —ـ أـنـ أـجـمـعـ فـيـ هـذـاـ الـكـتـابـ ثـنـاءـ الـعـلـمـاءـ الـقـدـامـيـ وـالـمـتـأـخـرـيـنـ عـلـىـ الـإـلـامـ أـبـيـ حـنـيـفـةـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهـ مـاـ نـاحـيـةـ مـكـانـتـهـ الرـفـيـعـةـ فـيـ عـلـمـ الـحـدـيـثـ وـالـسـنـةـ خـاصـةـ،ـ وـأـوـضـعـ مـاـ لـهـ مـنـ مـنـزلـةـ السـامـيـةـ وـالـمـرـتـبـ الـمـنـيـفـةـ فـيـ ذـلـكـ،ـ عـسـىـ اللـهـ تـعـالـىـ أـنـ يـهـدـيـ بـهـ التـائـهـيـنـ عـنـ الـحـقـ فـيـفـوزـواـ وـلـاـ يـهـلـكـواـ مـعـ الـهـالـكـيـنـ .

وفضائلُ هذا الإمام ومناقبه كثيرة لا يُحصيها العدد، وقد ذكرت طائفهُ كبيرة من المتقدمين والمتاخرين كثيراً منها في أجزاءٍ مفردةٍ وكتب مستقلةٍ وفي ضمن كتب التواريـخـ والـتـرـاجـمـ،ـ ولـكـ جـُلـّـ تـلـكـ الـكـتـبـ لـيـسـ بـمـتـنـاوـلـ أـيـدـيـ عـامـةـ الـقـرـاءـ،ـ فـيـ هـذـاـ الـجـمـعـ وـالـاختـيـارـ ذـرـيـعـةـ حـسـنـةـ لـإـطـلاـعـهـمـ عـلـىـ نـخـبـةـ مـنـ تـلـكـ الـمـنـاقـبـ الـوـافـرـةـ وـالـفـضـائـلـ الـجـسـامـ .

وليس هذا الذي أمام القارئ كلَّ ما أردتُ ذكره في هذا الكتاب، وإنما أقدم إلى القراء ما تيسر جمعه إلى الآن، وأسأل الله تعالى التوفيق لإتمامه حسب ما يُحبه ويرضاه، ورضي الله تعالى عن الأئمة الهاذين المهدىين أجمعين، وجزاهم عن الإسلام وال المسلمين دار الكرامة ومقدمة الصدق عندك، وأسأل الله سبحانه سؤال خاشع وضارع أن يتقبل هذا العمل مني ويجعله ذخراً لآخرتي إنه خير مأمول وبالإجابة جديرة، والحمد لله تعالى أولاً وأخراً، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وعلى آله وأصحابه نخبة أصفيائه وأوليائه إلى يوم الدين.

وكتبه

الفقير إليه تعالى

في كراتشي ٢٠ من شعبان سنة ١٤١٥

مُحَمَّدْ عَبْدُ الرَّشِيدِ النَّعَافِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصَلَى الله تعالى وسَلَّمَ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذا ما جمعته في بيان «مكانة الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في علم الحديث»، والمرجو من الله سبحانه أن يجعله ذريعة لازالة الشبهات التي أثارها الخصوم حول حفظه وثقته في الحديث وأمانته، وأسئلته تعالى أن يجعل سعيي مشكوراً وذنبي مغفوراً وهو خير مأمول وبالإجابة جدير.

وقد كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وحفظاً وضبطاً، وكان معدوداً في الأجداد الأsexiables، والأباء الأذكياء، مع الدين والعبادة والتهجد وكثرة التلاوة وقيام الليل.

وكان من عني بعلم الكتاب والسنة وسعى في طلب الحديث ورحل فيه، وكثرت عنایته بالسنن وجمعه لها، وذبه عن حريمها، وقمعه من خالفها أو رام مبaitتها، مؤثراً لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على غيرها، وهو أول من عرج على الأقوياء من الثقات، وترك الضعفاء في الروايات، لزم الحديث والفقه، ووازن على الورع والعبادة، حتى صار علماً يرجع إليه في الأمصار وملاجاً يقتدى به في الأقطار.

وأحواله في العلم والحفظ والصيانة والإتقان، والاجتهد في تحصيل العلم والفقه ونشرهما، والصبر على ترك مناصب السلطان، وبذل النفس في إشاعة العلم والعبادة والكرم، وهو أن الدنيا عنده وعدم المبالاة بحُطام هذه الفانية الزائلة، مع الدين والسلامة وجَمْعِ أنواع الخير: أكثر من أن يُحصر، وأشهر من أن يُشهَر.

وقد انعقد الإجماع على إمامته وجلالته وعلوّ مرتبته، وكمال فضيلته، وأقاويل السلف كثيرة مشهورة في الثناء عليه في ورعيه وزهده وعبادته، ومجانبيه السلطان وإنكاره ولالية القضاء، ووفور علمه وكثرة حديثه، وبراعته في الفقه واتباعه السنة، وأخبار إجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار إياه واعترافهم بمزاياه وفيه مستفيضة، وكل ذلك مدوّن في كتب التوارييخ والرجال، لا حاجة لنا بذكرها.

عناته بطلب الحديث

وقد شهد له أئمة النقد وكبار المحدثين بعناته بطلب الحديث وارتحاله في ذلك ومعاناته في تحصيله.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي حنيفة من كتابه «سیر أعلام النبلاء»^(١): «وعنِّي بطلب الآثار، وارتَحَلَ في ذلك». اهـ.

وقال أيضاً^(٢): «إن الإمام أبو حنيفة طَلبَ الحديث وأكثر منه في سنة مئةٍ وبيدها». اهـ.

(١) ٦:٣٩٢ من الطبعة الثالثة بيروت سنة ١٤٠٥.

(٢) ٦:٣٩٦.

وقال أيضاً في جزئه الذي صنفه في «مناقب أبي حنيفة» في ذكر شيوخه^(١): «وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكة، وقال: ما رأيُتْ أفضَلَ من عطاء».

قلتُ: وكان عطاء أيضاً يُفضَّلُ على تلامذته، فكان أبو حنيفة إذا حضر مجلس السِّماع أوسعَ له وأدناه كما سيأتي.

وقال في «دول الإسلام»^(٢): «وأكابرُ شيوخه عطاء بنُ أبي رباح، وشيخُه في الفقه حماد بنُ أبي سليمان». اهـ.

قال الحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»^(٣): «أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن يحيى الطلحي، حدثنا عثمان بن عبيد الله الطلحي، حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي، حدثنا سعيد بن سالم البصري قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: لقيتُ عطاءَ بمكة فسألته عن شيء، فقال: من أين أنت؟ قلتُ: من أهل الكوفة، قال: أنت من أهل القرية الذين فرَّقوا دينهم وَكَانُوا شِيَعاً؟ قلتُ: نعم! قال: فمن أى الأصناف أنت؟ قلتُ: ممن لا يَسْبُ السلَفَ، ويؤمنُ بالقدر، ولا يُكَفِّرُ أحداً بذنب، قال: فما عطاءُ؟ عرفتَ فالزم». اهـ.

وقال الإمام المحدثُ الفقيه شيخُ الخطيب البغدادي، القاضي،

(١) «مناقب الإمام أبي حنيفة واصحابيه» ص ١١ طبع مصر.

(٢) «دول الإسلام» للذهبي ١: ٧٩ طبع دائرة المعارف الناظمية بجدة، بالهند سنة ١٣٣٧.

(٣) ١٣: ٣٣١.

أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمرى في كتابه «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»^(١): «أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا مُكرّمٌ، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبيد الله، عن عبد الله بن محمد بن نوح، قال ثنا: حفص بن يحيى، قال: ثنا محمد بن أبىان، عن العارث بن عبد الرحمن قال: كنا نكون عند عطاء بعضنا خلف بعض، فإذا جاء أبو حنيفة أوسع له، وأدناه». اهـ.

قلت: وصنيعه هذا معه يدل على أن الإمام أبي حنيفة كان من أرجح تلامذته في الحديث، وقد ذكر الإمام عبد الوهاب الشعراوي في كتابه «الميزان الكبرى»^(٢): سَنَدَ: أبو حنيفة، عن عطاء، عن ابن عباس، كما ذكر سَنَدَ: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، حينما تعرض لبيان أسانيد الأئمة المجتهدين في الكتاب والستة.

وكذلك شيخه في الفقه حماد بن أبي سليمان أيضاً يجلسه في صدر الحلقة حذاءه، قال الحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»^(٣): «أخبرنا الخاللُ، أخبرنا الحريري أن النخعي حدّثهم، قال: حدثني جعفر بن محمد بن حازم، حدثنا الوليد بن حماد، عن الحسن بن زياد، عن زفر بن الهذيل قال: سمعت أبي حنيفة يقول: كنت أنظر في الكلام حتى بلغت فيه مبلغاً يُشار إلى فيه بالأصابع، وكنا نجلس بالقرب من

(١) ص ٨٣ طبع حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٩٤ .

(٢) ٤٨: ١ .

(٣) ٣٣٢: ١٣ – ٣٣٣ .

حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة، فقالت: رجل له امرأة أمة أراد أن يُطلقها للسنة كم يُطلقها؟ فلم أدر ما أقول؟ فأمرتها تسأل حماداً، ثم ترجع فتُخبرني، فسألت حماداً، فقال: يطلقها وهي ظاهرة من الحيض والجماع تطليقة، ثم يتركها حتى تحيسن حيضتين، فإذا اغسلت فقد حللت للأزواج. فرجعت فأخبرتني، قللت: لا حاجة لي في الكلام، وأخذت نعلي فجلست إلى حماد، فكنت أسمع مسائله فأحفظ قوله ثم يعيدها من الغد، فأحفظها ويخطئ أصحابه، فقال: لا يجلسن في صدر الحلقة بحدائي غير أبي حنيفة». اهـ.

قلت: هذا يدل على جودة حفظ الإمام وإتقانه.

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»^(١): «أخبرني محمد بن عبد الملك القرشي، أنبأنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الرazi، حدثنا علي بن أحمد القاري، أخبرنا محمد بن الفضل، هو البلخي العابد، أنبأنا أبو مطیع، قال: قال أبو حنيفة: دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين فقال لي: يا أبو حنيفة عمن أخذت العلم؟ قال: قلت: عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، قال: فقال أبو جعفر: بَخْ بَخْ استوثقت ما شئت يا أبو حنيفة، الطيّبين الطاهرين المباركين، صلوات الله عليهم». اهـ.

هكذا وقع في المطبوع من «تاريخ بغداد»، والصواب (عن إبراهيم

عن أصحاب عمر بن الخطاب». . . إلخ) صَرَحَ به العلَّامُ الكوثري في «التأنيب»^(١).

قلت: وقد فاق الإِمامُ في طلب الحديث على مشايخ عصره فقد روى الحافظ الذهبي في «مناقب أبي حنيفة»^(٢) عن الإِمامِ مسْعَرِ بنِ كِدَامَ، قال: «طلبتُ مع أبي حنيفة الحديثَ فغلَبَنَا، وأخذنا في الزهد فبرع علينا، وطلبنا الفقة فجاء منه ما ترون». اهـ.

قلتُ: ومسعر بن كدام هذا ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» وحاله في كتابه «سير أعلام النبلاء» بالإِمامِ الثبِّتِ شيخِ العراقِ الحافظِ وقال صدر الأئمة المكي: وكان مسعر بن كدام أحدَ مفاخرِ الكوفةِ في حفظه وزهده وكان من شيوخِ أبي حنيفة، روى عنه في «مسنده»^(٣).

(١) «تأنيب الخطيب» ص ٢٩.

(٢) ص ٢٧.

(٣) من «مناقب الإمام الأعظم» لصدر الأئمة الموفق ٢: ٣٧، طبع دائرة المعارف بجیدرآباد الدکن بالهند.

إمامَةُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَدِيثِ

وقد شهد الأئمة في القديم والحديث بإمامَةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَدِيثِ، قال الإمام المحدث حافظ المغرب أبو عمر يوسف ابن عبد البر التمّري القرطبي الأندلسي رحمه الله تعالى في كتابه المعروف «جامع بيان العلم وفضيله وما ينبغي في روایته وحمله»^(١): «حدَثَنَا عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حدَثَنَا ابْنُ رَحْمُونَ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَكْرَ بْنَ دَاسَةً يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا دَاؤِدَ سَلِيمَانَ بْنَ الْأَشْعَثِ السجستاني يَقُولُ: رَحْمَ اللَّهُ مَالِكًا كَانَ إِمَامًا، رَحِيمَ اللَّهُ الشَّافِعِي كَانَ إِمَامًا، رَحِيمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ كَانَ إِمَامًا».

وقال في كتابه: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء، مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعریف بجلالة أقدارهم»^(٢): «حدَثَنَا عبدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكْرٍ المؤمن بْنَ يَحْيَى رَحِيمَ اللَّهُ، قَالَ: أنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ بَكْرٍ عبدَ الرِّزاقِ التَّمَارِ المعروفة بابن داسة، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا دَاؤِدَ سَلِيمَانَ بْنَ

(١) ١٦٣:٢، طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

(٢) ص ٢٣٢ عن نشره مكتبة القديسي بالقاهرة عام ١٣٥٠.

الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله يقول: رَحِمَ اللَّهُ مالكًا كأن إماماً، رَحِمَ اللَّهُ الشافعي كأن إماماً، رَحِمَ اللَّهُ أبا حنيفة كأن إماماً».

فهذه شهادة الإمام الثبٰت سيد الحفاظ شيخ السنة أبي داود الأزدي السجستاني صاحب «السنن» رحمه الله تعالى، في حق الأئمة الثلاثة بإمامتهم، وتتجذر شرح هذه الإمامة مستوفى فيما كتبه الإمام الحافظ العلّامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي رحمه الله تعالى في مدخل كتابه «دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة»^(١) ونصه:

«فصل: وما يحق معرفته في الباب أن تعلم أن الله تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه كتابه الكريم وضمن حفظه كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢)، ووضع رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وكتابه موضع الإبانة عنه، كما قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٣)، وترك نبيه في أمته حتى يُبيّن لأمته ما بُعثَ به، ثم قبضه الله تعالى إلى رحمته، وقد تركهم على الواضحة، فلا تنزِل بال المسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانها نصاً أو دلالة.

(١) ٤٣: ٤٦ طبع بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥.

(٢) من سورة الحجّر، الآية ٩.

(٣) من سورة النحل، الآية ٤٤.

وَجَعْلَ فِي أُمَّتِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ مِّنَ الْأَعْصَارِ أُمَّةً يَقُولُونَ بِبَيَانِ شَرِيعَتِهِ وَحَفْظِهَا عَلَى أُمَّتِهِ، وَرَدَّ الْبَدْعَةَ عَنْهَا.

كَمَا أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدَ أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدَ الصَّوْفِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدَى الْحَافِظِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادَ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُعاَنُ بْنُ رِفَاعَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُذْرَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَرُثُ هَذَا الْعِلْمُ مَنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَاتْحَالَ الْمُبَطَّلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ».

وَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الثَّقَةِ مِنْ أَشْيَاخِهِمْ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ وُجِدَ تَصْدِيقُ هَذَا الْخَبَرِ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ فِي كُلِّ عَصْرٍ مِّنَ الْأَعْصَارِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَقَامَ بِمَعْرِفَةِ رِوَايَةِ السَّنَةِ فِي كُلِّ عَصْرٍ مِّنَ الْأَعْصَارِ جَمَاعَةً وَقَفَوْا عَلَى أَحْوَالِهِمْ فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ، وَبَيَّنُوهَا وَدَوَّنُوهَا فِي الْكِتَابِ حَتَّى مَنْ أَرَادَ الْوَقْوفَ عَلَى مَعْرِفَتِهَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فَمَنْ سَوَاهُمْ مِّنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ.

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسِينِ السَّلْمَى، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدِ الْخَلَّالِ، حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ الْبَغْوَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدَ بْنَ غَيْلَانَ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَمَانِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتَ أَحَدًا أَكَذَّبَ مِنْ جَابِرَ الْجَعْفِيِّ، وَلَا أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءَ.

قال: وحدثنا عبد الحميد الحماني، قال: سمعت أبا سعد الصَّغاني، قام إلى أبي حنيفة فقال: يا أبا حنيفة ما تقول في الأخذ عن الثوري؟ فقال: اكتب عنه، فإنه ثقة ما خلا أحاديث أبي إسحاق عن الحارت، وحديث جابر الجعفي.

وأخبرنا أبو الحسن بن الفضل القطان ببغداد قال أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، قال: سمعت حرملة يقول: قال الشافعي: الرواية عن حرام بن عثمان حرام.

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن الغضايري ببغداد، حدثنا أحمد بن سليمان، حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا عفان قال: حدثني يحيى بن سعيدقطان، قال: سألت شعبة وسفيان الثوري ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل يُتَهَمُ في الحديث ولا يَحْفَظُ؟ فقالوا بَيْنَ أَمْرَه لِلنَّاسِ.

وأخبرنا أبو علي الحسين بن محمد الرؤذباري، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي، قال: حدثني أبو سعد الهروي، عن أبي بكر بن خلاد قال: قيل لي يحيى بن سعيدقطان: أما تخشى أن يكون الذين تركت حديثهم خصماً لك عند الله؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصماً لك عند الله أحب إلي من أن يكون خصماً لك رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لم حدثت عني حديثاً تُرى أنه كذب؟

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال أخبرنا أبو الوليد الفقيه، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي رحمة

الله يقول: لو لا شعبة ما عُرف الحديثُ بالعراق، وكان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإنَّ استعديتُ عليك السلطانَ.

فعلى هذه الجملة كان ذُبِّهم عن حريم السنة، وشواهدُ ما ذكرنا كثيرة، وفيما ذكرنا عن التطويل غنية». اهـ.

وكذلك قال الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذى رحمه الله في «كتاب العلل» من جامعه^(١): «وقد عاب بعضُ من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم الحسن البصري وطاوس تَكَلَّما في مَعْبَدِ الجهنمي، وتَكَلَّمَ سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتَكَلَّمَ إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارت الأعور.

وهكذا روي عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم أنهم تَكَلَّموا في الرجال وضعفُوا.

وإنما حَمَلَهم على ذلك عندنا — والله أعلم — النصيحةُ للمسلمين، لا يُظْنُ بهم أنهم أرادوا الطعنَ على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبيتوا ضعفَ هؤلاء لكي يُعرفوا، لأن بعضَهم من الذين ضُعَفُوا كان صاحبَ بدعة، وبعضَهم كان متهمًا في الحديث، وبعضَهم كانوا

(١) ١٣٥٢: ٣٠٥ - ٣٠٩ مع عارضة الأحوذى، طبع مصر سنة ١٣٥٢.

أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبيّنوا أحوالهم شفقةً على الدين وتشييضاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يثبتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال... — وسرد أقوالاً من أئمة هذا الفن في جرح كثير من الرواية، إلى أن قال — :

حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو يحيى الحمانى، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفى ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح». اهـ.

وقال شيخ البیهقی الحافظ الكبير إمام المحدثین أبو عبد الله محمد بن عبد الله التیسأبوري الحاکم المعروف بابن البیع في كتابه «المستدرک على الصحیحین»^(١) عند سرد طرق حديث «لا نکاح إلا بولي ما نصه»: «وقد وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم، منهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ورقبة بن مصقلة العبدی، ومطرّف بن طريف الحارثی، وعبد الحمید بن الحسن الھلالي، وزکریا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد ذكرناهم في الباب». اهـ.

وقال الحاکم أيضاً في كتابه «معرفة علوم الحديث»^(٢) ما نصه: «ذكر النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث، هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم، ممن

(١) ١٧١:٢ كتاب النکاح، طبع دائرة المعارف بھیدرآباد الدکن بالھند ستة ١٣٤٠ھـ.

(٢) ص ٢٤٠ — ٢٤٩ طبع القاهرة.

يُجمَعُ حديثُهم للحفظ والمذاكرة والتبرُّك بهم، ويدركهم من الشرق إلى الغرب — فذكر خلقاً من أعيان كثير من البلدان — .

فمنهم من أهل المدينة: محمد بن مسلم الزُّهري، ومحمد بن المنكدر القرشي، وربيعة بن أبي عبد الرحمن الرائي، ومالك بن أنس الأصبهي، وجعفر بن محمد الصادق، وغيرُهم.

ومن أهل مكة: مجاهد بن جَبْر، وعمرو بن دينار، وعبد الملك بن جُرَيْج، وفُضيل بن عياض، وغيرُهم.

ومن أهل مصر: عمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب، وحبيبة بن شريح التُّجِيبي، وغيرُهم.

ومن أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وشعيب بن أبي حمزة الحمصي، ومكحول الفقيه، وغيرُهم.

ومن أهل اليمن: طاوس، وعبد الله بن طاوس، وغيرُهما.

ومن أهل اليمامة: يحيى بن أبي كثير، وغيرُه.

ومن أهل الكوفة: عامر بن شرَاحيل الشعبي، وسعید بن جبیر الأَسدي، وإبراهيم النخعي، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وحماد بن أبي سليمان، ومنصور بن المعتمر، ومغيرة بن مَقْسُمَ الضَّبَّي، والأعمش الأَسدي، ومسعر بن كِدام الهلالي، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت التَّبَّمي، وسفيان بن سعيد الثوري، وداود بن نُصَيْر الطائي، وزُفرَ بن الهديل، وعافية بن يزيد القاضي، وغيرُهم.

ومن أهل الجزيرة: ميمون بن مهران، وعمرو بن ميمون بن مهران، وخالد بن مَعْدان العابد، وغيرُهم.

ومن أهل البصرة: أيوب بن أبي تميمة السختياني، وشعبة بن الحجاج، وهشام بن حسان، وقتادة بن دعامة، وغيرُهم.

ومن أهل واسط: العوام بن حوشب، وأبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدلائلي، وغيرُهم.

ومن أهل خراسان: إبراهيم بن طهمان الفقيه العابد، وإبراهيم بن أدhem الزاهد من أهل بلخ، وشقيق بن إبراهيم الزاهد، والنضر بن محمد الشيباني، وغيرُهم. رحمة الله عليهم أجمعين». انتهى.

وقال شيخ الإسلام العلامة أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحنبلي في كتابه « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة »^(١): « قال أبو العباس بن عُقْدَة، حدثنا جعفر بن محمد بن عمرو، حدثنا سليمان بن عَبَاد، سمعت بشّار بن دراع قال: لقي أبو حنيفة محمد بن النعمان فقال: عمن رويت حديث ردّ الشمس؟ فقال: عن غير الذي رويت عنه: يا ساريُّ الجبل... »

قلت — القائل ابن تيمية — : وهذا يدل على أن أئمَّةً أهل العلم لم يكونوا يُصدِّقون بهذا الحديث، فإنه لم يروه إماماً من أئمَّة المسلمين، وهذا أبو حنيفة أحدُ الأئمَّة المشاهير وهو لا يُتَّهم على عليٍّ، فإنه من

(١) ٤: ١٩٤ - ١٩٥ الطبعة الأميرية ببلاط مصر سنة ١٣٢٢.

أهل الكوفة دار الشيعة، وقد لقي من الشيعة وسمع من فضائل علي ما شاء الله، وهو يُحِبُّه ويتوَلَّه، ومع هذا أنكَرَ هذا الحديث على محمد بن النعمان، وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوي وأمثاله.

ولم يُعْجِبْه ابنُ النعمان بجوابِ صحيح بل قال: عن غير من رویت عنه حديث: يا سارِيَةُ الجبلَ». فيقال له: هب إن ذلك كذب، فأيّ شيء في كذبه مما يدلّ على صدق هذا؟ فإن كان كذلك فأبو حنيفة لا ينكرُ أن يكون لعمرٍ وعلى وغيرهما كراماتٍ، بل أنكر هذا الحديث للدلائل الكثيرة على كذبه، ومخالفته للشرع والعقل، وأنه لم يروه أحد من العلماء المعروفين بالحديث من التابعين وتابعיהם، وهمُ الذين يروون عن الصحابة، بل لم يروه إلَّا كذاب أو مجهول لا يُعلم عدُّه وضبطُه، فكيف يُقبلُ هذا من مثل هؤلاء، وسائرُ العلماء المسلمين يَوْدُون أن يكون مثلُ هذا صحيحاً لما فيه من معجزات النبي ﷺ، وفضيلة عليٍّ، الذين يحبُّونه ويتوَلُّونه، ولكنهم لا يستجيزون التصديق بالكذب فرّدوه ديانةً، والله أعلم».

وقال في موضع آخر من الكتاب المذكور^(١): «... أئمَّةُ أهل الحديث، والتفسير، والتصوف، والفقه، مثلُ الأئمَّةِ الأربعةِ وأتباعِهم».

وقال أبو الفداء الحافظ ابنُ كثير الدمشقي رحمه الله تعالى في كتابه «البداية والنهاية»^(٢):

(١) ١٧٢: ١ - ١٧٣.

(٢) ٦: ٨٥ - ٨٦ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦ مكتبة المعارف بيروت.

«والطحاوی رحمه الله وإن كان قد اشتبه عليه أمره — أي أمر حديث رد الشمس لعلی — فقد رُوی عن أبي حنيفة رحمه الله إنكاره والتهكم بمن رواه، قال أبو العباس بن عقدة: ثنا جعفر بن محمد بن عمیر، ثنا سليمان بن عباد، سمعت بشار بن دراع قال: لقي أبو حنيفة محمد بن النعمان فقال: عمن رویت حديث رد الشمس؟ فقال: عن غير الذي رویت عنه: يا ساریة الجبل.

فهذا أبو حنيفة رحمه الله وهو من الأئمة المعتبرين، وهو كوفي لا ينكر على حب علی بن أبي طالب وتفضيله بما فضل الله به ورسوله، وهو مع هذا ينکر على راويه.

وقول محمد بن النعمان له ليس بجواب، بل مجرّد معارضۃ بما لا يُجدي، أي أنا رویت في فضل علی هذا الحديث، وهو وإن كان مستغرباً، فهو في الغرابة نظیر ما رویته أنت في فضل عمر بن الخطاب في قوله: «يا ساریة الجبل». وهذا ليس بصحيح من محمد بن النعمان، فإن هذا ليس كهذا إسناداً ولا متنًا، وأین مکاشفة إمام قد شهد الشارع له بأنه مُحدث بأمر خیر من رد الشمس طالعةً بعد مغيبها الذي هو أكبر علامات الساعة؟».

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»^(۱):

«محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي

أبو جعفر الملقب «شيطان الطّاق» نسب إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة، كان يجلس للصرف بها...، ويقال: إن أول من لقبه (شيطان الطّاق) أبو حنيفة مع مُناظِرَةً جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية...، ووَقَعَتْ له مُناظِرَةً مع أبي حنيفة في شيء يتعلق بفضائل عليّ سُمِّي فيها محمد بن النعمان نسبةً إلى جده، فقال أبو حنيفة كالمنكر عليه عن من روَيَ حديث رَدَ الشَّمْسُ لِعَلِيٍّ؟ فقال: عمن روَيَ أنت عنه: (يا سارِيَةَ الجَبَلِ)؟ اهـ.

لعلَّ هذَا الشَّاءُ لَا يُعَبِّرُ بِهِ عَنْ كُلِّيَّتِهِ لِكُوَّرِيَّةِ فَإِنَّهُ يَحْمِنُ فِي إِنْ
وقال الشيخ الإمام الحافظ الحجّة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن العزم و
المعروف بابن قيّم الجوزية الحنبلي في كتابه «إعلام المؤقّعين عن ربِّ الولود»
العالمين^(١): «وقد احتاج الأئمة الأربع والفقهاء قاطبةً بصحيفة
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يُعرف في أئمة الفتوى إلا من
احتاج إليها واحتج بها، وإنما طعن فيها من لم يَتَحَمَّلْ أعباءَ الفقه
والفتوى كأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرهما» اهـ.

وقال أيضًا في موضع آخر منه^(٢) ما نصّه: «أما طريقة الصحابة
والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة
وأبي يوسف والبخاري وإسحاق...» اهـ.

فهؤلاء الأئمة الجلة الأعلام، جهابذة النقد: أبو داود،
والترمذى، والحاكم، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن تيمية، وابن

(١) ٣٥: ١ طبع الهند بأشرف المطابع الواقع بدلهى سنة ١٣١٤.

(٢) نفس المصدر ١: ٣٥٩.

القيم، وابن كثير، قد أذعنوا أن الإمام أبو حنيفة من أئمة الحديث المعروفين الذين يُرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليق كسائر الحفاظ النقاد من أئمة المحدثين.

وقد اعترف جهابذة المحدثين والحافظ من المتقدمين والمتاخرين ببراعته في الحديث وضبطه وإتقانه وحفظه وورعه في روايته.

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي في «تاریخ بغداد»^(١) «أخبرنا الجوهری، أخبرنا محمد بن عمران المرزباني، حدثنا عبد الواحد بن محمد الخصیبی، حدثني أبو مسلم الکجی إبراهیم بن عبد الله، قال حدثني محمد بن سعید أبو عبد الله الکاتب، قال: سمعت عبد الله بن داود الخریبی يقول: يجب على أهل الإسلام أن يدعوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم، قال: وذكر حفظه عليهم السنن والفقہ». اهـ.

قلت: والخریبی هذا من كبار الحفاظ ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»^(٢) وحلّاه «بالحافظ الإمام القدوة»، ونقل عن وکیع أنه قال: «النظر إلى وجه عبد الله بن داود عبادة».

وذكر: «أن الخریبی قيل له: رجع أبو حنيفة عن مسائل كثيرة، قال: إنما يرجع الفقیہ إذا اتسع علمه». اهـ.

فهذا الإمام الحافظ القدوة يصف أبو حنيفة بسعة العلم وحفظ السنن.

(١) ١٣: ٣٤٤.

(٢) ١: ٣٣٨.

وروى الخطيب أيضاً، قال: «أخبرنا الخَلَّالُ، أخبرني الحريري، أن النخعي حديثهم: أخبرنا سليمان بن الريبع الخزاز حدثنا محمد بن حفص، عن الحسن بن سليمان أنه قال في تفسير الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم» قال: هو علم أبي حنيفة وتفسيره الآثار». اه.

قلت: والحسن بن سليمان هذا معدود في الحفاظ ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ»^(١)، و«سير أعلام النبلاء»^(٢)، وقال في «السير»: قُبِيْطَةُ الْحَافِظُ الْمُتَقْنُ الْإِمَامُ أَبُو عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ سَلَيْمَانَ الْبَصْرِيِّ نَزَلَ مِصْرًا، وَصَفَهُ أَبُو يُونُسٍ بِالْحَفْظِ». اه.

فهذا الحافظ الإمام يُطْرِي أبو حنيفة ويُشْتَيِّ على علمه وتفسيره الأحاديث والأثار.

وقال الخطيب أيضاً في «تاریخ بغداد»^(٣): «أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن نصر بن محمد بن إشكاب البخاري، قال سمعت: محمد بن خلف بن ر جاء، يقول سمعت محمد بن سلمة، يقول قال خلف بن أيوب: «صار العلم من الله تعالى إلى محمد صلى الله عليه وسلم، ثم صار إلى أصحابه ثم صار إلى التابعين، ثم صار إلى أبي حنيفة وأصحابه، فمن شاء فليرض، ومن شاء فليسخط». اه.

(١) ٥٧٢: ٢

(٢) ٥٠٨: ١٢

(٣) ٣٣٦: ١٣

قلت: وقولُ خلف بن أيوب هذا يُشِّيءُ ما قال ابن حزم في حق محمد بن نصر المروزي، قال الذهبي في ترجمة ابن نصر المروزي من كتابه «سير أعلام النبلاء»^(١) ما نصّه: «قال أبو محمد بن حزم في بعض تواليفه: أعلمُ الناسِ من كان أجمعَهم لِلسننِ، وأضبطَهم لها، وأذكَرَهم لمعانيها، وأدراهم بصحتها، وبما أجمع الناسُ عليه مما اختلفوا فيه.

قال: وما نعلم هذه الصفةَ بعد الصحابةَ أتَمَ منها في محمد بن نصر المروزي، فلو قال قائل: ليس لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثٌ ولا لأصحابه إلَّا وهو عند محمد بن نصر، لما أبعد عن الصدق.

قلت – القائل الذهبي – : هذه السعةُ والإحاطة ما ادعاه ابن حزم لابن نصر إلَّا بعد إمعان النظر في جماعة تصانيف لابن نصر، ويمكنُ ادعاء ذلك لمثل أحمد بن حنبل ونظرائه. والله أعلم». انتهى.

. . قلت: وإذا كان ادعاءً ذلك صحيحاً لمحمد بن نصر عند ابن حزم، ولأحمد ونظرائه عند الذهبي، فيكون ادعاءً ذلك صحيحاً بالأولى للإمام الأعظم أبي حنيفة فإنه أسبقُ المجتهدين المتبعين، وأعلمُهم وأفقهُهم وأقدمُهم رضي الله تعالى عنه وعن أصحابه، على ما شهد به شيخُ أحمَدَ وابن معينٍ خلفُ بنُ أيوب هذا، ولم تكن شهادته بذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى إلَّا بعد إمعان النظر في فقهه وإتقانه لمذهبِه، وهذه شهادةُ صدقٍ من إمام بارِعٍ تقيٍ، كيف لا؟ والعلمُ برَّاً

وبحراً شرقاً وغرباً، بُعداً وقريباً تدوينه رضي الله تعالى عنه، كما قاله ابن النديم في كتابه «الفهرست»^(١).

وقال الجامع للعلوم النقلية والعقلية، والمتضلع من السنة النبوية، أحد كبار الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام، ملا علي القاري شارح «المشكاة» في كتابه «سند الأنام في شرح مسند الإمام»^(٢) ما نصّه: «إن حسن الظن بأبي حنيفة أنه أحاط بالأحاديث الشريفة من الصريحة والضعيفة». اهـ^(٣).

وخلَف المذكور هذا قال فيه صدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي في «مناقب الإمام الأعظم»^(٤) ما لفظه: «خلف بن أبوي كأن من بلخ، ما روى عن أبي حنيفة، ويروي عن أبي يوسف، وكان أزهد أهل زمانه وأعبدَهم، قدم على عبد الله بن المبارك فعاشه وأكرمه فلما قام من عنده قال: ما أشبه سيماه بسيماه أهل الجنة، وكان يسمع من حماد بن سلمة فلما قام من عنده قال حماد: ما أحسن سمت هذا الرجل وهدية، ما قدم علينا من خراسان خيراً منه، توفي سنة خمس ومئتين، فلما رفعت جنازته أقبل نوح بن أسد والي بلخ إلى جنازته فوضعها على عاتقه، حتى بلغ

(١) ص ٢٩٩ طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

(٢) ص ٥٢، بحث أكل الضب. طبع مجتبائي دهلي، سنة ١٣٣٠.

(٣) قال عبد الفتاح: هذا القول من علي القاري، وقول ابن حزم السابق في محمد بن نصر محمولان على أكثر الأحاديث والسنن، فإن الإحاطة المطلقة لجميع الأحاديث والسنن لاحد الأمة متعددة عادة.

(٤) ٦٢ - ٦١، طبع دائرة المعارف النظامية حيدرآباد الدكن بالهند.

المصلى، وصلى عليه نوح بن أسد فلما سَلَّمَ سمع صوتاً في الهواء يا نوح بن أسد صلิต على خيرِ أهل الأرض، صلิต على خلف بن أيوب، فُزْتَ». اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في «سیر أعلام النبلاء»^(١): «خلف بنُ أيوب الإمام المحدث الفقيه، مفتی المشرق، أبو سعيد العامري البلخي الحنفي الزاهد، عالمُ أهل بلخ. تفقه على القاضي أبي يوسف وسمع من ابن أبي ليلى، وعوف الأعرابي، ومعمر بن راشد، وطائفة، وصاحب إبراهيم بن أدهم مدةً. حدث عنه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وأبو كريب وعلي بن سلمة اللَّبَقِي وأهلُ بلده». اهـ.

وسيأتيك في الفصول الآتية من ثناء أئمة المحدثين القدامى والحافظ المتأخرین على الإمام أبي حنيفة في جودة حفظه وسعة علمه ما يُصدق قولَ خَلَفَ هَذَا وَيَزِيدُ، وبالله التوفيق.

ثناء الذهبي على أبي حنيفة

إنَّ مِنْ أَصْدِقِ الْكَلْمَاتِ الَّتِي قَالَهَا الْإِمَامُ الْذَّهْبِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، – وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ – قَوْلُهُ فِي تَرْجِمَةِ الْعَلَمَةِ الْإِمَامِ فَقِيهِ الْعَرَاقِ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: مِنْ كِتَابِهِ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»^(١):

«فَأَفْقَهُ أَهْلِ الْكَوْفَةِ عَلَيْهِ وَابْنُ مُسْعُودٍ، وَأَفْقَهُ أَصْحَابَهُمَا عَلْقَمَةً، وَأَفْقَهُ أَصْحَابَهِ إِبْرَاهِيمَ – النَّخْعَنِي – ، وَأَفْقَهُ أَصْحَابَ إِبْرَاهِيمَ حَمَادَ، وَأَفْقَهُ أَصْحَابَ حَمَادٍ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَفْقَهُ أَصْحَابَهِ أَبُو يُوسُفَ، وَانتَشَرَ أَصْحَابُ أَبِي يُوسُفَ فِي الْآفَاقِ، وَأَفْقَهُمُوهُمْ مُحَمَّدٌ – بْنُ الْحَسَنِ – ، وَأَفْقَهُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وقال أيضًا في «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»^(٢)، في تَرْجِمَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ:

«الْإِمَامُ، فَقِيهُ الْمِلَّةِ، عَالِمُ الْعَرَاقِ، أَبُو حَنِيفَةَ . . . ، وَعُنِيَّ بِطَلْبِ الْآثَارِ، وَارْتَحَلَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الْفَقْهُ وَالتَّدْقِيقُ فِي الرَّأْيِ وَغَوَامِضِهِ، فَإِلَيْهِ الْمُتَتَهَّى، وَالنَّاسُ عَلَيْهِ عِيَالٌ فِي ذَلِكَ».

(١) ٥: ٢٣٦ من الطبعة الثالثة بيروت سنة ١٤٠٥.

(٢) ٦: ٣٩٠ و ٣٩٢.

وقال أيضاً^(١): «الإمامية في الفقه و دقائقه مُسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل».

وقال في ترجمة الإمام مالك رحمه الله^(٢) بعد أن نقل عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: «العلم يدور على ثلاثة، مالك، واللبيث، وابن عيينة» ما نصه:

«قلت: بل وعلى سبعة معهم، وهم: الأوزاعي، والثوري، ومعمر، وأبو حنيفة، وشعبة، والحمدان».

وذكر في ترجمته أيضاً^(٣)، عن الإمام أبي يوسف أنه قال: «ما رأيت أعلم من أبي حنيفة، ومالك، وابن أبي ليلى».

ولما حكى في ترجمته^(٤) الأسطورة التي تعزى إلى محمد والشافعي رحمهما الله تعالى في المقارنة بين علم مالك وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى، ولفظها:

«ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول: قال لي محمد: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعني أبو حنيفة ومالك، قلت: على

(١) ٤٠٣:٦.

(٢) ٩٤:٨.

(٣) ٩٤:٨.

(٤) ١١٢:٨ - ١١٣.

الإنصاف؟ قال: نعم، قلت: أنسدك بالله، من أعلم بالقرآن؟ قال: صاحبكم، قلت: من أعلم بالسنة؟ قال: صاحبكم، قلت: فمن أعلم بأقاويل الصحابة والمتقدمين؟ قال: صاحبكم، قلت: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فمن لم يعرف الأصول، على أي شيء يقيس؟».

عقب عليها قائلًا:

«قلت: وعلى الإنصاف، لو قال قائل: بل هما سواء في علم الكتاب، والأول أعلم بالقياس، والثاني أعلم بالسنة، وعنه علم جمّ من أقوال كثير من الصحابة، كما أن الأول أعلم بأقاويل عليٍّ، وابن مسعود وطائفة من كان بالكوفة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فرضي الله عن الإمامين، فقد صرنا في وقت لا يقدر الشخص على النطق بالإنصاف، نسأل الله السلامة».

وقال في ترجمة الإمام مالك أيضًا^(١) ما نصه:

«فالملئدون صحابة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بشرط ثبوت الإسناد إليهم، ثم أئمة التابعين كعلقمة، ومسروق، وعبيدة السلماني، وسعيد بن المسيب، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وعبيد الله بن عبد الله، وعروة، والقاسم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي».

ثم كالزهري، وأبي الزناد، وأيوب السختياني، وربيعة وطبقتهم.

ثم كأبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي، وابن جُريج، ومَعْمَر، وابن أبي عَروبة، وسفيان الثوري، والحمدَادِين، وشعبة، واللith، وابن الماجِشُون، وابن أبي ذِئب.

ثم كابن المبارك، ومسلم الزنجي، والقاضي أبي يوسف، والهُقل بن زياد، ووكيع، والوليد بن مُسلم، وطبقتهم.

ثم كالشافعي، وأبي عُبيَد، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، والبُويطي، وأبي بكر بن أبي شيبة.

ثم كالْمُزَنِي، وأبي بكر الأَثَرِم، والبخاري، وداود بن علي، ومحمد بن نصر المَرْوَزِي، وإبراهيم الحربي، وإسماعيل القاضي.

ثم كمحمد بن جرير الطبرى، وأبي بكر بن خُزَيْمة، وأبي عباس بن سُرَيْج، وأبي بكر بن المنذر، وأبي جعفر الطَّحاوى، وأبي بكر الْخَلَالِ.

ثم من بعده هذا النمط تناقضَ الاجتِهاد، ووضعَ المختصرات، وأخلَدَ الفقهاء إلى التقليد، من غير نظر في الأعلم بل بحسب الاتفاق، والتشهي، والتعظيم، والعادة والبلد، فلو أراد الطالبُ اليوم أن يتمذهب في المغرب لأبي حنيفة، لعَسْرَ عليه، كما لو أراد أن يتمذهب لابن حنبل ببخارى، وسَمَرْقَنْد، لصَعْبَ عليه، فلا يجيءُ منه حنبلي، ولا من المَغْرِبِيِّ حَنَفِي، ولا من الْهِنْدِيِّ مالكى». انتهى.

وقال في ترجمة يحيى بن آدم^(١)، بعد ما نَقَلَ عن محمود بن

(١) «السير» ٩: ٥٢٥، وفيه (محمد بن غilan) بدل (محمود بن غilan)، وهو خطأ.

غَيْلَان، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا أَسَامَةَ يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ فِي زَمَانِهِ رَأْسَ النَّاسِ، وَهُوَ جَامِعٌ، وَكَانَ بَعْدَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي زَمَانِهِ، وَبَعْدَهُ الشَّعْبَيُّ فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ بَعْدَهُ سَفِيَّاً الثُّورِيُّ، وَكَانَ بَعْدَ الثُّورِيِّ يَحِيَّى بْنَ آدَمَ». قَالَ الْذَّهَبِيُّ بَعْدَ هَذَا:

قَلَّتْ: قَدْ كَانَ يَحِيَّى بْنُ آدَمَ مِنْ كُبَارِ أَئِمَّةِ الاجْتِهَادِ.

وَقَدْ كَانَ عُمَرُ كَمَا قَالَ فِي زَمَانِهِ.

ثُمَّ كَانَ عَلَيْ، وَابْنُ مُسْعُودٍ، وَمُعاذُ، وَأَبُو الدَّرَداءِ.

ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُمْ فِي زَمَانِهِ زَيْدُ بْنُ ثَابَتَ، وَعَائِشَةَ، وَأَبُو مُوسَى، وَأَبُو هَرِيرَةَ.

ثُمَّ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَمْرٍ.

ثُمَّ عَلْقَمَةُ، وَمُسْرُوقُ، وَأَبُو إِدْرِيسَ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ.

ثُمَّ عَرْوَةُ، وَالشَّعْبَيُّ، وَالْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخْعَيِّ، وَمَجَاهِدُ، وَطَاؤُسُ، وَعِدَّةٌ.

ثُمَّ الزَّهْرَيُّ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَتَادَةُ، وَأَيُوبُ.

ثُمَّ الْأَعْمَشُ، وَابْنُ عَوْنَ، وَابْنُ جُرَيْحَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ.

ثُمَّ الْأَوْزَاعِيُّ، وَسَفِيَّانُ الثُّورِيُّ، وَمَعْمَرُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَشَعْبَةَ.

ثُمَّ مَالِكُ، وَاللَّيْثُ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ عَيْنَةَ.

ثُمَّ ابْنُ الْمَبَارِكَ، وَيَحِيَّى الْقَطَانَ، وَوَكِيعُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَابْنُ وَهْبٍ.

ثم يحيى بن آدم، وعفان، والشافعي، وطائفة.

ثم أحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وعلي بن المديني، وابن معين.

ثم أبو محمد الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأخرون من أئمة العلم والاجتهاد.

وقال في ترجمة ابن حزم^(١)، بعد نقل قوله: أنا أتبّع الحق، وأجتهد، ولا أقيّد بمذهب، ما نصه:

«قلتُ: نعم، من بلَغَ رتبة الاجتهاد، وشهَدَ له بذلك عِدَّةً من الأئمة، لم يَسْعُ لِهِ أَنْ يَقُلُّ، كَمَا أَنَّ الْفَقِيهَ الْمُبْتَدِئَ وَالْعَامِيَّ الَّذِي يَحْفَظُ الْقُرْآنَ أَوْ كَثِيرًا مِنْهُ، لَا يَسْوَغُ لِهِ الاجْتِهَادُ أَبْدًا، فَكَيْفَ يَجْتَهِدُ؟ وَمَا الَّذِي يَقُولُ؟ وَعَلَامٌ يَبْيَنِي، وَكَيْفَ يَطْيِيرُ وَلَمَّا يُرِيشَ؟

والقسم الثالث: الفقيه المنتهي اليقظ الفهم المحدث، الذي قد حفظ مختصراً في الفروع، وكتاباً في قواعد الأصول وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوته مناظرته.

فهذه رتبة من بلَغَ الاجتهاد المقيد، وتأهل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وضح له الحق في مسألة، وثبت فيها النص، وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلاً، أو كمالك، أو الشوري، أو الأوزاعي، أو الشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق، فليتَبع فيها الحق ولا

يَسْلُك الرُّخْصَ، وَلِيَتَوَرَّعْ، وَلَا يَسْعُهُ فِيهَا بَعْدَ قِيَامِ الْحَجَةِ عَلَيْهِ تَقْلِيدٌ».

وقد سَرَدَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْذَّهْبِيُّ فِي تَرْجِمَةِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى^(١)، الْأَسْطُورَةَ الَّتِي رَوَاهَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيْخِهِ»، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، فِي ابْتِداِ طَلَبِهِ الْعِلْمِ، وَاخْتِيَارِهِ الْفِقَهَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْعِلْمَوْنَ، وَحَكَمَ عَلَيْهَا بِالْوَاضْعِ وَالْاِخْتِلَاقِ، فَأَفَادَ وَأَجَادَ، قَالَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى:

«أَخْبَرَنَا أَبُو عَلَانُ كَاتِبَةً، أَنْبَانَا الْكِنْدِيُّ، أَنْبَانَا الْقَزَّازُ، أَنْبَانَا الْخَطِيبُ، أَنْبَانَا الْخَلَّالُ، أَنْبَانَا عَلَيُّ بْنَ عَمْرُو الْحَرِيرِيُّ، حَدَثَنَا عَلَيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ كَأسِ النَّخْعَنِيِّ، حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْدَنَانِيُّ، حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ بْنِ الثَّلْجِيِّ، حَدَثَنَا الْحَسْنُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ:

قال أبو حنيفة: «لَمَّا أَرْدَتُ طَلَبَ الْعِلْمِ، جَعَلْتُ أَتَخَيَّرُ الْعِلْمَ وَأَسْأَلُ عَنْ عَوَاقِبِهَا، فَقَيلَ: تَعْلَمُ الْقُرْآنَ، فَقَلَّتْ: إِذَا حَفَظْتُهُ فَمَا يَكُونُ آخِرُهُ؟ قَالُوا: تَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ، فَيَقْرَأُ عَلَيْكَ الصَّبِيَانُ وَالْأَحْدَاثُ، ثُمَّ لَا يَلْبَسُ أَنْ يَخْرُجَ فِيهِمْ مِنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْكَ أَوْ مُسَاوِيكَ فَتَذَهَّبَ رِئَاسَتُكَ.

قَلَّتْ — القائل الْذَّهْبِيُّ — : مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلرِّئَاسَةِ قَدْ يُفَكَّرُ فِي هَذَا، وَإِلَّا فَقَدْ ثَبَّتَ قَوْلُ الْمُصْطَفَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعْلَمَ الْقُرْآنَ وَعَلَمَهُ»، يَا سُبْحَانَ اللَّهِ! وَهَلْ مَحَلٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ؟ وَهَلْ نَشَرُ الْعِلْمَ يُقَارِبُ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ؟ كَلَّا وَاللَّهُ — وَهَلْ طَلَبَهُ خَيْرٌ مِنَ الصَّبِيَانِ الَّذِينَ

لم يعمِلوا الذنوب؟ وأحسبُ هذه الحكاية موضوعةً، ففي إسنادها من ليس بثقة.

تتمة الحكاية: «قال: قلتُ: فإن سمعتُ الحديثَ وكتبتهُ حتى لم يكن في الدنيا أحفظُ مني؟ قالوا: إذا كبرتَ، وضُعْفتَ، حدثَتَ واجتمع عليك هؤلاء الأحداثُ والصبيان، ثم لم تأمنْ أن تَغْلَطَ، فيرموك بالكذب، فيصير عاراً عليك في عَقِبِكَ، فقلتُ: لا حاجةَ لي في هذا.

قلتُ — القائلُ الذهبي — : الآن كما جَزَمْتُ بأنها حكايةٌ مختلقة، فإن الإمام أبو حنيفة طَلَبَ الحديثَ وأكثرَ منه في سنةٍ مئةٍ وبعدها، ولم يكن إذ ذاك يسمعُ الحديثَ الصبيانُ، هذا اصطلاحٌ وُجِدَ بعدَ ثلاثٍ مِائةٍ سنة، بل كان يَطْلُبُهُ كبارُ العلماء، بل لم يكن للفقهاءِ عِلْمٌ بعدَ القرآنِ سِواه، ولا كانت دُوَّنَتْ كتبُ الفِقَهِ أصلًا.

ثم قال: قلتُ أتعلَّمُ النحو، فقلتُ: إذا حَفِظْتُ النحوَ والعربية، ما يكونُ آخِرُ أمرِي؟ قالوا: تَقْعُدُ مُعَلِّماً، فأكثَرُ رزِقِكَ دينارانِ إلى ثلاثة. قلتُ: وهذا لا عاقبةَ له، قلتُ: فإن نظرتُ في الشعر فلم يكن أحدُ أشعرَ مني؟ قالوا: تمدحُ هذا فيَهُبُ لك، أو يَخلُعُ عليك، وإن حَرَمَك هجوته، قلتُ: لا حاجةَ لي فيه. قلتُ: فإن نظرتُ في الكلام، ما يكونُ آخِرُ أمرِي؟ قالوا: لا يَسْلَمُ مَنْ نَظَرَ في الكلامِ من مُشَنَّعَاتِ الكلام، فيُرْمَى بالزنقة، فُيقتلُ، أو يَسْلَمُ مذموماً.

قلتُ — القائلُ الذهبي — : قاتَلَ الله من وَضَعَ هذه الخُرافَةَ، وهل كان في ذلك الوقتِ وُجِدَ عِلْمُ الكلام؟

قال: قلتُ: فإنْ تعلَّمْتُ الفقه؟ قالوا: تُسأَلُ وتفتَّي الناس، وتُطلَبُ للقضاء، وإنْ كنتَ شاباً. قلتُ: ليس في العلوم شيء أَنْفع من هذا، فلزمتُ الفقه وتعلَّمته».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً، في ترجمة الإمام سفيان الثوري من كتابه «تذكرة الحفاظ»^(١) معلقاً على قوله رحمة الله تعالى:

«ليس طَلَبُ الحديث من عِدَّةِ المَوْتِ، لكنه عِلْمٌ يَتَشَاغَلُ بِهَا الرَّجُلُ»، ما نصُّه:

«قلتُ: صَدَقَ وَاللَّهِ، إِنَّ طَلَبَ الْحَدِيثِ شَيْءٌ غَيْرُ الْحَدِيثِ، فَطَلَبَ الْحَدِيثَ اسْمٌ عُرْفِي لِأَمْوَارِ زَائِدَةٍ عَلَى تَحْصِيلِ مَاهِيَّةِ الْحَدِيثِ، وَكَثِيرٌ مِّنْهَا مَرَاقِي إِلَى الْعِلْمِ، وَأَكْثَرُهَا أَمْوَارٌ يُشَغِّلُ بِهَا الْمُحَدِّثُ، مِنْ تَحْصِيلِ التَّسْخِينِ الْمَلِيقَةِ، وَتَطَلُّبِ الْعَالِيِّ، وَتَكْثِيرِ الشِّيُوخِ، وَالْفَرَحِ بِالْأَلْقَابِ، وَالثَّنَاءِ، وَتَمَنِّي الْعُمُرِ الطَّوِيلِ لِيَرْوِيَ، وَحُبِّ التَّفَرِّدِ، إِلَى أَمْوَارٍ عَدِيدَةٍ لَازِمَةٍ لِلْأَغْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ، لَا الْأَعْمَالِ الرَّبَّانِيَّةِ».

فإذا كان طلبُكُ الحديثَ النبوِي محفوفاً بهذه الآفات، فمتى خلاصُك منها إلى الإخلاص؟! وإذا كان عِلْمُ الآثار مدخولاً، فما ظُنُوك بعلم المنطق والجَدَلِ وحِكْمَةِ الأوائل التي تسلُبُ الإيمان، وتوُرِثُ الشُّكُوك والحيَّرة؟ التي لم تُكُنْ وَاللَّهُ مِنْ عِلْمِ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ، وَلَا مِنْ عِلْمِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالثُّورَيِّ، وَمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ أَبِي ذَئْبٍ، وَشَعْبَةَ.

ولا والله عَرَفَهَا ابْنُ الْمَبَارِكُ، وَلَا أَبُو يُوسُفُ الْقَائِلُ: مِنْ طَلَبِ الدِّينِ بِالْكَلَامِ تَزَنَّدَ، وَلَا وَكِيعٌ، وَلَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَلَا ابْنُ وَهْبٍ، وَلَا الشَّافِعِيُّ، وَلَا عَفَّانٌ - بْنُ مُسْلِمٍ - وَلَا أَبُو عُيَيْدَةَ، وَلَا ابْنُ الْمَدِينِيَّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثُورٍ، وَالْمُزَنِيُّ، وَالْبُخَارِيُّ، وَالْأَثْرَمُ، وَمُسْلِمُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ سُرَيْجٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَمْثَالُهُمْ، بَلْ كَانَتْ عِلْمُهُمْ قُرْآنًا، وَحَدِيثًا، وَفِقْهًا، وَنَحْوًا، وَشِبَهَ ذَلِكَ . نَعَمْ، وَقَالَ سَفِيَّانُ أَيْضًا: فِيمَا سَمِعَهُ مِنْهُ الْفِرِيَابِيُّ: مَا مِنْ عَمَلٍ أَفْضَلَ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ إِذَا صَحَّتْ النِّيَّةُ فِيهِ».

وقال في خاتمة الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ^(١)، التي ذَكَرَ فِيهَا أَبَا حَنِيفَةَ، وَمَالِكًا، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَسَفِيَّانَ: «وَفِي زَمَانٍ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، كَانَ إِلَيْسَلَامُ وَأَهْلُهُ فِي عِزٍّ تَامٍ، وَعِلْمٍ غَزِيرٍ... وَكَانَ فِي هَذَا الْوَقْتِ مِنَ الْفُقَهَاءِ، كَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، الَّذِينَ مَرَوَا». انتهى.

قلتُ: فقد ثَبَّتَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ مِنْ تَصْرِيحاَتِ الْحَافِظِ الْذَّهْبِيِّ أَمْوَرٌ:

١ - كَانَتْ عِلْمُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنُ، وَالْحَدِيثُ، وَالْفِقْهَ، وَالنَّحْوَ، وَشِبَهَ ذَلِكَ .

٢ - أَنَّ الْإِمامَ أَبَا حَنِيفَةَ طَلَبَ الْحَدِيثَ وَأَكْثَرَ مِنْهُ فِي سَنَةِ مِئَةٍ وَبَعْدَهَا، بَلْ لَمْ يَكُنْ إِذَا ذَاكَ لِلْفُقَهَاءِ عِلْمٌ بَعْدَ الْقُرْآنِ سِوَاهُ، وَقَدْ عُنِيَ الْإِمامُ بِطَلَبِ الْآثارِ، وَارْتَحَلَ فِي ذَلِكَ

٣ - وكان أعلم بأقاوينه عليّ، وابن مسعود، وطائفه من كان بالكوفة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٤ - وكان من الأئمة العشرة الذين يدور عليهم العلم في ذلك العصر. فهو قرینُ مالک، والأوزاعی، والثوری، واللیث، وابن عینة، ومعمر، وشعبة، والحمدادین، في علم الكتاب والسنۃ.

٥ - وكان من كبار أئمة الاجتہاد وأحد الأئمة الأعلام وإليه المتّهی في الفقه، والناسُ عیالٌ عليه في ذلك.

فهذا رأی مؤرخ الإسلام الحافظ الناقد البصیر شمس الدين الذهبي، الذي هو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال، في حق إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه.

ثناءُ ابنِ تيمية على أبي حنيفة

ويقول شیخه ابن تیمية، الشیخُ الإمامُ، العلامَةُ، الحافظُ، الناقدُ، الفقیہُ، المفسُرُ، شیخُ الإسلام تقيُ الدين، أبو العباس أحمدُ بن عبد الحليم الحراني، البارعُ في الرجال، وعللُ الحديث في كتابه «منهاج السنة النبوية في نقض قول الشيعة والقدارية»^(١) ما نصه:

«وهو لاءُ أهلُ العلم الذين يبحثون الليلَ والنهار عن العلم، وليس لهم غَرَضٌ معَ أحدٍ، بل يُرجحُون قولَ هذا الصحابيَّ تارةً، وقولَ هذا الصحابيَّ تارةً، بحسبِ ما يَرَوْنَهُ من أدلةِ الشرع، كسعيدِ بن المسيب،

(١) ١٤٢:٣ من طبعة بولاق سنة ١٣٢٢.

وَفُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ مثِلُّ عُرُوْةَ بْنِ الزَّبِيرِ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَخَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَسَالِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَغَيْرِ هُؤُلَاءِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، كَابِنِ شَهَابِ الْزَّهْرَى، وَيَحِىَّ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي الزَّنَادِ، وَرَبِيعَةَ، وَمَالِكَ بْنِ أَنْسٍ، وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَمثِلُّ طَاؤِسِ الْيَمَانِيِّ، وَمُجَاهِدِ، وَعَطَاءِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَعِكْرَمَةَ مولَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مثِلُّ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْحٍ وَابْنِ عَيْنَةَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

وَمثِلُّ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْنَاءِ، وَمُطَرَّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، ثُمَّ أَيُوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنَ، وَسُلَيْمَانَ الشَّيْمِيَّ، وَقَتَادَةَ، وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرْوَةَ، وَحَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ، وَحَمَادَ بْنَ زَيْدٍ.

وَأَمْثَالِهِمْ مثِلُّ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَشُرَيْحِ الْقَاضِيِّ، وَأَمْثَالِهِمْ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعَنِيَّ، وَعَامِرَ الشَّعْبِيِّ، وَالْحَكَمَ بْنَ عُتْبَيَّةَ، وَمُنْصُورَ بْنَ الْمُعْتَمِرِ، إِلَى سَفِيَانَ الثُّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ أَبِي لَيلَى، وَشَرِيكَ، إِلَى وَكِيعَ بْنِ الْجَرَاحِ، وَأَبِي يَوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَأَمْثَالِهِمْ.

ثُمَّ الشَّافِعِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوْيَةَ، وَأَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامَ، وَالْحُمَيْدِيَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَأَبِي ثَوْرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْذِرِ». انتهى.

فقد عَدَ الحافظُ ابنُ تيمية أبا حنيفة، وصاحبُه أبا يوسف، ومحمدَ بنَ الحسن في «أهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَبْحثُونَ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ عَنِ الْعِلْمِ، وَلَا يَرَوْنَهُمْ مَعَ أَحَدٍ»، بل يُرجُّحُونَ قولَ هذا الصحابي تارةً، وقولَ هذا الصحابي تارةً، بحسبِ ما يَرَوْنَهُ من أدلةِ الشرع، وسرَّدَ أسماءَ قُرَنَائِهِمْ.

وصرَّحَ في موضعٍ آخرٍ من كتابه هذا أنَّ «أبا حنيفة وأصحابه ممن لَهُ فِي الْأُمَّةِ لِسَانٌ صِدْقٌ مِّنْ عِلْمَاهَا»^(١).

وقال في موضعٍ آخرٍ من «منهج السنة»^(٢)، ما نَصُّهُ:

«فَقَدْ جَاءَ بَعْدَ أُولَئِكَ فِي قُرُونِ الْأُمَّةِ مَنْ يَعْرِفُ كُلُّ أَحَدٍ زَكَاءَهُمْ وَذَكَاءَهُمْ، مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيَّبِ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ التَّخْعِيِّ، وَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَعَيْنَدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَطَاؤِسَ، وَمَجَاهِدِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ، وَأَبِي الشَّعْنَاءِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَلَيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَعَلَيِّ بْنِ الْحَسِينِ، وَعَيْنَدَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هَشَامٍ، وَمُطَرَّفَ بْنِ الشَّعْبِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ وَاسِعٍ، وَحَبِيبَ الْعَجَمِيِّ، وَمَالِكَ بْنِ دِينَارٍ، وَمَكْحُولٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عُتْبَيَّةِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ، وَمَنْ لَا يُحْصِي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ».

(١) ٧٧:٤.

(٢) ١٦٧:١ وَ ١٦٨:١.

ثم بعدهم أَيُوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنَ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَجَعْفُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالزَّهْرِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَيَحِيَّى بْنُ سَعِيدَ الْأَنْصَارِيُّ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الزَّنَادِ، وَيَحِيَّى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَقَتَادَةُ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، وَهِشَامُ الدَّسْتُوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرْوَةَ.

وَمِنْ بَعْدِ هَؤُلَاءِ مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ، وَحَمَادِ بْنِ زِيدٍ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَشَرِيكَ، وَابْنِ أَبِي ذَئْبٍ، وَابْنِ الْمَاجِشُونَ.

وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِثْلُ يَحِيَّى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ، وَوَكِيعِ بْنِ الْجَرَاحِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَأَشَهَّبَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي يَوسُفِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَالْشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيَّةَ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَبِي ثَوْرَةَ، وَمِنْ لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، مَنْ لِيْسَ لَهُمْ غَرَضٌ فِي تَقْدِيمِ غَيْرِ الْفَاضِلِ، لَا لِأَجْلِ رِيَاسَةٍ وَلَا مَالٍ، وَمَمَّنْ هُنْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَظَرًا فِي الْعِلْمِ، وَكَشَفَا لِحَقَائِقِهِ». انتهى.

وقال في موضع آخر من « منهاج السنة»^(١):

«... أئمَّةُ أهْلِ الْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالْتَّصُوفِ، وَالْفَقْهِ، مِثْلُ الْأَئمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَأَتَبَاعِهِمْ».

وقال رحمه الله أيضاً في موضع آخر من «منهاج السنة»^(١):
 «... أئمَّةُ الإِسْلَامِ الْمُعْرُوفُونَ بِالإِمَامَةِ فِي الدِّينِ كَمَالُكَ،
 وَالثُّورِيَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَحْمَدَ،
 وَإِسْحَاقَ، وَأَبْيَ حَنِيفَةَ، وَأَبْيَ يُوسُفَ».

وقال رحمه الله أيضاً ما لفظه^(٢):

«... وَهَذَا مَذَهَّبُ الْأَئمَّةِ الْمُتَبَعِينَ مُثْلِ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ،
 وَالثُّورِيَّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَأَبْيَ حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ،
 وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلَ، وَإِسْحَاقَ، وَدَاؤِدَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ خُزَيْمَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ
 نَصِيرِ الْمَرْوَزِيِّ، وَأَبْيَ بَكْرَ بْنَ الْمُتَنَذِّرِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرِ الطَّبَّارِيِّ،
 وَأَصْحَابِهِمْ». انتهى.

فمن يقرأ تراجم هؤلاء العلماء الأعلام، والأئمة البررة الكرام، في
 كُتب الرجال والتاريخ، يُذعن لجلالة شأنهم وإمامتهم.

والحافظ ابن تيمية يُعد الإمام وصاحبته في زمرة هؤلاء الكبار،
 ويصفهم تارة «بِالْأَئمَّةِ الْمُتَبَعِينَ» وتارة: «بِائِمَّةِ الإِسْلَامِ الْمُعْرُوفِينَ
 بِالإِمَامَةِ فِي الدِّينِ» ومرة: «بِائِمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْتَّفْسِيرِ، وَالْتَّصُوفِ،
 وَالْفَقْهِ» ومرة يقول: «هُم مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَظَرًا فِي الْعِلْمِ، وَكَشْفًا
 لِحَقَائِقِهِ، وَيَعْرِفُ كُلُّ أَحَدٍ زَكَاءَهُمْ وَذَكَاءَهُمْ»، وأخرى يصفهم: «بِأَنَّهُمْ
 الَّذِينَ يَبْحَثُونَ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ عَنِ الْعِلْمِ».

(١) ٢١٦: ١ و ٢١٥: ١.

(٢) ١٧٣: ١.

فمن يكون موصوفاً بهذه الصفات العلية، فلا تسأل عن إمامته في الحديث، وثقته في الرواية، وكثرة إتقانه وضبطه، وحفظه وبراعته، وتضليله في علوم الكتاب والسنة، فهو لاء الذين قد جاؤوا القنطرة، ووصلوا ذروة الكمال في العلم، وكتب الرجال والطبقات مشحونةً بذكر فضائلهم ومناقبهم، وسارت الركبان بما ترجم لهم ومعاليهم، وقد جعل الله لهم لساناً صدق في الآخرين، وجَرَت على أقاويلهم الفتاوى، وتبعتهم الأمة، فلا يقبل في هؤلاء قول كل قائل يرميهم بسوء أو تقصير في العلم والرواية، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

أبو حنيفة من الأئمة الجلة الذين

عرفت عدالتهم واستشهدت

وهو لاء الأئمة هم الذين يقول فيهم الشيخ الإمام القدوة المجتهد شيخ الإسلام أبو إسحاق الشيرازي الشافعي في كتابه «اللمع في أصول الفقه»^(١) في (باب القول في الجرح والتعديل) ما نصه: «وجملته أنَّ الراوي لا يخلو إما أن يكون معلوم العدالة، أو معلوم الفسق، أو مجهول الحال. فإن كانت عدالته معلومة كالصحاببة رضي الله عنهم، أو أفضلي التابعين كالحسن، وعطاء، والشعبي، والنخعي، أو أجلاء الأئمة كمالك، وسفيان، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومن يجري مجراهم: وَجَبْ قَبُولُ خبره، ولم يَجِبْ البحث عن عدالته». اهـ.

(١) ص ٤١ طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨.

ويقولُ فيهم ابنُ الصلاح الإمامُ الحافظ المفتى شيخُ الإسلام تقىيُ الدين أبو عَمْرُو عثمانُ بنُ صلاح الدين عبدُ الرحمن الْكُردي الشَّهْرَزُوري الشافعى، في كتابه المشهور^(١) «علوم الحديث»:

«فمن اشتَهِرَتْ عدالتُه بين أهلِ النقلِ من أهلِ العلم، وشاع الثناءُ عليه بالثقةِ والأمانة، استُغنىَ فيه بذلك عن بُيُونَ شاهدة بعده تنصيصاً. وهذا هو الصحيحُ في مذهب الشافعى، وعليه الاعتمادُ في فن أصول الفقه».

وممن ذَكَرَ ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظُ، ومثلَ ذلك بِمَالِكِ وشعبة والسفيانيين والأوزاعي واللثي وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، ومن جَرَى مَجْراهم في نباهةِ الذكر واستقامةِ الأمر، فلا يُسَأَلُ عن عدالة هؤلاء وأمثالِهم، وإنما يُسَأَلُ عن عدالة من خَفِيَ أمرُه، على الطالبين».

وقال الإمام العلامة الأصولي الناقد المحدث محقق الحنفية الكمالُ بن الْهُمَام في «تحرير الأصول»:

عُرِفَ أنَّ الشَّهْرَةَ مُعَرَّفُ العدالَةِ والضَّبْطِ، كِمَالِكَ وَالسَّفِيَانِيِّينَ وَالْأَوزَاعِيِّينَ وَاللَّثِي وَابْنِ الْمَبَارِكِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِلقطعِ بِأَنَّ الْحَاصِلَ بِهَا مِنَ الظُّنُونِ فَوْقَ التَّرْكِيَّةِ، وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ عَلَى مَنْ سَأَلَهُ عَنِ إِسْحَاقَ، وَابْنُ مَعِينَ

(١) «علوم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص ١١٥ . في (النوع الثالث والعشرين) .

عن أبي عُبيد، وقال: أبو عبيد يُسأَلُ عن الناس. اهـ^(١).

وقال الشيخ الإمام العالم الكبير العلامة عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري السهالي الكنوي بحْرُ العلوم مَلِكُ العلماء:

«(مسألة: مُعَرَّفُ العدالة) أمورٌ منها: (الشهرة)، والتواتر، (كمالك) الإمام، (والأوزاعي)، و) عبد الله (بن المبارك وغيرهم)، كإمام الْهُمَامِ أبي حنيفة وصاحبيه وبواقي أصحابه، والإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وسائر الأئمة الكرام قُدْسَ سِرُّهُم، (لأنها فوق التزكية) في إفادة العلم بالعدالة. (ولهذا) أي لأجلِ كونِ الشُّهْرَةَ فوقَ التزكية (أنكرَ أَحْمَدُ) بنُ حنبل (على من سأله عن إسحاق) بن راهويه: هو عَدْلٌ أم لا؟ (و) أنكر يحيى (بنُ معين على من سأله عن أبي عُبيد، فقال) ابنُ معين: (أبو عُبيد يُسأَلُ عن الناس)، وأنت تَسْأَلُ عنه! يعني أنه مشهور بالعدالة حتى يُجْعَلَ مُزَكِّيًّا وأنت تَسْأَلُ عنه^(٢).

وقال الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقهها أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي، في «بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني»:

(١) راجع «التقرير والتحبير شرح التحرير» ٢٤٧:٢ الطبعة الأولى ببولاق مصر سنة ١٣١٦.

(٢) من «فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت» مع «المستصفى» ١٤٨:٢ الطبعة الأولى ببولاق مصرية سنة ١٣٢٤.

«وعلماءُ السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخبر والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل».

وهذا هو السبب في عدم إيراد الذهبي الإمام الأعظم أبو حنيفة، والهمام الأقدم الشافعي والإمام البخاري في كتابه «المعني في الضعفاء» و «الميزان»^(١)، فقد صرّح في مقدمة «ميزان الاعتدال» بما نصه:

«وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبعين أحداً، لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري». اهـ.

كثرة أتباع أبي حنيفة واشتهر مذهبة في الآفاق

ثم قد امتاز الإمام أبو حنيفة من بين هؤلاء الأئمة بكثرة أتباعه واشتهر مذهبة في الآفاق، فقد تبعه شطرٌ أهل البسيطة، بل ثلثاها، ومذهبُه هو أول المذاهب تدويناً.

قال الحافظ الذهبي في «سیر أعلام النبلاء»^(٢):

«اشتهر مذهب الأوزاعي مدةً، وتلاشى أصحابه وتفانوا، وكذلك

(١) وترجمة الإمام أبي حنيفة الواقعة في بعض نسخ «الميزان» مدسورة ومُقحمةً بغير قلم مؤلفه الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، كما بيّنته في كتابي «الإمام ابن ماجة وكتابه السنن» ص ٢٤٥، وأوسعه بياناً العلامة المحدث الناقد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على «الرفع والتكميل» للإمام اللكتوي ص ١٢١ – ١٢٦ من الطبعة الثالثة.

.٩٢:٨ (٢)

مذهب سفيان وغيره من سَمِّينا، ولم يبقَ اليَوْمَ إلَّا هذه المذاهبُ الأربعة، وقلَّ من ينَهَضُ بمعرِفتها كما ينبغي، فضلاً عن أن يكون مجتهداً. وانقطع أَتَبَاعُ أبِي ثَوْرَ بَعْدَ الْثَلَاثِ مائة، وأصحابُ داود إلَّا القليل، وبقي مذهبُ ابن جرير إلى ما بعد الأربع مائة، . . . ، ولا بأسَ بمذهب داود، وفيه أقوالٌ حسنة، ومُتَابَعَةٌ للنصوص، مع أَنَّ جماعةً من العلماء لا يَعْتَدُون بخلافِه، وله شُذُوذٌ في مسائل شائنة مذهبِه».

وقال في «تذكرة الحفاظ»^(١): «كان أهلُ الشام ثم أهلُ الأندلس على مذهبِ الأوزاعي مُدَّةً من الدهر، ثم فَنَى العارفون به، وبقي منه ما يُوجَدُ في كتبِ الخلاف».

وقال الإمامُ الرَّبَّانِي سيدِي عبدِ الوهابِ الشَّعْرَانِي في كتاب «الميزان»^(٢): «ومذهبُه - أي أبِي حنيفة - أولُ المذاهبِ تدويناً، وآخرُها انقراضاً كما قاله بعضُ أهلِ الكشف، قد اختاره الله تعالى إماماً لِدِينِه وعِبادِه، ولم يزل أَتَبَاعُه في زِيادةٍ في كلِ عصرٍ إلى يَوْمِ القيمة، لو حُسِنَ أحَدُهم وضُرِبَ على أن يَخْرُجَ عن طرِيقِه ما أَجَابَ، فرَضَيَ اللهُ عنه وعن أَتَبَاعِه وعن كُلِّ مَنْ لَزِمَ الأَدَبَ مَعَهُ وَمَعَ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ».

وقال أيضاً رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «الميزان»^(٣):

«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا مَنَّ عَلَيَّ بِالْأَطْلَاعِ عَلَى عِنْدِ الشَّرِيعَةِ، رَأَيْتُ

. ١٨٢: ١ (١).

. ١٣٤٤: ١ (٢) من الطبعة الأزهرية بمصر.

. ٢٧: ١ (٣).

المذاهب كلها متصلة بها، ورأيت مذاهب الأئمة الأربع تجري جداولها كلها، ورأيت جميع المذاهب التي اندرسَتْ، قد استحالَتْ حجارة، ورأيت أطول الأئمة جذولاً الإمام أبو حنيفة، ويليه الإمام مالك، ويليه الإمام الشافعى، ويليه الإمام أحمد بن حنبل، وأقصرهم جدولًا مذهب الإمام داود، وقد انقرض في القرن الخامس، فأولت ذلك بطول زمان العمل بمذاهبهم وقصره، فكما كان مذهب الإمام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة تدويناً، فكذلك يكون آخرها انفراضاً، وبذلك قال أهل الكشف».

كان أبو حنيفة حجَّةً ثبَّتاً

أعلم أهل عصره بالحديث، ومن صياراته

وقال شمسُ الأئمة الإمام أبو بكر محمدُ بن أحمد بن أبي سهل السرخي رحمه الله تعالى: في «أصول الفقه»^(١): «كان الإمام أبو حنيفة أعلم — أهل — عصره بالحديث، ولكن لمراعاة شرطِ كمالِ الضبط قلت روايته».

وقال الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني رحمه الله تعالى: في «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»^(٢): «إنه كان من صيارات الحديث، وكان من مذهبِه، تقديمُ الخبر وإن كان في حدّ الآحاد على القياس، بعد أن كان راويه عذلاً، ظاهر العدالة».

(١) ٣٥٠:١ من طبعة دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢.

(٢) ١٨٨:٥ من طبعة مصر سنة ١٣٢٨.

وقال الإمام الكاساني أيضاً في كتابه المذكور^(١): «وَحَدِيثُ صَحَّحَهُ أَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَبْقَ فِيهِ لَأْحِدٍ مَطْعَنٌ».

عِدَادُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحُفَاظِ

وقد أَطْبَقَ الْحُفَاظُ الْجَهَابِذَةُ الْمَحْدُثُونَ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي طَبَقَاتِ الْحُفَاظِ، عَلَى ذِكْرِ الْإِمَامِ فِيهِمْ، فَهَذَا الْحَافِظُ الْذَّهْبِيُّ، يُتَرَجِّمُ لَهُ فِي «تَذْكِرَةِ الْحُفَاظِ» وَيُشَنِّي عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ فِي مِبْدَأِ كِتَابِهِ: «هَذِهِ تَذْكِرَةُ بِاسْمَاءِ مُعَدَّلِي حَمَلَةِ الْعِلْمِ النَّبِيِّ، وَمَنْ يُرْجَعُ إِلَى اجْتِهادِهِمْ فِي التَّوْثِيقِ وَالتَّضْعِيفِ، وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّزِييفِ». وَكِتَابُهُ «تَذْكِرَةُ الْحُفَاظِ» مَطْبَوعٌ مُتَداَوِلٌ، قَدْ طُبِعَ مِرَاراً.

وَتَبَعَّهُ الْإِمَامُ الْمَحْدُثُ الْحَافِظُ ذُو الْفَنُونِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ الْهَادِيِّ الْمَقْدِسِيِّ الْحَنْبَلِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُخْتَصَرُ فِي طَبَقَاتِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» فَأَوْرَدَهُ فِي كِتَابِهِ، وَتَرَجَّمَ لَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، وَالكتَابُ غَيْرُ مَطْبَوعٍ إِلَى الآن^(٢)، فَأَحِبُّ أَنْ أَذْكُرَ مَا قَالَهُ بِرُؤْمَتِهِ.

قال رحمه الله تعالى: «(ت، س) أبو حنيفة، الثعمانُ بْنُ ثابت بن زُوْطَى، الشَّيْمَى مولاهُم، الكوفيُّ، الإمامُ، فقيهُ العَرَاقِ، مولدهُ سَنَةُ ثَمَانِينَ، رأى أنسَ بْنَ مَالِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ، لِمَا قَدِمَ عَلَيْهِمِ الْكُوفَةَ، رواهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ سَيِّفِ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبا حَنِيفَةَ يَقُولُ».

. ٩٧:٢ (١).

(٢) نسخةُ هَذِهِ الْكِتَابِ مَحْفُوظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِالمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ. وَهِيَ نسخةٌ مُصَوَّرَةٌ. وَقَدْ طُبِعَ شَطْرُهُ، وَحِينَ نَقْلِ الْمُؤْلِفِ عَنْهُ كَانَ غَيْرَ مَطْبَوعٍ. عَبْدُ الْفَتَاحِ.

وَحَدَّثَ عَنْ عَطَاءَ، وَنَافِعَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزِ الْأَعْرَجِ،
وَعَدِيِّ بْنِ ثَابِتَ، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلَ، وَأَبْيَ جَعْفَرَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَىِ،
وَقَاتَادَةَ، وَعَمْرُو بْنِ دِينَارَ، وَأَبْيَ إِسْحَاقَ، وَخَلْقَ.

تَفْقِيْهَ بِهِ زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ، وَدَاوُدُ الطَّائِيِّ، وَأَبْوَ يُوسُفَ، وَمُحَمَّدَ،
وَأَسْدُ بْنُ عَمْرُو، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادِ الْلُّؤْلُؤِيِّ، وَنُوحُ الْجَامِعِ، وَأَبْوَ مُطَبِّعِ
الْبَلْخِيِّ، وَعِدَّةُ، وَكَانَ قَدْ تَفْقِيْهَ بِحَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، وَغَيْرِهِ.

وَحَدَّثَ عَنْهُ وَكِيعَ، وَيَزِيدُ بْنَ هَارُونَ، وَسَعْدُ بْنَ الصَّلَتِ،
وَأَبْوَ عَاصِمَ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، وَأَبْوَ نَعِيمَ، وَأَبْوَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِيِّ، وَخَلْقَ.

وَكَانَ إِمامًاً، وَرِعًا، عَالِمًا، عَامِلًا، مَتَبَعِّدًا، كَبِيرَ الشَّأنِ، لَا يَقْبِلُ
جَوَائِزَ السُّلْطَانِ، بَلْ يَتَّجِرُ وَيَكْتَسِبُ.

قَالَ ضِرَارُ بْنُ صُرَدَ: سُئِلَ يَزِيدُ بْنَ هَارُونَ، أَيُّهُمَا أَفْقَهُ، الثُّورِيُّ أَوْ
أَبُو حَنِيفَةَ؟ فَقَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ أَفْقَهُ، وَسَفِيَانُ أَحْفَظُ لِلْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَبَارِكَ: «أَبُو حَنِيفَةَ أَفْقَهُ النَّاسِ»، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
«النَّاسُ فِي الْفَقْهِ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةِ»، وَقَالَ يَزِيدُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا
أَوْرَعَ وَلَا أَعْقَلَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ» وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «رَحِمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ كَانَ
إِمامًاً».

وَرَوَى بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي يُوسُفِ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ
أَبِي حَنِيفَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ لَآخَرَ: هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَنْامُ اللَّيلَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ
لَا يُتَحَدَّثُ عَنِّي بِمَا لَمْ أَفْعَلْ، فَكَانَ يُحِيِّي اللَّيلَ صَلَاةً، وَدُعَاءً،

وتضريعاً، ومناقبُه وفضائلُه كثيرة. وكان موته في رجب سنة خمسين
ومئة. رحمة الله تعالى». انتهى.

وقال في مبدأ كتابه: «وبعد، فهذا كتابٌ مختصرٌ، يشتملُ على
جملة من الحفاظ، من أصحابِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين،
ومَنْ بَعْدَهُمْ، لَا يَسْعُ مِنْ يَشْتَغِلُ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ الْجَهْلُ بِهِمْ».
ومعَ كونِ الكتاب مختصراً، ذَكَرَ الإمامَ فيهِ، وهذا يدلُ على كونِ
الإمامِ من الحفاظ المعدودين الذين ينبغي الاعتناءُ بترجمتهم.

ثم ذكره في الحفاظ الإمام العلامة الحافظ مؤرخ الديار الشامية
وحافظها، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن ناصر
الدين الشافعي رحمة الله تعالى، في كتابته: «بديعة البيان عن موتِ
الأعيان» منظومة، وشرحها «التبيان لبديعة البيان»، وهي طبقاتُ الحفاظِ
نظمًا ونشرًا، وقد رأيتُ منها نسخةً مخطوطةً في مكتبة شيخ الإسلام
عارف حكمت، بالمدينة المنورة، حين سافرتُ للحج في ١٣٨٧، ضمنَ
كتبِ التواريХ رقم (٤٨) جاء فيها ما نصه:

بعدهما فتى جريج الداني مثل أبي حنيفة النعمان
أي بعد وفاة الحجاج، والزبيدي عام^(١)، وفاة ابن جريج،
وأبي حنيفة الإمام.

(١) الحجاج هو أبو أرطأة الحجاج بن أزطاء الكوفي النخعي الإمام أحد الأعلام.
والزبيدي بضم الزاي بصيغة التصغير: أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي
الحمصي، قاضي حمص. وكلاهما توفيَا سنة ١٤٩، قبل وفاة ابن جريج وأبي حنيفة
اللذين توفيقاً سنة ١٥٠، رحمة الله أجمعين. عبد الفتاح.

فالأوَّلُ عبدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، أَبُو الْوَلِيدِ، وَقِيلَ: أَبُو خَالِدَ الْأَمْوَى مُولَاهَمَ الْمَكَّى . . .

والتاني النعمانُ بْنُ ثابت بن زُوْطَى التَّيْمِي مُولَاهَمَ، الْكُوفِيُّ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسٍ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادَ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادَ بْنِ النَّعْمَانَ بْنِ ثَابَتٍ بْنِ النَّعْمَانَ ابْنِ الْمَرْزُبَانَ، مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسِ الْأَحْرَارِ، وَاللَّهُ مَا وَقَعَ عَلَيْنَا رِيقٌ قَطُّ. انتهى.

رأى الإمامُ أنسَ بْنُ مَالِكَ غَيْرَ مَرَّةً، لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْكُوفَةَ، فِيمَا رَوَاهُ سَيْفُ بْنُ جَابِرَ سَمَاعًا مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَحَدَّثَ عَنْ عَطَاءَ، وَنَافِعَ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَالْأَعْرَجَ، وَقَتَادَةَ، وَخَلْقٍ مِنَ الْأَخْيَارِ.

وكان أحد أئمة الأمصار، فقيه العراق، متبعيداً، كبير الشأن، وكان يَتَّجِرُ، ولا يَقْبِلُ جوازَ السُّلْطَانِ.

وهو أحد من كان يختتم في ركعة القرآن، ومكث أربعين سنةً يُصلِّي الصبح بوضوء العتمة، وفضائله كثيرة معروفة. قال الشافعي: «الناسُ في الفِقَهِ عِيالٌ على أبي حنيفه». انتهى.

وذكره أيضاً الإمام المحدث جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي الحنفي الشهير بابن المبرد (بكسر الميم وسكون الموحدة، وفتح الراء الخفيفة) في كتابه «طبقات الحفاظ» وقد نقل عنه الشيخ العلام المحدث عبد اللطيف بن المخدوم العلامة محمد هاشم السندي، في كتابه «ذَبَّ ذُبَابَاتِ الدِّرَاسَاتِ»، عن المذاهب الأربعية

المتناسِبات»^(١).

ثم ذكره بعدهم خاتمة الحفاظ الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه «طبقات الحفاظ» وقد ذكرت ما قاله الحافظ السيوطي في ترجمة الإمام أبي حنيفة في «التعليقات على ذبّ ذبابات الدراسات»، عن المذاهب الأربع المتناسبات» فليراجع، وقد طبع كتاب «طبقات الحفاظ» للسيوطى في أوروبا وبيروت. وقال في مبدأ كتابه:

«أما بعد، فهذا كتاب «طبقات الحفاظ» ومعدّلي حملة العلم النبوى، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق، والتجريح، والتضعيف والتصحيح، لخصتها من طبقات إمام الحفاظ أبي عبد الله الذهبي، وذيلت عليه من جاء بعده».

ثم ذكره من بعده الشيخ العلامة المحدث محمد بن رئش بن قباد الحارثي البَدْخُشِي، أحد البارعين في علم الحديث والرجال، في كتابه «تراجم الحفاظ»، وهو مجلد ضخم في تراجم الحفاظ، استخرجها من «كتاب الأنساب» للإمام الحافظ السمعاني، مع اختصار في بعض التراجم وزيادة مفيدة في أكثرها، فرغ من تصنيفه يوم الخميس لتسع خلؤنَ من ربيع الأوَّل سنة ست وأربعين ومئة وألف بمدينة دهلي عاصمة الهند، فقال ما نصه:

«النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام الأعظم، أحد الأئمة

(١) ٤٤٥:١، قامت بنشره وطبعه لجنة إحياء الأدب السندي بكراتشي ١٣٧٩.

الأربعة المتبوعين، ذكره في نسبة «الخَزَاز» وقال: بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الزاء الأولى، اشتهر بهذه الصنعة والحرف جماعة من أهل العِراقِينَ، من أئمَّةِ الدِّينِ وعلماء المسلمين: فاما من أهل الكوفة، فأبُو حنيفة النعمانُ بن ثابت الكوفي، مع تبحره في العلم وغَرْصَه على دقائق المعاني وخفَيْها، كان يَبْيَعُ الخَزَازَ ويأكلُ منه طلباً للحلال، وقيل: كان ذلك في ابتداء أمره. وشُهُرُتُهُ تُغْنِي عن الإطناب في ذكره. ولد سنة سبعين، وتوفي سنة خمسين ومئة، انتهى كلامُهُ في الخَزَازَ.

ثم أعاد ذكره في «الرأي»، وقد مرَّ تحقيقُه في ترجمة ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(١) فقال:

وأبُو حنيفة النعمان بن ثابت بن النعمان بن المَرْزُبَان التَّيْمِي الكوفي، صاحبُ الرأي، وإمامُ أصحابِ الرأي، وفقيهُ أهلِ العراق. رأى أنسَ بنَ مالك رضي الله عنه.

وسَمِعَ عطاءَ بن أبي رباح، وأبا إسحاق السَّبِيعي، ومُحاربَ بن دثار، وحمَّادَ بن أبي سليمان، والهيثمَ بن حَبِيب، وقَيْسَ بن مُسْلِم، ومحمدَ بن المنكدر، ونافعاً مولى ابنِ عمر رضي الله عنهمَا، وهشامَ بن عروة، وسِماكَ بن حرب.

رَوَى عنه هُشَيْمُ بن بشير، وعَبَادُ بن العَوَام، وعبدُ الله بن المبارك، ووكيعَ بن الجراح، ويزيدَ بن هارون، وأبو يوسف القاضي، ومحمدَ بن

(١) قال فيها: «الرأي» بتشديد الراء المفتوحة وفي آخرها الياء... وإنما قيل له: الرأي لعلمه به – أي بالرأي – وكان عارفاً بالسنة وقاتلًا بالرأي.

الحسن الشَّيْبَانِي، وعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ الْعَنْقَزِي، وَهُوذَةُ بْنُ خَلِيفَة، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئِ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ بْنِ هَمَّامَ، وَغَيْرُهُمْ.

وهو كوفي تَيْمِيٌّ من رهطِ حمزة بن حبيب الزيات، ولد بالكوفة، ونقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد، فسكنها إلى حين وفاته. قيل: إنَّ أباه ثابت بن النعمان بن المَرْزُبَانَ من أبناءِ فارس الأحرار، ذهب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو صغير، فدعاه له بالبركة فيه وفي ذريته. وقيل: إنَّ جده النعمان بن المَرْزُبَانَ هو الذي أهدى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه الفَالُوذَج في يوم النَّيْرُوز، فقال: نَوْرِزُونَا كُلَّ يوم، وفي رواية: كان في يوم المِهرجان، فقال: مَهْرِجُونَا كُلَّ يوم.

وكَلَمَهُ ابْنُ هُبَيرَةَ عَلَى أَنْ يَلِي الْقَضَاءِ، فَأَبَى، فَضَرَبَهُ مَئَةً سُوْطِ وعشرَةَ أَسْوَاطَ، كُلَّ يَوْمٍ عَشْرَةَ أَسْوَاطَ، فَصَبَرَ وَامْتَنَعَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ خَلَّى سَبِيلَهُ.

واشتَغلَ بطلبِ الْعِلْمِ وَبِالْعَالَمِ فِيهِ حَتَّى حَصَلَ لَهُ مَا لَمْ يَحْصُلْ لِغَيْرِهِ. ودخل يوماً على المنصور فكان عنده عيسى بن موسى، فقال للمنصور: هذا عَالِمُ الدُّنْيَا الْيَوْمَ.

ورأى أبو حنيفة في المنام أنه يَنْبِشُ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقيل لِمُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، فقال: صَاحِبُ هَذِهِ الرَّؤْيَا رَجُلٌ يُثُورُ عِلْمًا – أَيُّ يَسْتَخْرُجُ عِلْمًا – لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ.

وكان مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ يقول: مَا أَحْسُدُ أَحَدًا بِالْكُوفَةِ إِلَّا رَجُلَيْنِ:

أبُو حنيفة فِي فَقْهِهِ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ فِي زُهْدِهِ، وَقَالَ مِسْعُرٌ أَيْضًا: مِنْ جَعْلِ أَبَا حَنِيفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ رَجُوتُ أَنْ لَا يَخَافَ، وَلَا يَكُونَ فَرَطًا فِي الْاحْتِيَاطِ لِنَفْسِهِ.

وَقَالَ الْفُضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلًا فَقِيهَا مَعْرُوفًا بِالْفَقْهِ، مَشْهُورًا بِالْوَرْعِ، وَاسْعَ الْمَالِ، مَعْرُوفًا بِالْإِفْضَالِ عَلَى كُلِّ مَنْ يُطِيقُ بِهِ، صَبُورًا عَلَى تَعْلِيمِ الْعِلْمِ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ، حَسَنَ الدِّينِ، كَثِيرَ الصَّمْتِ، قَلِيلُ الْكَلَامِ حَتَّى تَرِدَ مَسَأَلَةً فِي حِرَامٍ أَوْ حَلَالٍ، وَكَانَ يُحِسِّنُ يَدْلُلُ عَلَى الْحَقِّ، هَارِبًا مِنْ مَالِ السُّلْطَانِ، إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ مَسَأَلَةٌ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَتَّبَعَهُ وَإِنْ كَانَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ، وَإِلَّا قَاسَ فَأَحْسَنَ الْقِيَاسَ.

وَكَانَتْ وِلَادَتُهُ سَنَةً ثَمَانِينَ، وَمَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِئَةً، وَدُفِنَ بِمَقْبِرَةِ الْخَيْزُرَانِ بِبَابِ الطَّاقِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ سِتُّ مَرَاتٍ مِنْ كَثْرَةِ الزَّحْامِ، آخِرُهُمْ صَلَّى عَلَيْهِ ابْنُهُ حَمَادٌ، وَغَسَّلَهُ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ وَرَجُلٌ آخَرُ، قَلْتُ: وَزُرْتُ قَبْرَهُ غَيْرَ مَرَةٍ. انتهى. قَلْتُ: ذَكْرُهُ الْذَّهَبِيُّ وَابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ فِي طَبَقَاتِ الْحَفَاظِ. انتهى مَا ذَكْرُهُ الْبَدَخْشِيُّ.

وَرَأَيْتُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ نُسْخَةً خَطِيَّةً فِي خَزَانَةِ الْكِتَابِ بِدارِ الْعِلُومِ لِنَدْوَةِ الْعُلَمَاءِ لِكُنُوْبِ الْهَنْدِ.

وَقَدْ عَقَدَ الشَّيْخُ الْعَلَمَةُ الثَّقَةُ الْمُطَلِّعُ، وَالْحَافِظُ الْمُتَبَّعُ، الشَّيْخُ الْإِمامُ، شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الصَّالِحِي الْدَّمْشِقِيُّ الشَّافِعِيُّ، مُؤَلِّفُ «السِّيرَةِ الشَّامِيَّةِ»، فِي كِتَابِهِ «عُقُودُ الْجُمَانِ» فِي مَنَاقِبِ الْإِمامِ

الأعظم أبي حنيفة النعمان»^(١)، «الباب الثالث والعشرين» في «بيان كثرة حديثه، وكونه من أعيان الحفاظ من المحدثين» قال فيه رحمة الله تعالى:

«اعلم رحمك الله تعالى أن الإمام أبو حنيفة رحمة الله تعالى، من كبار حفاظ الحديث، وذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه «الممتع» و«طبقات الحفاظ المحدثين» منهم، ولقد أصاب وأجاد، ولو لا كثرة اعتماده بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه، فإنه أول من استنبطه من الأدلة». انتهى.

وقال العلامة المحدث إسماعيل العجلوني بن محمد جراح الشافعي في رسالته المسماة: «عقد الجوهر الشمين»، في أربعين حديثاً من أحاديث سيد المرسلين وهي ثبته المعروف «بالرسالة العجلونية»^(٢): «وزرث على ما فيها» مُسند الإمام أبي حنيفة النعمان، تنويهاً بأنه من أهل هذا الشأن».

ثم علق على قوله: «الإمام أبو حنيفة النعمان» بالحاشية ما نصه^(٣): «هو إمام الأئمة، هادي الأمة، أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد سنة ثمانين، وتوفاه الله تعالى سنة مئة وخمسين من الهجرة».

(١) في ص ٣١٩. طبع بالهند في حيدرآباد الدكن، طبعته لجنة إحياء المعارف النعmaniّة سنة ١٣٩٤.

(٢) ص ٤.

(٣) ص ٤ و ٥ و ٦ من طبعة مصر سنة ١٣٢٢.

أَحَدُ مِنْ عُدَّةِ الْمَجْتَهِدِينَ، إِمَامُ الْمَجْتَهِدِينَ بِلَا نِزَاعٍ، أَوْلَى مِنْ فَتْحِ
بَابِ الْاجْتِهادِ بِالْإِجْمَاعِ، لَا يَشْكُّ مِنْ وَقَفَ عَلَى فَقِيهِ، وَفِرْوَعِهِ، فِي
سَعَةِ عِلْمِهِ، وَجَلَالِهِ قَدْرِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسَ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ؛ لِأَنَّ
الشَّرِيعَةِ إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، وَمِنْ كَانَ قَلِيلًا بِالضَّاءِعَةِ مِنَ
الْحَدِيثِ فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ طَلْبُهُ وَتَحْمِيلُهُ، وَالْجِدُّ وَالتَّشْمِيرُ فِي ذَلِكَ، لِيَأْخُذَ
الدِّينُ مِنْ أَصْوَلِ صَحِيحَةِ، وَيَتَلَقَّى الْأَحْكَامَ عَنْ صَاحِبِهَا الْمُبْلَغُ لَهَا.

وَقَدْ أَجْمَعَ النَّاقِلُونَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْأَصْوَلِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُقْدِمُ
الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُعْتَبَرِ، نَعَمْ لَمْ يَكُنْ هُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
مِنَ الْمُكْثِرِينَ كَسَائِرِ الْأَئِمَّةِ، وَلَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْإِمامَةِ وَالْاجْتِهادِ الْإِكْثَارُ
فِي الرِّوَايَةِ، لِأَنَّ الْاجْتِهادَ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حِفْظِ السُّنْنَ، وَتَحْمِيلِهَا،
لَا عَلَى أَدَائِهَا وَتَبْلِيغِهَا.

فَالصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِمَامُ الصَّحَابَةِ، وَأَفْقَهُهُمْ، وَأَحْفَظُهُمْ،
لَا يَشْكُّ فِيهِ مُسْلِمٌ: لَمْ يُكْثِرْ، وَإِنَّمَا رَوَى أَحَادِيثَ مَعْدُودَةَ، وَإِمَامُ
الْمُحَدِّثِينَ بِالْإِجْمَاعِ إِمَامُ الْأَئِمَّةِ وَإِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ مَالِكُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ إِلَّا مَا فِي «كِتَابِ الْمَوْطَأِ»^(١)، فَهُلْ يَقُولُ قَائِلٌ فِيهِ شَيْئًا.

وَنَحْنُ لَا نَنْكِرُ أَنَّ فِي السُّنْنِ شَتَّانَا لَمْ تَبْلُغْ الْإِمَامُ أَبَا حَنِيفَةَ، أَوْ بَلَغَتْهُ
وَلَمْ تَثْبُتْ عَنْهُ صِحَّتُهَا، لَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يَمْسِي شَأْنَ الْمَجْتَهِدِ، وَقَدْ كَانَ
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَرَى رَأِيًّا ثُمَّ تَبْلُغُهُ السُّنَّةُ فَيَرْجِعُ، مَعَ أَنَّهُ ثَبَّتْ عَنْهُ
أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَثْرِ أَنَّ عَمَرَ أَفْقَهَ الصَّحَابَةَ – بَعْدَ أَبِي بَكْرَ – .

(١) يَعْنِي إِذَا قَصَرْنَا النَّظَرَ عَلَى مَا دَوَّنَهُ فِي «الْمَوْطَأِ». عَبْدُ الْفَتَاحِ.

ثم الطاعون فيه كانوا يُقرُّون بإمامته، وتقديمه من حيث لا يدرؤن، كانوا يرْمُونه بالرأي، وليس الرأي في سلفنا إلَّا قُوَّةُ الاطلاع على معاني النصوص الشرعية، وعلى الحِكْمِ المعتبرة من عند الشارع في شرعيه الأحكام، ولن يتَّم اجتهاد، بل ولا عِلْمٌ إلَّا بالحفظ، وفقه معاني المحفوظ.

فهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَافِظٌ، حُجَّةٌ، فَقِيهٌ، لَمْ يُكْثِرْ فِي الرِّوَايَةِ، لِمَا شَدَّدَ فِي شُرُوطِ الرِّوَايَةِ، وَالْتَّحْمِلِ، وَشُرُوطِ الْقَبُولِ». انتهى.

فثبتَ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدُ أئمَّةِ الْأَمْصَارِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأنِ، وَمِنْ أَعْيَانِ حُفَاظِ الْحَدِيثِ، الَّذِينَ لَا يَسْعُ مِنْ يَشْتَغِلُ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ الْجَهْلُ بِهِمْ، وَمِنْ كُبَارِ مُعَدَّلِي حَمْلَةِ الْعِلْمِ النَّبَوِيِّ، وَمِنْ يُرْجَعُ إِلَى اجْتِهادِهِمْ فِي التَّوْثِيقِ وَالتَّجْرِيْحِ، وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّصْحِيحِ، وَمِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ.

أبو حنيفة من أئمة الجرح والتتعديل

قال الحافظ العلامة أبو العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيمية رحمه الله تعالى في «تلخيص كتاب الاستغاثة» المعروف بالرد على البكري^(١): «وَكَلَامُ يَحِيَّى بْنِ مَعِينٍ، وَالْبَخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَبِي حَاتَمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبِي أَحْمَدَ بْنَ عَدَىِّ، وَالْدَّارِقَطَنِيِّ، وَأَمْثَالِهِمْ، فِي الرِّجَالِ، وَصَحِيحِ الْحَدِيثِ، وَضَعِيفِهِ، هُوَ

(١) ص ١٣ و ١٤ من طبع مصر.

مِثْلُ كلام مالكِ، والشوريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وأمثالهم في الأحكام، ومعرفةِ الحلال والحرام، وفي الأئمة من هو إمامٌ مع هؤلاء وهؤلاء، مشارك للطائفتين، وإن كان بأحدِ الصنفينِ أَجَدَّرَ.

وأَكْثَرُ أئمَّةِ الْحَدِيثِ وفَقِيهِ كمالُك، والشافعيُّ، وأَحْمَدُ، واسحاقَ بن راهويه، وأبِي عَبْدِ اللهِ، وكذلِكَ الأوزاعيُّ، والشوريُّ، والليثُ، هؤلاء، وكذلِكَ لأبِي يوسفِ صاحِبِ أبي حنيفة، ولأبِي حنيفة، أَيْضًا مالهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لبعضِهِمْ فِي الْإِمَامَةِ فِي الصنفينِ مَا لِيْسَ لِلآخرِ، وَفِي بعْضِهِمْ مِنْ صِنْفِ الْمَعْرِفَةِ بِأَحَدِ الصنفينِ مَا لِيْسَ فِي الْآخَرِ، فَرَضَ اللَّهُ عَنِ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ». انتهى.

وقال إمام الحفاظ، الجِهِيدُ الناقدُ، شمسُ الدينِ الذهبيُّ، في كتابه «ذِكْرُ مَنْ يُعْتَمِدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»^(١): «فَأَوْلُ مَنْ زَكَّى وَجَرَحَ عَنْدَ انْقِراصِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ:

١ - الشعبيُّ.

٢ - وابنُ سِيرينَ، ونحوهما، حُفِظَ عَنْهُمْ توثيقُ أَنَّاسٍ وتضييفُ آخرينَ.

وَسَبَبَ قِلَّةُ الضعفاءِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ: قِلَّةُ مَتَّبِعِيهِمْ مِنَ الضعفاءِ، إِذَاً أَكْثَرُ الْمَتَّبِعِينَ صَحَابَةٌ عَدُولٌ، وَغَيْرُ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمَتَّبِعِينَ أَكْثَرُهُمْ

(١) ص ١٥٩ - ١٦٢. طُبِعَ مَعَ «قَاعِدَةَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»، طَبَعَ المَكْتَبَةُ الْعُلُمِيَّةُ فِي لَاهُورَ سَنَةَ ١٤٠٢، بِتَحْقِيقِ الْعَالَمَةِ الْمُحَقِّقِ الْمُحَدِّثِ النَّاقدِ الْأَسْتَاذِ عَبْدِ الْفَتَاحِ أَبُو غَدَةِ نَفْعِ اللَّهِ بِهِ.

ثقات، يَعُون ما يررون، وهم كبار التابعين، فِيوجَدُ فيهم الواحدُ بعدَ الواحدِ فيه مقال، كالحارث الأعور، وعاصم بن ضَمْرَة، ونحوهما.

نعم فيهم عِدَّة من رؤوس أهل الْبَدْعَ، من الخوارج والشِّيَعَة، والقَدَرِيَّة، نسأَلَ الله العافية، كعبد الرحمن بن مُلْجَم، والمحتار بن أبي عُبيَّد الكذَّاب، ومَعْبُد الجُهْنَى، ثمَّ كان في المئَةِ الثانِيَّةِ في أوائلها جماعةٌ من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم، ممن تُكَلِّمُ فيهم من قَبْلِ حِفْظِهِمْ، أو لِبَدْعَةِ فِيهِمْ، كعطية العَوْفِيُّ، وفَرْقَد السَّبَخِيُّ، وجابر الجُعْفِيُّ، وأبي هارون العَبَدِيُّ.

فلما كان عند انقراض عامةِ التابعين في حدود الخمسين ومئة، تكلَّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضييف.

٣ — فقال أبو حنيفة: ما رأيُتُ أكذبَ من جابرِ الجُعْفِيِّ.

٤ — وضعَفَ الأعمشُ جماعةً، ووثقَ آخرين.

٥ — وانتَقدَ الرجالَ شعبَةً.

٦ — ومالكُ».

وقال الحافظُ أبو الخير محمدُ بن عبد الرحمن السَّخَاوِي صاحبُ الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١):

«وتكلَّم في الرجال، كما قاله الذهبي جماعةٌ من الصحابة، ثم

(١) في ص ٤٧٩ من «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» من طبعة أنوار محمدي لكنو بالهند.

من التابعين كالشعبي، وابن سيرين، ولكنه في التابعين بقلة، لقلة الضعف في متبوعيهم، إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض، في الصحابة وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور، والمحتر الكذاب.

فلما مضى القرن الأول، ودخل الثاني، كان في أوائله من أواسط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم، وضيّب لهم للحديث. فتراهم يرفعون الموقف، ويُرسلون كثيراً، ولهم غلط كأبي هارون العبدلي.

فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومئة، تكلّم في التوثيق والتضييف طائفة من الأئمة، فقال أبو حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمش جماعة، ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة؛ وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، وكذلك مالك». انتهى.

وقال الإمام العلامة الحافظ عبد القادر القرشي رحمه الله تعالى في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»^(١):

«اعلم: أنَّ الإمام أبو حنيفة قد قيل قوله في الجرح والتعديل، وتلقاه عنه علماء هذا الفن وعملوا به، كتلقّيهم عن الإمام أحمد،

(١) ٣٠ و ٣١ من طبعة الهند.

والبخاري، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم من شيوخ الصنعة، وهذا يدلُّك على عظمة شأنه، وسعة علمه، وسيادته.

فمن ذلك ما رواه الترمذى رحمه الله تعالى في «كتاب العلل» من «الجامع الكبير» حدثنا محمود بن غيلان عن يحيى الحماني، سمعت أبا حنيفة يقول: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح».

وروينا في «المدخل لمعرفة دلائل النبوة» للبيهقي الحافظ، بسنده عن عبد الحميد الحماني، سمعت أبا سعد الصناعي، وقام إلى أبي حنيفة، فقال: يا أبا حنيفة، ما تقول: في الأخذ عن الثوري؟ قال: اكتب عنه فإنه ثقة، ما خلا أحاديث أبي إسحاق عن الحارث، وحديث جابر الجعفي.

وقال أبو حنيفة: «طلقُ بْنُ حَبِيبٍ كَانَ يَرَى الْقَدَرَ». وقال أبو حنيفة: «زَيْدُ بْنُ عَيَّاشٍ ضَعِيفٌ». وقال سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عن سفيان بن عيينة قال: «أوَّلُ مَنْ أَقْعَدَنِي لِلْحَدِيثِ أَبُو حَنِيفَةَ، قَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ هَذَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحَدِيثِ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ، فَاجْتَمَعُوا عَلَيَّ، فَحَدَّثُهُمْ».

وقال يعقوب بن شيبة: «كَلَامُ رَقَبَةَ بْنِ مَصْقَلَةَ، الَّذِي يُحَدَّثُهُ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ» قال يعقوب: «فَعَرَفَهُ أَبُنُ الْمَدِينِيِّ، وَقَالَ: «لَمْ أَجِدْهُ عَنْدِي».

وقال أبو سليمان الجوزجاني: «سمعت حماداً بنَ زيدَ يقول:

ما عَرَفْنَا كُنْيَةَ عَمْرِو بْنَ دِينَار إِلَّا بِأَبِيهِ حَنِيفَةَ، كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَبُوهُ حَنِيفَةَ مَعَ عَمْرِو بْنَ دِينَار، فَقَلَّنَا لَهُ: يَا أَبَا حَنِيفَةَ، كَلْمَةٌ يُحَدِّثُنَا، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدَ، حَدَّثُهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ: يَا عَمْرُو».

وقال أبو حنيفة: «لَعْنَ اللَّهِ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ، فَإِنَّهُ فَتَحَ لِلنَّاسِ بَابًا إِلَى عِلْمِ الْكَلَامِ». وقال أبو حنيفة: قاتَلَ اللَّهُ جَهَنَّمَ بْنَ صَفْوَانَ، وَمُقَاتَلَ بْنَ سَلِيمَانَ. هَذَا أَفْرَطَ فِي النَّفِيِّ، وَهَذَا أَفْرَطَ فِي التَّشْبِيهِ». انتهى.

وجاء في «الجواهر المُضِيَّةُ في طبقات الحنفية» للحافظ عبد القادر القرشي أيضاً^(١):

«قال الطحاوي: حدثنا سليمان بن شعيب، حدثنا أبي، قال: أملَى علينا أبو يوسف، قال: قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يُحدِّثَ من الحديث إِلَّا بما حَفِظَهُ مِنْ يَوْمٍ سَمِعَهُ إِلَى يَوْمٍ يُحدِّثُ بِهِ».

قلتُ: سمعتُ شيخنا العلامة الحجة زين الدين بن الكَنَّاني، في درس الحديث بالقبة المنصورية، وكان أحد سلاطين العلماء، ينصرُ هذا القول، وسمِعْتُهُ يقول في هذا المجلس: لا يَحُلُّ لِي أَنْ أَرُوِي إِلَّا قوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
فَإِنِّي حَفِظْتُهُ مِنْ حِينِ سَمِعْتُهُ إِلَى الْآنِ.

(١) ٣٠ و ٣١ و ٣٢ الطبعة الأولى.

قلتُ: ولكنَّ أكثَرَ النَّاسِ عَلَى خَلَافِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَلَّتْ روايَةُ أبِي حَنِيفَةَ لِهَذِهِ الْعُلَمَاءِ، لَا لِعَلَةٍ أُخْرَى زَعَمُهَا الْمُتَحَامِلُونَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: الْقِرَاءَةُ جَائِزَةٌ، يَعْنِي عَرْضُ الْكُتُبِ. قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ جُرَيْجَ يَقُولُ: هِيَ جَائِزَةٌ يَعْنِي عَرْضُ الْكُتُبِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنْسَ وَسَفِيَانَ وَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنِ الرَّجُلِ يُقْرَأُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ، فَقَالُوا: لَا بَأْسَ.

وَعَنْ أَبِي عَاصِمٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجَ وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكِ بْنِ أَنْسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالثُّورِيِّ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ إِذَا قَرَأْتَ عَلَى الْعَالَمِ أَنْ تَقُولَ: أَخْبَرَنَا.

وَقَالَ أَبُو قَطْنَنَ فِيمَا رَوَاهُ الطَّحاوِيُّ: قَالَ لِي أَبُو حَنِيفَةَ: اقْرَأْ عَلَيَّ وَقُلْ: حَدَّثَنِي. وَقَالَ لِي مَالِكٌ: اقْرَأْ عَلَيَّ وَقُلْ: حَدَّثَنِي.

قَالَ الطَّحاوِيُّ: حَدَثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجَ، أَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: لَمَّا فَرَغْنَا مِنْ قِرَاءَةِ الْمَوْطَأِ عَلَى مَالِكٍ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ فِي هَذَا؟ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: حَدَّثَنِي، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: أَخْبَرَنِي، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: أَخْبَرَنَا، قَالَ: وَأَرَاهُ قَدْ قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: سَمِعْتَ^(١).

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ هُنَا تَبَعًا «لِلْجَوَاهِرِ» سَقْطُ اسْتِدْرَكَتِهِ مِنْ رِسَالَةِ الطَّحاوِيِّ فِي «الْتَّسْوِيَةِ بَيْنِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا». عَبْدُ الْفَتَاحِ.

قال الطحاوی: وممن قال بهذا أبو حنیفة وأبو يوسف ومحمد.

وقال أبو حنیفة: لم يصح عندي أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم ليس السراويل فأفتی به^(١). انتهى.

قلت: وقال ابن حبان في «صحيحه»^(٢): «أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقة، قال: حدثنا أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعت أبي يحيى الجماني، قال: سمعت أبو حنیفة يقول: ما رأيت فیمن لقيت أفضلا من عطاء، ولا لقيت فیمن لقيت أکذب من جابر الجعفی، ما أتیته بشيء قط منرأیي إلا جاءني فيه بحدث، وزعم أنّ عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلّى الله عليه

(١) كذا جاء سياق هذا الخبر في «الجواهر المضية»، وفيه اختصار شديد، وهذا نصه بتمامه من «الانتقاء» لابن عبد البر، ص ١٤٠ – ١٤١: «محمد بن إسماعيل الصائغ قال: حدثنا داود بن المحبّر، قال: قيل لأبي حنیفة: المحرّم لا يجدر الإزار يلبس السراويل؟ قال: لا، ولكن يلبس الإزار، قيل له: ليس له إزار، قال: يبيع السراويل ويشتري بها إزاراً.

قيل له: فإن النبي صلّى الله عليه وسلم خطب وقال: «المحرّم يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار»، فقال أبو حنیفة: لم يصح في هذا عندي عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم شيء فأفتی به، ويَتَهَيِّ كل أمرٍ إلى ما سمع، وقد صح عندنا أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم قال: «لا يلبس المحرّم السراويل»، فنتهي إلى ما سمعنا.

قيل له: أتخالف النبي صلّى الله عليه وسلم؟ فقال: لعن الله من يخالف رسول الله صلّى الله عليه وسلم، به أكرمنا الله وبه استنقذنا. عبد الفتاح.

(٢) من «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» ٣: ٢٧٣ طبع دار الكتب العلمية

وَسَلَّمَ، لَمْ يَنْطِقْ بِهَا، فَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُجْرِحُ جَابِرًا الْجُعْفَى وَيُكَذِّبُهُ». انتهى.

وقال ابن حبان أيضاً في كتاب «الثقة»^(١) في ترجمة أبي محمد موسى بن السندي: «حدثنا عمران بن موسى بن مجاشع، ثنا موسى بن السندي، ثنا المؤمل بن إسماعيل، قال سمعت أبا حنيفة يقول: «يقولون: من كان طويلاً لللحية لم يكن له عقل، ولقد رأيت علقة بن مرشد طويلاً لللحية وافر العقل».

وقال الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي من كتابه «الكامل في الضعفاء»^(٢): «حدثنا الحسين بن عبد الله القطان، ثنا أحمد بن أبي الحواري، سمعت أبا يحيى الحماني يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت فيمن رأيتك أفضل من عطاء، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته قط بشيء منرأيي إلا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يُظهرها.

ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا محمود بن غيلان، ثنا عبد الحميد الحماني، سمعت أبا سعد الصاغاني يقول: جاء رجل إلى أبي حنيفة فقال: ما ترى في الأخذ عن الثوري؟ فقال: اكتب عنه

(١) ١٦٢:٩.

(٢) ٥٣٧:٣، طبع «المكتبة الأثرية» بباكستان.

ما خلا حديث أبي إسحاق عن الحارث، عن علي، وحديث جابر الجعفي.

سمعت عبد الله يقول: قال عبد الحميد الحماني، عن أبي حنيفة قال: ما رأيت أكذب من جابر. ثنا ابن أبي بكر، ثنا عباس، وثنا ابن حماد، قال: قال عباس: ثنا عبد الحميد بشمدين، عن أبي حنيفة، قال: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي». انتهى.

وقال الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي في «جامع بيان العلم وفضله»^(١): «وقد كان أبو حنيفة، وهو أقعد الناس بحماد، يُفضل عطاء عليه (على حماد). أخبرنا حكم بن منذر، قال: أخبرنا يوسف بن أحمد قال: حدثنا أبو رجاء محمد بن حماد المقرئ، قال: حدثنا عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، قال: سمعت أبي حنيفة يقول: ما رأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح.

وأخبرنا حكم، قال: حدثنا يوسف، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن خيران الفقيه العبد الصالح، قال: حدثنا شعيب بن أبيوب سنة ستين ومئتين، قال: سمعت أبي يحيى الحماني، يقول، سمعت أبي حنيفة يقول: ما رأيت أحداً أفضل من عطاء بن أبي رباح، ولا رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي». انتهى.

وقال البيهقي في «كتاب القراءة خلف الإمام»^(٢): «ولو لم يكن

(١) ٢: ١٥٣ طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

(٢) ص ١٠٨ و ١٠٩ من طبع دهلي سنة ١٩١٥ م.

في جَرْحِ الْجُعْفِيِّ إِلَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَهُ اللَّهُ لَكَفَاهُ بِهِ شَرًّا، فَإِنَّهُ رَآهُ، وَجَرَبَهُ، وَسَمِعَ مِنْهُ مَا يُوجِبُ تَكْذِيبَهُ فَأَخْبَرَ بِهِ.

أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِيْنِيُّ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيَّ الْحَافِظُ، نَا الْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَوَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَى الْحِمَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءِ، وَلَا لَقِيتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، مَا أَتَيْتُ بَشَيْءٍ قَطُّ مِنْ رَأْيِي إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بِحَدِيثٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَنْهُ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يُظْهِرُهَا.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ، أَنَا أَبُو أَحْمَدٍ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، نَا عَبْدُ الْحَمِيدِ الْحِمَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعْدَ الصَّاغَانِيَّ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: مَا تَرَى فِي الْأَخْذِ عَنِ الشُّورِيِّ، فَقَالَ: أَكْتُبْ عَنْهُ مَا خَلَا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، وَحَدِيثَ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ.

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَاسَ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَاسَ بْنَ مُحَمَّدَ الدُّورِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَى الْحِمَانِيَّ يَقُولُ، سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ رَأَيْتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ».

وَقَالَ الْإِمامُ ذُو الْفُنُونَ وَالْمَعَارِفَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ سَعِيدٍ بْنَ حَزْمٍ الْحَافِظُ الْأَدِيبُ الظَّاهِرِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُحَلَّ» فِي شَرْحِ

المجلّى بالحجّ والآثار»^(١):

«جابر الجعفي كذاب، وأول من شهد عليه بالكذب أبو حنيفة».

وقال أيضاً^(٢):

«مجالد ضعيف، أول من ضعفه أبو حنيفة».

وروى الحاكم في «تاریخ نیسابور» في ترجمة أَحْمَدُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ حَمْزَةَ الْوَاعِظِ، من طريق أَبِي مُسْهِرٍ، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: كان أبو حنيفة يقول: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ، وَمِنَ الصَّبِيَانِ عَلِيُّ. انتهى^(٣).

ونقل الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»^(٤) في ترجمة عطاء بن أبي رباح «قال أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفضل من عطاء».

ونقل في ترجمة أَبِي الزَّنَادِ، فقيهِ المدينة^(٥): «وقال أبو حنيفة: رأيت ربعة وأبا الزناد، وأبو الزناد أفقهُ الرجلين».

«ونقل في ترجمة جعفر الصادق»^(٦): «وعن أبي حنيفة قال: ما رأيت أفقهَ من جعفر بن محمد».

(١) ٣٧٨: ١ طبع بيروت.

(٢) ٢٤٣: ٥.

(٣) من «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسحاوي ص ٣٨٨.

(٤) ٩٨: ١.

(٥) ١٣٥: ١.

(٦) ١٦٦: ١.

وقال الإمام الحافظ المحدث البارع تَرْجُمَانُ العرب، ولسانُ أهل الأدب، أثيُرُ الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي الغرناطي الظاهري، في تفسيره المعروف بـ «البحر المحيط»^(١)، ما نصُّه:

«وقال الثوري وأبو حنيفة ويعيسى بن آدم: غالب حمزة الناس على القرآن والفرائض». انتهى.

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّا إِمامُنَا إِلَمَامُ الْأَعْظَمِ أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه من كبارِ أئمَّةِ الجرح والتعديل في عصره، ومن إذا قال قُبْلَ قوله، وإذا جَرَحَ أو عَدَلَ سُمِعَ منه، وكان مثبتاً لا يكاد يَرَوِي إِلَّا عن ثقة، كشعبة ومالك رحمهما الله تعالى، وهو أول من انتَقَى الرجالَ من الأئمَّة، وأعْرَضَ عمن ليس بثقة، ولم يكن يَرَوِي إِلَّا مَا صَحَّ، ولا يُحَدِّثُ إِلَّا مَا يَحْفَظُ وَتَبَعَهُ مالك.

ولقد قال مَلِكُ الْمُحَدِّثِينَ إِمامُ الجرح والتعديل يَعِيسَى بْنُ معين – كما في «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير^{– (٢)}: «العلماءُ أربعة: الثوريُّ، وأبو حنيفة، ومالكُ، والأوزاعيُّ».

فهو لاءُ الْقُرَنَاءُ في العلم، وأبو حنيفة ومالك يفوقان على الثوري والأوزاعي في نقد الرجال، وهمما الحافظانِ الْحُجَّاتَانِ، فمن احتجَ به أبو حنيفة في «كتاب الآثار» أو مالكُ في «الموطأ» فهو المقبول، ومن اختلفا فيه – وذلك قليلٌ جداً – كزيرِ بْنِ عَيَّاشَ اجتَهَدَ في أمرِه.

(١) ١٥٩:٣ الطبعة الثانية بيروت سنة ١٤٠٣.

(٢) ١١٦:١٠

أبو حنيفة على شرطِ أَصْحَحِ الأَسَانِيدِ

ويَدُلُّ عَلَى جَلَالِ شَاءَنِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَضَبْطِهِ،
وَاتِقَانِهِ، وَصِحَّةِ رِوَايَتِهِ، وَعُلُوِّ مَكَانِتِهِ، أَنَّهُ لَمَّا قَالَ الْبَخَارِيُّ: أَصْحَحُ
الْأَسَانِيدِ كُلُّهَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبَنَى عَلَى
ذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو مُنْصُورٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرَ التَّمِيمِيِّ أَنَّ أَجْلَّ الْأَسَانِيدِ:
الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَى عُمَرَ، اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ
الْإِمَامُ الْعَلَامُ الْحَافِظُ عَلَاءُ الدِّينِ مُغْلُطَائِيُّ: «بَأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَرْوِي عَنْ
مَالِكٍ أَحَادِيثَ فِيمَا ذُكِرَهُ الدَّارِقطَنِيُّ». انتهى.

وأجاب عنه البُلْقِينِيُّ في «محاسن الاصطلاح» بقوله: «فَأَمَّا
أَبُو حَنِيفَةَ فَهُوَ وَإِنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ كَمَا ذُكِرَهُ الدَّارِقطَنِيُّ، لَكِنْ لَمْ تَشْهِرْ
رِوَايَتُهُ عَنْهُ كَاشْتَهَارٍ رِوَايَةً الشَّافِعِيِّ». انتهى.

وقال العراقي: روايةُ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا ذُكِرَهُ الدَّارِقطَنِيُّ
فِي «غَرَائِبِهِ» وَفِي «المُدَبَّجِ»، لَيْسَتْ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَى عُمَرَ،
وَالْمَسَأَلَةُ مفروضَةٌ فِي ذَلِكَ، نَعَمْ ذَكَرَ الْخَطِيبُ حَدِيثًا كَذَلِكَ فِي الرِّوَايَةِ
عَنْ مَالِكٍ.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: «أَمَا
اعْتَرَاضُهُ بِأَبِي حَنِيفَةَ فَلَا يَحْسُنُ، لَأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ تَثْبُتْ رِوَايَتُهُ عَنْ
مَالِكٍ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهَا الدَّارِقطَنِيُّ، ثُمَّ الْخَطِيبُ لِرِوَايَتَيْنِ وَقَعَتَا لَهُمَا عَنْهُ،
بِإِسْنَادِيْنِ فِيهِمَا مَقَالٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّ رِوَايَةَ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ، إِنَّمَا هِيَ
فِيمَا ذُكِرَهُ فِي المُذَاكَرَةِ، وَلَمْ يَقْصِدِ الرِّوَايَةَ عَنْهُ كَاشَافِعِيُّ الَّذِي لَازَمَهُ

مدةً طويلة، وقرأ عليه الموطاً بنفسه». انتهى. نقله السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»^(١).

فانظر — يا رعاك الله — هؤلاء الحفاظ الأئمة الأعلام، لمَا ذكر
الحافظ مُغْلَطَى الإِمام أبا حنيفة في سِلْسِلَةِ أَصْحَّ الأَسَانِيدِ عن مالك،
عن نافع، عن ابن عمر: لا يَرْمُون أبا حنيفة بسوء الحفظ والضعف في
الرواية، ولا يُنْكِرُون جلالته في الحديث، ولا إتقانه في الرواية، وإنما
يُنْكِرُون على مُغْلَطَى إدخاله في هذه السلسلة، لعدم اشتهر روايته عن
مالك كاشتهر رواية الشافعي عنه، أو لأنها وقعت في المذكرة ولم
يقصد أبو حنيفة الرواية عنه، أو لأن روايته عنه ليست من روايته عن
نافع، أو لأنه لم تَصِحْ روايته عن مالك.

فظَهَرَ من هذا اتفاقُ هؤلاء الحفاظِ الجهابذةِ أئمَّةِ النَّقْدِ: الإمامُ
الحافظُ مُغْلَطَايُ، والإمامُ الحافظُ البُلْقِينيُّ، والحافظُ العِرَاقِيُّ، وشيخُ
الإِسْلَامِ ابنُ حِجْرِ السَّقْلَانِيِّ، والحافظُ السِّيوطِيُّ، على أنَّ الإمامَ
أبَا حَنِيفَةَ فِي جَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَإِتْقَانِهِ فِي الْحَدِيثِ قَرِينُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
رَحْمَ اللَّهِ الْجَمِيعَ.

ولو قال الإمام مُغْلَطَايٌ: إنَّ مِن أَصْحَّ الْأَسَانِيدِ أَبَا حَنِيفَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَى عُمَرَ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَلَا رِيبٌ أَنَّ مِنْ أَصْحَّ الْأَسَانِيدِ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْ عَطَاءَ بْنِ أَبْنِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبْنَى عَبَّاسٍ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ ذَكْرُهُ

(١) ص ٣٠ طبع الخيرية سنة ١٣٠٧ هـ.

الإمام عبد الوهاب الشعري في «ميزانه الكبير»^(١)، كما ذكر إسناد مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم.

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عبيدة السلماني من كتابه «سير أعلام النبلاء»^(٢): «قال أبو عمرو بن الصلاح: رويانا عن عمرو بن علي الفلاس، أنه قال: أصح الأسانيد ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي».

قلت – القائل الذهبي – : لا تفوق لهذا الإسناد مع قوته، على إبراهيم، عن علقة، عن عبد الله، ولا على الزهري، عن سالم، عن أبيه، ثم إن هذين الإسنادين روي بهما أحاديث جمأة في الصحاح، وليس كذلك الأول، فما في «الصحيحين» لعبيدة عن علي سوى حديث واحد». انتهى.

وقال في ترجمة علقة بن قيس النخعي الكوفي^(٣):

«قال بعض الحفاظ وأحسن: أصح الأسانيد منصور، عن إبراهيم، عن علقة، عن ابن مسعود، فعلى هذا، أصح ذلك: شعبة وسفيان، عن منصور، وعنهم يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وعنهم علي بن المديني، وعن أبو عبد الله البخاري، رحمهم الله. انتهى.

(١) ٤٨: ١.

(٢) ٤١: ٤.

(٣) ٦٠: ٤ و ٦١.

وقال في ترجمة وكيع بن الجراح^(١): «قلت: أصح إسناد بالعراق وغيرها، أحمد بن حنبل، عن وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقة، عن عبد الله، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي المسند» بهذا عدَّة مُتُون.

قال عبد الله بن هاشم: خرج علينا وكيع يوماً، فقال: أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، (عن علقة) عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش، فإنه أعلى، فقال: بل الثاني، فإنه فقيه، عن فقيه، عن فقيه، عن فقيه، والآخر شيخ، عن شيخ. وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتناوله الشيوخ». انتهى.

وقال في ترجمة عبد الله بن هاشم^(٢): «الحاكم: حدثنا يحيى بن محمد العنيري، حدثنا أحمد بن سلمة، حدثنا عبد الله بن هاشم، قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم، الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقة، عن عبد الله؟ فقلنا: الأول، فقال: الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه. وحديث يتناوله الفقهاء خير مما يتناوله الشيوخ.

قلت: بل والأعمش وشيخه لهما فقة ومعرفة وجلالة». انتهى.

(١) ١٥٨: ٩.

(٢) ٣٢٨: ١٢ - ٣٢٩.

قلت: فعلى هذا: أصح أسانيد العراق وأجلّها ما رواه أبو يوسف، ومحمدُ بنُ الحسن، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، عن حمَّاد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقة، أو الأسود، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّ هؤلاء كلهُم فقهاءٌ نبلاة، ولهم معرفةٌ وجلاة، بل أبو يوسف ومحمدٌ أفقهُ وأجلُّ من وكيع، وأبو حنيفة أفقهُ وأجلُّ من سفيان والأعمش، وكذلك شيخُه حمادٌ أفقهُ من منصور.

وقال الحافظ ابن حجر في «شرح نخبة الفكر» في مصطلح أهل الأثر»: «وقد يقع في أخبار الأحادِيذ المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب، ما يُفيدُ العلمَ النظريَّ بالقرائن على المختار... والخبرُ المحتَفُ بالقرائن أنواع.

منها ما أخرجه الشيوخان في صحيحهما مما لم يبلغ حدَّ التواتر...
ومنها المشهورُ إذا كانت له طُرقٌ مُبَاينةٌ سالمةٌ من ضعفِ الرواية
والعلَل... .

ومنها المسلسلُ بالأئمَّةِ الحُفَاظِ المتقينِ، حيثُ لا يكونُ غريباً، كالحديثِ الذي يرويه أحمدُ بن حنبل مثلاً ويُشارِكه فيه غيرُه، عن الشافعيِّ، ويُشارِكُهُ فيه غيرُه، عن مالك بن أنس، فإنه يُفيدُ العلمَ عند ساميِّعِه بالاستدلال، من جهةِ جلاةِ رُوَايَتِهِ، وأنَّ فيهم من الصفاتِ، اللاقِنةِ المُوجِبةِ للقبولِ ما يقومُ مَقَامَ العَدَدِ الكثيرِ من غيرِهم.

ولا يتشكَّكُ من له أدنى ممارسةٍ بالعلمِ وأخبارِ الناسِ، أنَّ مالكاً

مثلاً لو شافهه بخبر لعلم أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه أيضاً من هو في تلك الدرجة ازداد قوة، وبعده عما يخشى عليه من السهو». انتهى ملخصاً.

قلت: فعلى هذا: ما رواه الإمام الليث بن سعد – ويشاركه فيه غيره – ، عن الإمام أبي يوسف – ويشاركه فيه غيره – ، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، أو ما رواه الإمام الشافعي كذلك، عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة: يجري فيه هذا الحكم، فإنه أيضاً مختص بالقرائن، ومسلسل بالأئمة الحفاظ المتقدنين.

بل قد يرجح المسلسل بالأئمة على ما في «الصحيحين» أيضاً، قال ابن حجر في «شرح النخبة»: «قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً، كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن حفت قرينة صار بها يقييد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً، وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، فإنه يقدم على ما انفرد به، أحدهما مثلاً، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال». انتهى.

فعلى هذا ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، يقدم على الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد، وكذلك ما رواه أبو حنيفة، عن نافع، عن ابن عمر، أو عن عطاء بن

أبي رَيَاح، عن ابن عباس، أو عن شِيخِه حَمَاد، عن إبراهيم، عن علقة، عن ابن مسعود.

إطباقُ الحفاظِ الذين جَمَعُوا في رجالِ الكتبِ الستة

وغيرِهم من الأئمة المحدثين، على إسقاطِ الجرْح في ترجمة أبي حنيفة ثم قد أطبقَ الأئمةُ الحفاظُ الذين جَمَعُوا رجالَ الأصولِ الستة، ودَوَّنوا دواعينَهم فيها، على الثناءِ على أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والتبجيلِ والتعظيمِ المُفْرط له، دون الخطأ عليه والطعنِ فيه بسوءِ الحفظِ والغفلة، بل إنهم يذكرون حفظه وجلالته في العلم، ويذكرونَه بكل خير، فهذا يَدُلُّ على أنهم لا يُبالون بطعنِ طاعِنٍ فيه أياً مَنْ كان.

فهذا الإمامُ الحافظُ المزييُّ يُوسُفُ بنُ الزَّكِيِّ عبدُ الرحمن، أبو الحجاجِ جمالُ الدينِ مُحدَثُ الشام، العالمُ الحَبْرُ الحافظُ الأوَّلُ الدمشقيُّ الشافعيُّ عملَ كتاب «تهذيبِ الكمال» وذُكرَ فيه ترجمةُ الإمامِ أبي حنيفة، فأطالَ فيها، وكلُّ ما نقلَهُ الحافظُ السيوطيُّ في «تبسيضِ الصحيفة» معزواً إلى الخطيب، إنما هو منقولٌ من كتابِه «تهذيبِ الكمال».

وعامةُ ما ذُكرَ في «تهذيبِ الكمال» من أقوالِ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ، هو منقولٌ من «كتابِ الجرحِ والتعديلِ» لابنِ أبي حاتم، و«الكامِل» لابنِ عديٍّ، و«تارِيخِ بغداد» للخطيبِ، و«تارِيخِ دمشق» لابنِ عساكرٍ.

والجدير باللحظة أنه لم يذكر الإمام المزي في كتابه «تهذيب الكمال» شيئاً لا يليق بمكانة الإمام أبي حنيفة، فللله دره ما أدق نظره! وكيف لا يكون ذلك وقد قال الذهبي في حقه، في «تذكرة الحفاظ»^(١): «وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها، والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثله».

وقد أثني الحافظ الذهبي على صنيعه هذا في «تذكيره» في ترجمة أبي حنيفة، قائلاً: «قلت: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج حيث لم يورد شيئاً يلزم منه التضييف». انتهى.

قلت: بل نقل في «تهذيب الكمال» توثيقه عن إمام الصنعة سيد الحفاظ يحيى بن معين رحمه الله تعالى، حيث قال: «قال محمد بن سعد العوفي: سمعت يحيى بن معين يقول: «وكان أبو حنيفة ثقة، لا يُحَدِّث بحديث إلَّا بما يَحْفَظُه، ولا يُحَدِّث بما لا يَحْفَظُ». وقال صالح بن محمد الأسدِي الحافظ: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان أبو حنيفة ثقة في الحديث»، وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: عن يحيى بن معين: «كان أبو حنيفة لا بأس به»، وقال مرة: «كان أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يُتَّهم بالكذب». انتهى.

هذا، وقد صرَّح الحافظ المزي في مقدمة «تهذيب الكمال» بقوله: «وما لم يُذَكَّر إسناده فيما بيننا وبين قائله، فما كان من ذلك بصيغة

الجَزْمُ، فهو مما لا نَعْلَمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَائِلِهِ الْمُحْكَيُّ ذَلِكَ عَنْهُ بِأَسَأَ، وَمَا كَانَ مِنْهُ بِصِيقَةِ التَّمْرِيسِ فَرِبْمَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى قَائِلِهِ ذَلِكَ نَظَرٌ». انتهى.

وَثَبَّتَ مِنْ هَذَا التَّصْرِيفِ أَنَّ تَوْثِيقَ أَبِي حَنِيفَةِ الْإِمَامِ عَنْ أَبْنِ مَعِينٍ صَحِيقٌ ثَابِتٌ لَا شَكَّ فِيهِ.

ثُمَّ تَلَاهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ الْذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «تَذْهِيبُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» فَقَالَ^(١):

«(ت، س) الثَّعْمَانُ بْنُ ثَابَتَ بْنُ زُوْطَى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ الْكُوفِيُّ، فَقِيهُ الْعَرَاقِ، وَإِمامُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، قِيلُ: إِنَّهُ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسِ، وَوَلَوْهُ لِبْنَيْ ثَيْمَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، رَأَى أَنْسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَرَوَى عَنْ ١ - عَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، ٢ - وَنَافِعَ، ٣ - وَعَدِيِّ بْنِ ثَابَتَ، ٤ - وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزِ الْأَعْرَجِ، ٥ - وَعِكْرِمَةَ، ٦ - وَمُحَارِبَ بْنِ دِثَارَ، ٧ - وَعَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدَ، ٨ - وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلَ، ٩ - وَحَمَادَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، ١٠ - وَالْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، ١١ - وَأَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ، ١٢ - وَقَتَادَةَ، ١٣ - وَعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، وَخَلْقِ سِوَاهِمٍ. وَقِيلُ: إِنَّهُ رَوَى ١٤ - عَنِ الشَّعْبِيِّ، ١٥ - وَطَاؤِسَ.

وَعَنْهُ: ١ - أَبْنُهُ حَمَادٌ، ٢ - وَحْمَزَةُ الْزِيَاتِ، ٣ - وَدَادُ الطَّائِيِّ،

(١) يُوجَدُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ نَسْخَةً مَصُورَةً فِي مَكْتَبَةِ الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِالمَدِينَةِ الْمُنْوَرَةِ، وَقَدْ تَفَضَّلَ الأَسْتَاذُ عَبْدُ الْقِيُومِ السُّنْدِيِّ بِإِرْسَالِ هَذِهِ التَّرْجِمَةِ إِلَيْهِ، فَجُزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

٤ - وزُفْرُ بن الْهُذَيْل، ٥ - ونُوحُ بْنُ أَبِي مَرِيم، ٦ - وآبُو يَوسُف الْقَاضِي، ٧ - وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَن، ٨ - وَابْنُ الْمَبَارِك، ٩ - وآبُو يَحْيَى الْحِمَّانِي، ١٠ - وَوَكِيع، ١١ - وَحَفْصُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَلْخِي، ١٢ - وَسَعْدُ بْنُ الصَّلْت، ١٣ - وآبُو نُعَيْم، ١٤ - وآبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، ١٥ - وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادِ الْلُّؤْلُوي، ١٦ - وآبُو عَاصِمِ النَّبِيل، ١٧ - وَعَبْدِ الرَّزَاقِ، ١٨ - وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَخَلْقُ كَثِير.

قال أَحْمَدُ الْعِجْلِيُّ: هُوَ مِنْ رَهْطِ حَمْزَةَ الْزِيَّاتِ. وَكَانَ خَزَّازًا يَبِيعُ الْخَزَّ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَكَائِيُّ، عَنْ عُمَرِ بْنِ حَمَادٍ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: زُوْطَى مِنْ أَهْلِ كَابِلٍ، وَوُلِّدَ ثَابِتٌ عَلَى الإِسْلَامِ، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ خَزَّازًا، وَدُكَانُهُ مَعْرُوفٌ فِي دَارِ عَمْرُو بْنِ حُرَيْثٍ، وَقَيْلٌ: أَصْلُهُ مِنْ نَسَاءٍ، وَقَيْلٌ: مِنْ تَرْمِذٍ».

وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَادٍ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ بْنِ النَّعْمَانَ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ النَّعْمَانَ بْنِ الْمَرْزُبَانَ، مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسَ الْأَحْرَارِ، وَاللَّهُ مَا وَقَعَ عَلَيْنَا رِيقٌ...، وَوُلِّدَ جَدِّي فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ، وَذَهَبَ ثَابِتٌ إِلَى عَلَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ صَغِيرٌ، فَدَعَاهُ لَهُ بِالْبَرْكَةِ فِيهِ وَفِي ذَرِيْتِهِ، وَأَبُوهُ النَّعْمَانُ هُوَ الَّذِي أَهْدَى لِعَلَيِّ يَوْمَ التَّيْرُوزِ، فَقَالَ: نَوْرُ زُونَا كُلَّ يَوْمٍ».

قال صالح بن محمد جَزَرَةُ وَغَيْرُهُ: سَمِعْنَا يَحْيَى بْنَ مَعْنَى يَقُولُ: «أَبُو حَنِيفَةَ ثَقَةٌ فِي الْحَدِيثِ». وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحْرِزٍ عَنْ أَبْنَ مَعْنَى: لَا بَأْسَ بِهِ، لَقَدْ ضَرَبَهُ أَبْنُ هُبَيْرَةَ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَاضِيًّا فَأَبَى.

قال ابن كأس النخعي: ثنا جعفر بن محمد بن حازم، ثنا الوليد بن حماد، عن الحسن بن زياد، عن زُفَرَ بن الْهُذَيْلِ: سمعت أبا حنيفة قال: «كنت أنظر في الكلام حتى بلغت فيه (مبلغاً يُشار إلى فيه بالأصابع)^(١)».

وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة فقالت: رجل له امرأة أمّة أراد أن يطلقها للسنة، كم يطلقها؟ فلم أدر ما أقول، فأمرتها أن تسأل حماداً ثم ترجع فتخبرني، فسألته فقال: يطلقها وهي طاهر من الحيض والجماع تطليقة، ثم يتركها حتى تحيض حيضتين، فإذا اغتسلت فقد حلّت للأزواج.

فرجعت وأخبرتني، قلت: لا حاجة لي في الكلام، وأخذت نعلي، وجلست إلى حماد، فكنت أسمع مسائله، وأحفظ قوله، ثم يعيدها من الغد فأحفظها، ويخطئ أصحابه، فقال: لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي إلا أبو حنيفة، فصحته عشر سنين.

ثم نازعني نفسي الطلب للرياسة، فأحبب أن اعتزله وأجلس في حلقة نفسي، فخرجت يوماً بالعشى وعزمي أن أفعل، فلما دخلت المسجد فرأيته لم تطب نفسي أن اعتزله، فجئت فجلست معه، فجاءه في تلك الليلة نعي قرابة له بالبصرة، وترك مالاً، وليس له وارث غيره، فأمرني أن أجلس مكانه.

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل: «تذهيب التهذيب»، فزدته من «تهذيب الكمال».

فما هو إلَّا أنْ خَرَجَ، حتَّى ورَدَتْ عَلَيَّ مُسَائِلٌ لَمْ أَسْمَعْهَا مِنْهُ، فكُنْتُ أُجِيبُ، وأَكْتُبُ جُوابِي، فغَابَ شَهْرَيْنَ، ثُمَّ قَدِيمًا، فعَرَضْتُ عَلَيْهِ الْمُسَائِلَ، وَكَانَتْ نَحْوًا مِنْ سِتِينِ مُسَائِلَةً، فَخَالَفَنِي فِي عَشْرَيْنَ مِنْهَا فَأَلَيْتُ أَنْ لَا أَفَارِقَهُ حَتَّى يَمُوتُ».

وقال محمد بن مُزاحم: سمعتُ ابنَ المباركَ يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ أَغاثَنِي بِأَبِي حَنِيفَةَ وَسَفِيَانَ كَنْتُ كُسَائِرَ النَّاسِ، وَقَالَ سَلِيمَانُ بْنُ أَبِي شِيخٍ: حَدَّثَنِي حُجْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ قَالَ: قِيلَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مَعْنَى الْمَسْعُودِيِّ: تَرَضَى أَنْ تَكُونَ مِنْ غِلْمَانِ أَبِي حَنِيفَةَ؟ قَالَ: مَا جَلَسَ النَّاسُ إِلَى أَحَدٍ أَنْفَعَ مِنْ مُجَالَسَةِ أَبِي حَنِيفَةَ.

وقال أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: سمعتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: قِيلَ لِمَالِكَ: هَلْ رَأَيْتَ أَبَا حَنِيفَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَجُلًا لَوْ كَلَمَكَ فِي هَذِهِ السَّارِيَّةِ أَنْ يَجْعَلَهَا ذَهَبًا لَقَامَ بِحُجَّتِهِ.

وعن رَوْحِ قال: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ جُرَيْجَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةً، فَأَتَاهُ نَعْيُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَاسْتَرْجَعَ وَتَوَجَّعَ وَقَالَ: أَيُّ عِلْمٍ ذَهَبَ؟!

وقال ضِرَارُ بْنُ صُرَدَ: سُئِلَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَيُّمَا أَفْقَهَ أَبُو حَنِيفَةَ أَوْ سَفِيَانُ؟ قَالَ: سَفِيَانُ أَحْفَظُ لِلْحَدِيثِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ أَفْقَهُ.

وعن ابنِ المباركِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ فِي الْفَقَهِ مِثْلَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعَنْهُ قَالَ: إِذَا اجْتَمَعَ سَفِيَانُ وَأَبُو حَنِيفَةَ فَمَنْ يَقُولُ لَهُمَا عَلَى فُتُّيَّا؟

وقال أَبُو عَرْوَةَ: سمعتُ سَلَمَةَ بْنَ شَبِيبَ، سمعتُ عَبْدَ الرَّزَاقَ،

سمعتُ ابنَ المباركَ يقولَ: إنْ كانَ أَحَدُ يَنْبُغِي أَنْ يَقُولَ بِرَأْيِهِ فَأَبُو حَنِيفَةَ .
 وَرَوَى جَنْدُلُ بْنُ وَالِقَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَإِلَى سَفِيَانَ - الثُّورِيَ - ، فَاتَّيَ أَبَا حَنِيفَةَ فَيَقُولُ: مِنْ أَينْ جَئْتَ؟ فَأَقُولُ: مِنْ عِنْدِ سَفِيَانَ، فَيَقُولُ: لَقَدْ جَئْتَ مِنْ عِنْدِ رَجُلٍ لَوْ أَنَّ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ حَضَرَا لِاِحْتَاجَةِ إِلَى مُثْلِهِ، فَاتَّيَ سَفِيَانَ فَيَقُولُ: مِنْ أَينْ جَئْتَ، فَأَقُولُ: مِنْ عِنْدِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَيَقُولُ: لَقَدْ جَئْتَ مِنْ عِنْدِ أَفْقَهِ أَهْلِ الْأَرْضِ .

وَرَوَى بَكْرُ بْنُ يَحْيَى بْنَ زَيْنَ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ لِي أَبُو حَنِيفَةَ:
 يَا أَهْلَ الْبَصْرَةِ، أَنْتُ أَوْرَعُ مَنَا، وَنَحْنُ أَفْقَهُ مِنْكُمْ .

وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَنْ مَكْيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ . وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدَ الْقَطَانَ يَقُولُ: لَا نَكْذِبُ اللَّهَ، مَا سَمِعْنَا أَحْسَنَ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ أَخَذْنَا بِأَكْثَرِ أَقْوَالِهِ، وَقَالَ الرَّبِيعُ وَغَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: النَّاسُ فِي الْفِقْهِ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ .

وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدَاللهِ بْنُ عَزِيزَ الْقَطَانِ، ثَنا حَرْمَلَةُ، سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: النَّاسُ عِيَالٌ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَحَّرَ فِي الْفِقْهِ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَحَّرَ فِي الْمَغَازِيِّ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى ابْنِ إِسْحَاقَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَحَّرَ فِي التَّفْسِيرِ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلِ بْنِ سَلِيمَانَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَحَّرَ فِي الشِّعْرِ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى زُهَيرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَحَّرَ فِي النَّحْوِ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى الْكِسَائِيِّ .

وروى حماد بن قريش عن أسد بن عمرو قال: صلى أبو حنيفة فيما حفظ عليه صلاة الفجر بوضع العشاء أربعين سنة، وكان عاماً الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة، وكان يسمع بكاؤه بالليل حتى يرحمه جيرانه، وحفظ عليه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة.

قلت: هذه حكاية منكرة، وفي رواتها من لا يعرف، رواها عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري الفقيه، ثنا أحمد بن الحسين البلخي، ثنا حماد فذكرها.

قال الحارثي أيضاً: وحدثنا قيس بن أبي قيس، ثنا محمد بن حرب المروزي، ثنا إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، قال: لما مات أبي سألنا الحسن بن عماره أن يتولى غسله ففعل، فلما غسله قال: رحمك الله وغفر لك، لم تُطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة، وقد أتعبت من بعده، وفضحت القراء.

وروى بشير بن الوليد، عن أبي يوسف قال: بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة، إذ سمعت رجلاً يقول لرجل: هذا أبو حنيفة، لا ينام الليل، فقال: والله لا يتحدى عني بما لم أفعل، فكان يحيي الليل صلاة ودعا وتضرعاً.

وقال محمد بن علي بن عفان: ثنا علي بن حفص البزار، سمعت حفص بن عبد الرحمن، سمعت مسيراً يقول: دخلت المسجد ليلة فرأيت رجلاً يصلى فقرأ سبعاً، فقلت: يركع، ثم قرأ الثلث ثم النصف، فلم يزل يقرأ حتى ختم في ركعة، فنظرت فإذا هو أبو حنيفة.

وعن خارجة بن مصعب قال: ختم القرآن في ركعة أربعة، عثمان، وتميم الداري، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة. وعن يحيى بن نصر قال: (أبو حنيفة)^(١) ربما ختم القرآن في رمضان ستين ختمة.

وقال سليمان بن الريبع، ثنا حبان بن موسى، سمعت ابن المبارك يقول: قدمت الكوفة فسألت عن أورع أهلها، فقالوا: أبو حنيفة. قال سليمان: فسمعت مكي بن إبراهيم يقول: جالست الكوفيين بما رأيت فيهم أورع من أبي حنيفة، وقال حامد بن آدم سمعت ابن المبارك يقول: ما رأيت أحداً أورع من أبي حنيفة، قد جرّب بالسياط والأموال.

وعن عبيد الله بن عمر الرقي قال: كلّم ابن هبيرة أبو حنيفة أن يلقي قضاء الكوفة، فأبى، فضربه مئة سوط وعشرة أسواط، في كل يوم عشرة أسواط، ثم خلاه.

وقال سليمان بن أبي شيخ: حدثني الريبع بن عاصم، قال: أرسلني يزيد بن عمر بن هبيرة، فأتيته بأبي حنيفة، فأراده على بيت المال، فأبى، فضربه أسواطاً.

وعن مغيث بن بديل، قال خارجة بن مصعب: أجاز المنصور أبو حنيفة بعشرة آلاف درهم، فدعى ليقبضها، فشاورني وقال: هذا رجل إن ردتها عليه غضب، فقلت: إن هذا المال عظيم في عينه، فإذا دعيت

(١) لفظ (أبو حنيفة) سقط من الأصل: «تذهيب التهذيب»، فزدته من «تهذيب الكمال».

لتقبضها فقلْ: لم يكن هذا أَمْلِي من أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَدُعِيَ لِيَقْبِضَهَا فَقَالَ ذَلِكَ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ خَبْرُهُ فَحَبَسَ الْجَائِزَةَ.

قال محمد بن عبد الملك الدقيقى: سمعتُ يزيدَ بن هارون يقول: أدركتُ النَّاسَ فَمَا رأيْتُ أَحَدًا أَعْقَلَ، وَلَا أَوْرَعَ، وَلَا أَفْضَلَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وقال محمد بن عبد الله الأنصارى: كان أبو حنيفة يتبينُ عقلُهُ فِي مَنْطِقَةِ وَمَشِيهِ وَمَدْخَلِهِ وَمَخْرَجِهِ.

وقال سهل بن عثمان ثنا إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، قال: كان لنا جارٌ طحان رافقه له بغلان، سمي أحدهما أبا بكر، والآخر عمر، فرمحة ذات ليلة أحدهما فقتله، فقال أبو حنيفة: أنظروا الذي رَمَّحَهُ الذي سَمَّاهُ عُمَر؟ فنظروا فكان ذلك.

وقال يعقوبُ بن شيبة: أَمَلَى عَلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَبِيَاتًا لابنِ المبارك:

| | |
|---|---|
| يَزِيدُ نَبَالَةً وَيَزِيدُ خَيْرًا إِذَا مَا قَالَ أَهْلُ الْجَوْرِ جَوْرًا فَمَنْ ذَا تَجْعَلُونَ لَهُ نَظِيرًا مُصِيبَتُنَا بِهِ أَمْرًا كَبِيرًا وَأَبْدَى بَعْدَهُ عِلْمًا كَثِيرًا وَيُطَلَّبُ عِلْمُهُ بَحْرًا غَزِيرًا رَجَالُ الْعِلْمِ كَانَ بِهَا بَصِيرًا | رَأَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ كُلَّ يَوْمٍ وَيَنْطَقُ بِالصَّوَابِ وَيَضْطَفِيهِ يُقَائِسُ مِنْ يُقَائِسُهُ بِلُبْبِ كَفَانَا فَقَدُ حَمَادٌ وَكَانَ فَرَدُ شَمَاتَةَ الْأَعْدَاءِ عَنَّا رَأَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ حِينَ يُؤْتَى إِذَا مَا الْمُشْكَلَاتُ تَدَافَعُهَا |
|---|---|

رَوَى نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْخُرَيْبِيِّ، قَالَ: النَّاسُ فِي أَبْيَ حَنِيفَةِ رَحْمَهُ اللَّهُ حَاسِدٌ وَجَاهِلٌ، وَأَحْسَنُهُمْ عَنْدِي حَالًا جَاهِلٌ.

وَقَالَ يَحِيَّى بْنُ أَيُوبَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ، خَطْؤُهُ كَخَطْأِ النَّاسِ، وَصَوَابُهُ كَصَوَابِ النَّاسِ.

تُوفِيَ أَبُو حَنِيفَةَ بِبَغْدَادِ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرَ وَغَيْرُهُ: فِي رَجَبِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَةً، وَمَنْ قَالَ: سَنَةً إِحدَى وَخَمْسِينَ أَوْ ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ فَقَدْ وَهِمَ. وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ يَوسُفَ قَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ سِئَلْتُ مَرَاتٍ مِنْ كَثْرَةِ الزَّحَامِ.

رَوَى لَهُ التَّرمذِيُّ فِي «الْعِلَلِ» قَوْلَهُ: مَا رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءِ، (وَقَالَ عَوْصَ: وَقَدْ رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِ الْكَبِيرِ فِي «بَابِ مِنْ وَقَعْ عَلَى بَهِيمَةٍ»: قَالَ النَّسَائِيُّ: أَنَا عَلَيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: ثَنَا عَيْسَى هُوَ ابْنُ يُونُسَ، عَنِ النَّعْمَانَ يَعْنِي أَبَا حَنِيفَةَ، عَنْ عَاصِمٍ هُوَ ابْنُ بَهِيمَةَ، عَنْ أَبِي رَزِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ أَتَى بَهِيمَةَ حَدًّا^(١). قَلْتُ: قَدْ أَحْسَنَ شِيخُنَا أَبُو الْحَجَاجَ حِيثُ لَمْ يُورِدْ شَيْئًا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّضْعِيفَ». انتهى.

فَهَذَا مَا ذُكِرَهُ إِلَمَامُ، الْحَافِظُ، مَحَدُثُ الْعَصْرِ، وَخَاتَمُ الْحُفَاظِ، وَمَؤْرِخُ الْإِسْلَامِ، وَفَرْدُ الدَّهْرِ، وَالْقَائِمُ بِأَعْبَاءِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، شَمْسُ الدِّينِ

(١) مَا بَيْنَ الْهَلَالَيْنِ لَيْسَ فِي الأَصْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَاشِيَةِ بِلِفْظِ: (وَقَالَ عَوْصَ...)، وَ(عَوْصَ) كَذَلِكَ فِي الْمُخْطُوطَةِ، وَالْحَدِيثُ الْمُذَكُورُ فِي «الْسَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلنَّسَائِيِّ ٤: ٣٢٢ – ٣٢٣ فِي أَبْوَابِ التَّعْزِيرَاتِ وَالشَّهُودِ.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني ثم الدمشقي رحمة الله تعالى، في ترجمة أبي حنيفة رحمة الله تعالى.

وقال الإمام الحافظ المؤرخ أبو المحسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني، في كتابه «الذكرة بمعرفة رجال العشرة»^(١)، وهي الكتب الستة، والموطأ، ومسند أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة:

«(فَعَ، أَ، تَ، نَ)»^(٢) النعمان بن ثابت الشامي، أبو حنيفة الكوفي، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، وقيل: إنه من أبناء فارس.

رأى أنس بن مالك، وروى عن حماد بن أبي سليمان، وعطاء، وعاصر بن أبي التجود، والزهري، وقنادة، وأبي الزبير، ومحمد بن المنكدر، وأبي جعفر الباقر، والشعبي، وخلق.

وعنه ابنه حماد، ووكيع بن الجراح، وعيسى بن يونس، وعبد الرزاق، وأبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وزفر بن الهدail، وخلق كثير.

قال العجلبي: كوفيٌّ شاميٌّ من رهط حمزة الزيات، وكان خزائداً

(١) وتوجد لهذا الكتاب نسخة على ميكروفيلم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ١٢٣، وقد تفضل الأستاذ العالم المقرئ مسعود أحمد السيد بإرسال ترجمة الإمام إلينا، جزاه الله تعالى عندي وعن سائر أهل الإسلام خيراً.

(٢) هذه رموز لمن أخرج له: «فَعَ» للشافعي، و«أَ» لأحمد، و«تَ» للترمذى، و«نَ» للنسائي.

يَبْيَعُ الْخَرَّ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعْنَى يَقُولُ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ ثَقَةً، لَا يُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا بِمَا يَحْفَظُهُ، وَلَا يُحَدِّثُ بِمَا لَا يَحْفَظُهُ، وَقَالَ مَرَّةً: كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقِ وَلَمْ يُتَهَمْ بِالْكَذْبِ، وَلَقَدْ ضَرَبَهُ أَبْنُ هَبِيرَةَ عَلَى الْقَضَاءِ فَأَبَى أَنْ يَكُونَ قَاضِيًّا.

وَقَالَ ضِرَارُ بْنُ صُرَدَ: سُئِلَ يَزِيدُ بْنَ هَارُونَ أَيُّهُمَا أَفْقَهُ أَبُو حَنِيفَةَ أَوْ سَفِيَانُ؟ فَقَالَ: سَفِيَانُ أَحْفَظُ لِلْحَدِيثِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ أَفْقَهُ، وَقَالَ ابْنُ الْمَبَارِكَ: مَا رَأَيْتُ فِي الْفَقْهِ مِثْلَهُ، إِذَا اجْتَمَعَ سَفِيَانُ وَأَبُو حَنِيفَةَ فَمَنْ يَقُولُ لَهُمَا عَلَى فُتُّيَّا، وَقَالَ مَكْيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانَهُ، وَقَدْ جَالَسْتُ الْكَوْفَيْنِ فَمَا رَأَيْتُ فِيهِمْ أَوْرَعَ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ مَعْنَى: سَمِعْتُ يَحْيَى الْقَطَانَ يَقُولُ: لَا نَكْذِبُ اللَّهَ، مَا سَمِعْتُ أَحْسَنَ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ أَخْذَنَا بِأَكْثَرِ أَقْوَالِهِ. قَالَ ابْنُ مَعْنَى: وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدَ يَذَهَبُ فِي الْفَتْوَى إِلَى قَوْلِ الْكَوْفَيْنِ وَيَخْتَارُ قَوْلَهُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَيَتَبَعُ رَأْيَهُ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: النَّاسُ عِيَالُ فِي الْفَقْهِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ. كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ وُفَّقَ لِهِ الْفَقْهِ.

قَالَ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ: سُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ الصَّائِمِ يَأْكُلُ وَيَشْرُبُ وَيَطَأُ إِلَى طَلَوْعِ الْفَجْرِ، وَكَانَ عِنْدَهُ رَجُلٌ نَبِيلٌ^(١) فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ نَصْفَ الْلَّيْلِ؟ فَقَالَ: أَلْزَمَ الصَّمَتَ يَا أَعْرَجَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ، إِذَا سَمِعْتُ رَجُلًا

(١) كَذَا فِي الأَصْلِ! وَلَعْلَهُ «مُغَفَّلٌ».

يقول: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: والله لا يُتحَدَّث عنِي بما لم أَفْعَلْ. فكان يُحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً.

قال أبو نعيم وجماعة: ولد سنة ثمانين، ومات سنة خمسين ومئة. وقال ابن معين: مات سنة إحدى وخمسين. وقال غيره: سنة ثلاثة وخمسين ومئة.

أخبرنا الحافظ الحجاج أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزري بقراءتي عليه سنة أربعين وسبعين مئة، قال: أنا الزاهد أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن الواسطي، أنا أبو علي الحسن بن إسحاق بن الجوابيقي، أنا أبو بكر محمد بن عبيد الله الزاغوني، أنا أبو القاسم علي بن أحمد البندار، أنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن البراز، أنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، ثنا يوسف بن موسى، ثنا وكيع، ثنا أبو حنيفة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من باع عبداً وله مال، فالمال للبائع إلا أن يشترط المبتاع. رواه «د» في البيوع «ن» في العتق وفي الشروط من حديث عطاء عن جابر». انتهى.

وقال سبط بن العجمي الإمام العلامة برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي الشافعي، شيخ البلاد الحلية بلا مدافعاً، في كتابه «نهاية الشول في رجال الستة الأصول»^(١):

(١) وفي «لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ» اسمه «غاية السول». وهذا الكتاب له نسخة عكسية موجودة في خزانة «الجامعة الإسلامية» بالمدينة المنورة، وقد تفضل =

«(ت، س) النعمان بن ثابت بن زُوطى كسلمى، الإمام المجتهد، أبو حنيفة الكوفي، فقيه العراق، وإمام أصحاب الرأي، قيل: إنه من أبناء فارس، وولاؤه لبني تيم الله بن ثعلبة، وأما زُوطى فإنه من أهل كابل، وولد ثابت على الإسلام، وكان زُوطى مملوكاً لبني تيم الله بن ثعلبة، فأعتق، فولاؤه لبني تيم الله بن ثعلبة. وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان: من أبناء فارس الأحرار، والله ما وقع علينا رِقْ قَطُّ، وكان أبو حنيفة خَازَا، ودُكَانُه معروف في دار عمرو بن حريث.»

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين - : أصل أبي حنيفة من كابل، وقال أبو عبد الرحمن المقرئ: كان أبو حنيفة من أهل بابل. وقال يحيى بن نصر القرشي: كان والد أبي حنيفة من نسا، وقال الحارث بن إدريس: أصل أبي حنيفة من ترمذ. وقال إسحاق بن البهول عن أبيه، قال: ثابت والد أبي حنيفة من الأنبار.

رأى أبو حنيفة أنساً. وكان في زمن أبي حنيفة - كما قال أبو إسحاق الفيروزآبادي - أربعة من الصحابة: أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسَهْلُ بن سَعْد، وأبو الطَّفَيْل، ولم يأخذ عن أحد منهم. انتهى، وقيل: إنه روى عن الشعبي، وطاوس، انتهى.

= الأستاذ العالم المقرئ مسعود أحمد السيد الموقر، بإرسال عكس ترجمة الإمام إلينا جزاء الله تعالى عنا خير الجزاء، لكن النسخة سقية الخط جداً صعبَة القراءة، وقد طمسَت بعض الأسطر في العكس، فلا تكاد تقرأ.

وقد رَوَيْنَا عن قاضي الْقُضَاةِ جمالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدِ بْنِ السِّرَاجِ، أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ، رَوَى عَنْ سَبْعَةِ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَنَظَمَهُمْ فِي بَيْتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَخْرَجَ لَهُ جُزْءًا يُرَوَى، سَمَّاهُ: «مَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ»... وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ الْفَضَلَاءِ مِنْ الْحَنْفِيَّةِ بِسَنْدٍ مُلَّا يَعْقُوبَ مَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ. يَعْنِي أَنَّ مَا مُوَصَّلَةً بِمَعْنَى الَّذِي – إِلَى آخِرِهِ – .

قال الخطيب البغدادي في «تاریخه»: رأى أنس بن مالك، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السَّبِيعي، ومُحَارِبَ بْنَ دِشَارَ، والهيثمَ بْنَ حَبِيبِ الصَّوَافِ، وقيسَ بْنَ مُسْلِمَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ، وَنَافِعًا مُولَى ابْنِ عُمَرَ، وَهَشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، وَيَزِيدَ الْفَقِيرِ، وَسِمَاكَ بْنَ حَرْبَ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ مَرْثَدَ، وَعَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ رُفَيْعَ، وَعَبْدَ الْكَرِيمِ أَبَا أَمِيَّةَ، وَغَيْرَهُمْ .

ورَوَى عَنْهُ أَبُو يَحْيَى الْحِمَانِيُّ، وَهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، وَعَبَادُ بْنُ العَوَامِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنَ الْمِبَارَكَ، وَوَكِيعُ بْنُ الْجَرَاحِ، وَيَزِيدُ بْنَ هَارُونَ، وَعَلِيُّ بْنَ عَاصِمٍ، وَيَحْيَى بْنُ نَصْرٍ، وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ الْعَنْقَزِيِّ، وَهَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، وَأَبُو عبد الرحمن المُقرئِ، وَعَبْدُ الزَّرَاقِ بْنَ هَمَّامَ، وَآخَرُونَ .

وهو من أهل الكوفة، ونقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد. وقال الشيخ أبو إسحاق في الطبقات: ولد سنة ٧٠ من الهجرة، وتوفي في بغداد سنة ١٥٠، وهو ابنُ ٨٠ سنة.

أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، ومناقبُه كثيرة معروفة في الكتب، وكذا زُهْدُه وصلاته وعبادته كلُّهُ معروف، وقد أفرِدت مَنَاقِبُه بالتصنيف.

والصحيح أنه توفي في السجن، دعاه أبو جعفر المنصور إلى القضاء فأبى عليه، فجُبِسَ، وقصته معروفة مذكورة في الكتب، رحمة الله عليه». انتهى كلام سبط بن العجمي البرهان الحلبي الشافعي.

وجرى على منوال المزي والذهبي والحسيني والبرهان الحلبي، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي الحافظ ابن حجر شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية رحمه الله تعالى، فلم يذكر في كتابه «تهذيب التهذيب»، في ترجمة الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه شيئاً يلزمه منه تضعيه.

وهؤلاء الأئمة: المزي، والذهبى، والعراقى، وابن حجر، هم الذين يقول في حقهم الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ»^(١) ما نصه: «والذي أقوله: إنَّ المحدثين عيالَ الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبى، والعراقى، وابن حجر». انتهى.

وكذلك فعل الإمام المحدث الحافظ المفيد البارع عماد الدين

(١) ص ٣٤٨.

الحافظُ ابنُ كثيرَ أبو الفداءِ إسماعيلُ بنُ عمرَ بنِ كثيرِ الدمشقيِ الشافعِيِ رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَذَكَرَ لَهُ فِي كِتَابِهِ «الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ» تَرْجِمَةً حَسَنَةً حَسَنَةً حَيْثُ قَالَ فِي وَفَيَاتِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِئَةً:

«وَفِيهَا تُوفِيَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ . . . ، وَاسْمُهُ النَّعْمَانُ بْنُ ثَابِتِ التَّيْمِيِ مُولَاهُمُ، الْكَوْفِيُّ، فَقِيهُ الْعَرَاقِ، وَأَحَدُ أَئِمَّةِ إِلْسَامِ، وَالسَّادِةِ الْأَعْلَامِ، وَأَحَدُ أَرْكَانِ الْعُلَمَاءِ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، أَصْحَابِ الْمَذاهِبِ الْمَتَبُوعَةِ، وَهُوَ أَقْدَمُهُمْ وَفَوَّاً، لَأَنَّهُ أَدْرَكَ عَصْرَ الصَّحَابَةِ، وَرَأَى أَنْسَ بْنَ مَالِكَ، قِيلَ: وَغَيْرَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ رَوَى عَنْ سَبْعَةِ مِنْ الصَّحَابَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْتَّابِعِينَ، مِنْهُمُ الْحَكَمُ، وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيُّ، وَعِكْرَمَةُ، وَعَطَاءُ، وَقَتَادَةُ، وَالْزَّهْرِيُّ، وَنَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍ، وَيَحِيَّى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبُو إِسْحَاقِ السَّبِيعِيِّ.

وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ابْنُهُ حَمَادُ، وَابْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفِ الْأَزْرَقِ، وَأَسَدُ بْنُ عَمْرُو الْقَاضِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادِ الْلُّؤْلُؤِيِّ، وَحَمْزَةُ الْزَّيَّاتِ، وَدَاؤُدُ الطَّائِيُّ، وَزُفْرُ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَهُشَيْمٌ، وَوَكِيعٌ، وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِيِّ.

قَالَ يَحِيَّى بْنُ مَعْنَى: كَانَ ثَقَةً، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقِ، وَلَمْ يُتَهَمْ بِالْكَذْبِ، وَلَقَدْ ضَرَبَهُ ابْنُ هَبِيرَةَ عَلَى الْقَضَاءِ فَأَبْيَ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًّا. وَقَدْ

كان يحيى بن سعيد يختار قوله في الفتوى، وكان يحيى يقول: لا نكذب، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله، وقال عبد الله بن المبارك: لو لا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس . . .

وقال عبد الله بن داود الخريبي: ينبغي للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة، لحفظه الفقه والسنن عليهم، وقال سفيان الثوري وابن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه. وقال أبو نعيم: كان صاحب غوص في المسائل، وقال مكي بن إبراهيم: كان أعلم أهل الأرض. انتهى باختصار.

وكذلك فعل صاحب «المشكاة» الشيخ الإمام العلامة ولئ الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريز الشافعي في «أسماء رجاله»، فقال في ترجمة الإمام:

«قال شريك النخعي: كان أبو حنيفة طويلاً الصمت، دائم الفكر، قليلاً المحادثة للناس. وهذا من أوضاع الأمارات على علم الباطن، والاشغال بمهام الدين، فمن أوتي الصمت والزهد فقد أوتي العلم كلّه. ولو ذهبنا إلى شرح مناقبه وفضائله لأطلنا الخطب، ولم نصل إلى الغرض، فإنه كان عالماً عاملاً، ورعاً زاهداً عابداً، إماماً في علوم الشريعة. والغرض بإيراد ذكره في هذا الكتاب وإن لم نر عنده حديثاً في «المشكاة» التبريك به لعله مرتبته ووفور علمه». انتهى.

و قبلهم النووي الإمام الحافظ الأوحد شيخ الإسلام، علام الأولياء

محبّي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرّي الحزامي الحوراني الشافعي رحمه الله تعالى، في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»، فلم يذكر في ترجمته شيئاً سوى فضائله، ومناقبه، والثناء عليه في علمه وورعه.

وقبْلَه العلامُ البارُّ الأوَّلُ، البليغُ القاضي الرئيسُ مجْدُ الدين أبو السعادات المباركُ بن محمد الشيباني الجَزَري ثم الموصلي الشافعي، الكاتبُ، ابنُ الأثيرِ، المتوفى سنة ٦٠٦، صاحبُ «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث والأثر»، حيث ذكرَ ترجمة الإمام في الركن الثالث من كتابه «جامع الأصول»^(١)، وأثنَى عليه ثناءً بليغاً، وردَّ على طاعنيه فقال:

«النعمانُ بن ثابت: هو أبو حنيفة النعمانُ بن ثابت بن زُوطى بن ماه، الإمامُ الفقيهُ الكوفيُّ، مؤلِّى تَيمَ اللهُ بن ثعلبة، وهو من رَهْطِ حمزة الزيارات، وكان خَرَازاً يبيعُ الخَرَازَ، له ذِكرٌ في «الإشعار» من كتاب الحجَّ، وكان جَدُّه زُوطى من أهل كَابِل، وقيل من أهل بَابل، وقيل من الأنبار، وكان ممْلوكاً لبني تَيمَ اللهُ بن ثعلبة فأُعتِقَ، ووُلِّدَ أبوه ثابتُ على الإسلامِ.

(١) رأيت من هذا الكتاب نسخة خطية جيدة الخط، في خزانة محمد آباد طونك من أعمالِ راجبوتانه بالهند، وقد تفضَّل علينا الأستاذ الشيخ العالم عمران خان بن عِرفان خان المرحوم الطونكي بنقل هذه الترجمة من «جامع الأصول»، جزاه الله تعالى عنَا وعن أهل العلم خيراً.

قال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن مرزبان، من أبناء الفرس من الأحرار، والله ما وقع علينا رقّ قط، ولد جدي في سنة ثمانين، وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب، وهو صغير، فدعاه له بالبركة فيه وفي ذريته، ونحن نرجو أن يكون الله قد استجاب ذلك لعلي.

ولد سنة ثمانين، ومات ببغداد سنة خمسين ومئة، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة ثلاثة وخمسين، والأول أصح وأكثر، ودفن بمقابر الخيزران، وقبره معروف ببغداد.

وكان في أيام أبي حنيفة أربعة من الصحابة: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدية، وأبو الطفيل عامر بن وائلة بمكة، ولم يلق أحداً منهم ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل^(١).

(١) قال العلامة شمس الدين القهستاني رحمة الله تعالى، في مقدمة «جامع الرموز شرح مختصر الوقاية المسمى بالتفاية» ٦:١، طبع كلكتة سنة ١٢٧٤ ما نصه: «إن الإمام من التابعين، رأى أنس بن مالك، كما قال الشيخ الجزري في أسماء القراء، بل من أكابرهم كما في «كشف الكشاف» في سورة النور. ولا يضره ما في «جامع الأصول»: أن ذلك مما لا يثبت، فإنه قال في آخر كلامه: إن أصحابه أعلم بحاله من غيرهم، فالرجوع إلى ما نقلوه عنه أولى من غيرهم».

والعلامة القهستاني محمد شمس الدين المفتى بخاري، من مشاهير أهل العلم، كان إماماً عالماً زاهداً فقيهاً متبحراً، يقال: إنه ما نسيّ قط ما طرق بسمعه، وترجمته مذكورة في «شذرات الذهب»، في وقياتٍ سنة ٩٥٣.

وأخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السعدي، ومحارب بن دثار، والهيثم بن حبيب، ومحمد بن المنددر، ونافعاً مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، وسماك بن حرب.

وروى عنه عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وعلي بن عاصم، والقاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، وغيرهم.

نقله المنصور من الكوفة إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات فيها، وكان أكثره ابن هبيرة أيام مروان بن محمد الأموي على القضاء بالكوفة، فأبى، فضربه مئة سوط في عشرة أيام، كل يوم عشرة، فلما رأى ذلك خلي سيله، ولما أشخصه المنصور إلى بغداد، أراده على القضاء فأبى، فحلف عليه ليفعلن، وحلف أبو حنيفة أن لا يفعل، وتكررت الأيمان بينهما، فحبس المنصور، ومات في الحبس، وقيل: إنه افتدى نفسه بأن تولى عدد الالبين، ولم يصفع.

كان ربعة من الرجال، وقيل: كان طوالاً، تعلوه سمرة، حسن الوجه، أحسن الناس منطقاً، وأحلامهم نغمة، حسن المجلس، شديد الكرم، حسن المواساة لأخوانه.

قال الشافعي رحمه الله: قيل لمالك: هل رأيت أبو حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته، وقال الشافعي رحمه الله: من أراد أن يتبحّر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة.

ولو ذهينا إلى شرح مناقبِه وفضائله لأطلنا الخطُّب، ولم نصل إلى الغَرَضِ منها، فإنه كان عالماً عاملاً زاهداً عابداً ورعاً تقىاً، إماماً في علوم الشريعة مَرْضيَاً.

وقد تُسِّبَ إليه، وقيل عنه من الأقوایل المُخْتَلَقَةِ التي يُجَلِّ قَدْرُهُ عنها، من القول بخلق القرآن، والقول بالقدر، والقول بالإرجاء، وغير ذلك مما تُسِّبَ إليه، ولا حاجة إلى ذكرها، ولا إلى ذكر قائلها، والظاهر أنه كان متزهاً عنها.

ويَدُلُّ على صِحَّةِ نِزَاهَتِهِ منها ما نَشَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الذِّكْرِ المُتَشَّرِّفِ في الآفاق، والعلم الذي طبَّقَ الأرضَ، والأَخْذُ بمذهبه وفقهه، والرجوع إلى قوله وفعله، وإن ذلك لو لم يكن لله فيه سِرُّ خَفِيٌّ، ورِضاً إِلَهِيٌّ، وفَقَها اللَّهُ لَهُ، لما أَجْمَعَ شَطْرُ أَهْلِ الإِسْلَامِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ عَلَى تَقْليِدِهِ، والعمل برأيه ومذهبه، حتى قد عَبَدَ اللَّهُ وَدِينَ بِفَقِهِهِ وَعَمِلَ بِرَأْيِهِ وَمَذْهِبِهِ وأُخِذَ بِقولِهِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مَا يُقَارِبُ أَرْبَعَ مِائَةَ وَأَرْبَعينَ سَنَةً.

وفي هذا أدَلُّ دليل على صحةِ مذهبِهِ وعقيدِهِ، وأنَّ ما قيل عنه هو متزهٌ عنه. وقد جمعَ أبو جعفر الطحاوی^(١)، وهو من أكبر الآخذين بمذهبِهِ كتاباً سَمَّاه «عقيدة أبي حنيفة رحمه الله» وهي عقيدةُ أهلِ السنة والجماعة، وليس فيها شيءٌ مما تُسِّبَ إليه وقيلَ عنه، وأصحابُهُ هم أخبرُ بحالِهِ ويقولُونَ من غيرِهم، فالرجوعُ إلى ما نقلوه عنه أولى مما نقله غيرُهم عنه^(١).

(١) قال الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» ٣: ٢٢٢: «فالواجبُ على من شَرَحَ =

وذكر أيضاً سبب قول من قال عنه ما قال، والحاصل له على ما نسب إليه. ولا حاجة لنا إلى ذكر ما قالوه، فإن مثل أبي حنيفة ومحله في الإسلام لا يحتاج إلى دليل يعتذر به مما نسب إليه، والله أعلم». انتهى.

وقبل هؤلاء كلهم الحافظ البارع العلامة تاج الإسلام أبو سعد عبد الكريم السمعاني المروزي الشافعي، ترجم له في كتاب «الأنساب» ترجمة حسنة، وذكر فضائله ومناقبه، ولم يعرج على شيء من مثالبه.

وعلى هذا المنوال جرى من أتى بعد هؤلاء العلماء الأكابر المذكورين، من الحفاظ الجهابذة والأئمة المحدثين وغيرهم من أهل العلم، الذين ترجموا للإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، أو أفردوا في أخباره كتبًا وأجزاء، فلم يذكروا شيئاً سوى فضائله ومناقبه والثناء عليه في دينه وورعه، وسعة علمه بالكتاب والسنّة.

وأورد هنا كلام واحد من هؤلاء الأجلة أحد كبار علماء القرن الحادي عشر، وهو الإمام العلامة ابن علان، محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم الصدقي العلوي، الشافعي، محبي الشّنة بالديار الحجازية، وأحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين في تلك الديار، المولود سنة ٩٩٦ والمتوفى سنة ١٠٥٧، رحمه الله تعالى، وقد ترجم

= الله صدره للإسلام – إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة – أن لا يحكىها لمن يتقدّمها، بل يسكت عن ذكرها إن تيقن صحتها، وإن توقف في قبولها، فكثيراً ما يُحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له». عبد الفتاح.

للإمام أبي حنيفة في كتابه «الفتوحات الربانية على الأذكار النووية»^(١)، حيث جاء ذكر الإمام في متن «الأذكار»، فقال ما نصه:

«الإمام أبو حنيفة هو الإمام الأعظم، والعلم المفرد المكرّم، إمام الأئمة، المتفق على علو مرتبته، ووفر علمه، وزهده، وتمليه من العلوم الباطنة فضلاً عن الظاهرة بما فاق به أهل عصره، وفاق بحسن الثناء عليه وإذاعته ذكره من أكابر التابعين: النعمان بن ثابت بن زوطى — بضم الزاي وفتح الطاء — بن ماه، مؤلى تيم الله بن شعلة الكوفي.

روى الخطيب بياسناده عن حفيده عمر بن حماد بن أبي حنيفة: أن ثابتًا ولد على الإسلام، وزوطى كان مملوكاً لبني تيم فأعتقوه، فصار ولاؤه لهم، وأنكر إسماعيل أخو عمر حفيده أبي حنيفة ذلك، وقال: إن والد ثابت من أبناء فارس، وأنهم أحرار، — قال — : والله ما وقع علينا رُّقْ قط، قال: وذهب — زوطى — بثابت ابنه إلى علي بن أبي طالب، وهو صغير فدعاه له بالبركة فيه وفي ذريته، ونحن نرجو الله أن يكون ذلك قد استجيب فينا. اهـ.

وهو كما رجأ — إسماعيل — فقد بارك الله في جده أبي حنيفة بركة لا نهاية لأقصاها، ولا حدًّا لمُتَّهاها، وببارك في أتباعه، فكثروا فيسائر الأقطار، وظهر عليهم من بركة إخلاصه وصدقه ما اشتهر به فيسائر الأمصار.

(١) ١٥٥—١٥٦ (باب تكبيرة الإحرام).

أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان وأدرك أربعة من الصحابة، بل ثمانية، منهم أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعدي، وأبو الطفيل، وقد نظم بعضهم أسماء بعض من روى عنه الإمام أبو حنيفة من الصحابة، فقال:

أبو حنيفة زين التابعين روى
عن جابر وابن جزء والرضا أنس
ومعقل وحرثي^(١) ووائلة
وبنت عجرد، علم الطيبين قبس
وقيل: لم يلق أحداً منهم.

وسمع من عطاء وأهل طبنته، وروى عنه ابن المبارك ووكيع بن الجراح، وأخرون.

وظلَّ منه المنصور أن يلي القضاء فامتنع، فحبسه على ذلك وضربه وهو مصِرٌ على الامتناع، حتى مات في السجن رضي الله عنه. قال عبد الله بن المبارك في حقه: أتذكرون رجلاً عرضت عليه الدنيا بحذافيرها ففر منها.

وكان حسن الشياطِ، طَيْبُ الريح، يُعرف بريح الطَّيْبِ إذا أقبل، حسن المجلس، كثير الكرم، حسن المواساة لإخوانه، ربعة، وقيل: كان طوالاً، أحسن الناس متنقاً، وأحل لهم نعمة.

قال: قدمت البصرة، فظنتُ أنني لا أسأل عن شيء إلا أجبرتُ عنه، فسألوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب، فجعلتُ على نفسي

(١) يعني: عمرو بن حرث المخزومي، رضي الله تعالى عنه.

ألا أفارق حماداً حتى يموت، فصحيحته ثمانيني عشرة سنة، ثم ما صلبت صلاة إلا استغفرت له مع والدي، وإنني لاستغفر لمن تعلمته منه علماً أو تعلم مني علماً.

قال سهل بن مُزاحم: بُذلت له الدنيا فلم يُردها، وضرب عليها بالسياطِ فلم يَقْبَلها.

وكان خزازاً، يَبِيعُ الخَزَّ، ودكانه في دار عمرو بن حريث.

ولما بلغ ابن جُريج موته توجع، وقال: أئِ علم ذهب.

وقال الفضيلُ بنُ عياض - وناهيك بها شهادةً من هذا الخبر - : كان أبو حنيفة معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، واسع العلم، معروفاً بالإفضال، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار، قليل الكلام، حتى ترد مسألة في الحلال والحرام.

وفضائله كثيرةٌ . . .

ولما غسله الحسنُ بنُ عماره - قاضي بغداد - قال له: غفر الله لك، لم تُفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك في الليل أربعين سنة.

وُلد رضي الله عنه سنة ثمانين من الهجرة، وتوفي ببغداد - قيل: في السجن، على أن يلي القضاء - سنة خمسين على المشهور، أو إحدى أو ثلاثة وخمسين ومئة، في شهر رجب. وقبره ببغداد، يُزار.

ومن فضله قوله إمامنا الشافعي: الناسُ في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة، رحمة الله تعالى». انتهى كلام ابن علان رحمة الله تعالى.

فهؤلاء الحفاظُ النَّقَادُ أئمَّةُ الجرحِ والتعديلِ لم يُوردوا في تصانيفهم شيئاً مما ذكرَ أعداؤه وحسادُه من مطاعِنه ومثالِبه، فثبتَ من صنْيَعِ هؤلاء جميعاً أنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ في بعض كتب الرجالِ مِن جَرْحِه، ينبغي أن يُرمى به عُرضَ الحائط.

ولا شك أنَّه ما طعنَ أحدٌ في قولِ من أقوالِه إلَّا لجهله به، إما من حيث دليلُه، وإما من حيث دقةِ مدارِكه عليه، — رضي الله تعالى عنه — ، وقد أجمعَ السَّلْفُ والخَلْفُ على كثرةِ علمِه، وورَعِه، وعبادِته، ودقةِ مدارِكه واستنباطاته. ولا عبرة بقولِ الجُهَّالِ والحسَادِ والأعداءِ على كُلِّ حال. ولقد صدَّقَ الإمامُ عبدُ الوهابِ الشَّعْرَاني رحمه الله تعالى حيث يقولُ في «الميزانِ الْكُبْرَى»^(١):

وأَمَّا مَا نُقلَ عن الأئمَّةِ الْأَرْبَعَةِ رضي الله عنهم أجمعين في ذمِ الرأيِ، فَأَوَّلُهُمْ تَبَرِّيَا مِنْ كُلِّ رأيٍ يُخَالِفُ ظاهِرَ الشَّرِيعَةِ الإِلَمَامُ الْأَعْظَمُ أبو حنيفة النعمانُ بن ثابت رضي الله عنه، خلافاً ما يضيِّفه إليه بعضُ المتعصِّبينِ، ويَا فضيحةَه يوْمَ القيمةِ من الإِمامِ إِذَا وَقَعَ الوجهُ فِي الوجهِ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ نُورٌ لَا يَتَجَرَّأُ أَنْ يَذَكُرَ أَحَدًا مِنَ الْأَئمَّةِ بُسُوءٍ.

وأين المَقَامُ من المَقَامِ؟ إِذَا أَئمَّةُ النَّجومِ فِي السَّمَاءِ، وغَيْرُهُمْ كَأَهْلِ الْأَرْضِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ النَّجومِ إلَّا خِيَالَهَا عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ! وقد رَوَى الشَّيخُ مُحَمَّدُ الدِّينِ في «الفتوحاتِ الْمَكِيَّةِ» بِسَنَدِهِ إِلَى الإِمامِ

(١) ١: ٥٥ و ٥٤.

أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول: إِيَّاكُمْ وَالْقَوْلُ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى
بِالرَّأْيِ، وَعَلَيْكُم بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، فَمَنْ خَرَجَ عَنْهَا ضَلَّ».

وقال أيضاً رحمة الله تعالى^(١): «وَالْعُلَمَاءُ أَمْنَاءُ الشَّارِعِ عَلَى
شَرِيعَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَلَا اعْتَرَاضٌ عَلَيْهِمْ فِيمَا بَيَّنَهُ لِلْخَلْقِ، وَاسْتَنْبَطُوهُ مِنْ
الشَّرِيعَةِ، لَا سِيمَا الْإِمامُ أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحدٍ
الاعْتَرَاضُ عَلَيْهِ، لِكُونِهِ مِنْ أَجْلِ الْأئمَّةِ، وَأَقْدَمُهُمْ تدويناً لِلمَذَهَبِ،
وَأَقْرَبُهُمْ سَنَدًا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُشَاهِدًا لِفَعْلِ أَكَابِرِ
التابعين من الأئمة رضي الله عنهم أجمعين.

وَكَيْفَ يَلِيقُ بِأَمْثَالِنَا الاعْتَرَاضُ عَلَى إِمَامٍ عَظِيمٍ، أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى
جَلَالِهِ، وَعِلْمِهِ، وَوَرْعِهِ، وَزَهْدِهِ، وَعَفْتِهِ، وَعِبَادَتِهِ، وَكَثْرَةِ مِرَاقِبَتِهِ لِللهِ
عَزَّ وَجَلَّ، وَخُوفِهِ مِنْهُ طُولَ عمرِهِ، مَا هَذَا وَاللَّهُ إِلَّا عَمَّى فِي
البصيرة . . .

وَإِيَّاكَ أَنْ تَخُوضَ مَعَ الْخَائِضِينَ فِي أَعْرَاضِ الْأئمَّةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ
فَتُخْسِرَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِنَّ الْإِمامَ رضي الله عنه كَانَ مَتَّقِيًّا
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُتَبَرِّئًا مِنِ الرَّأْيِ، كَمَا قَدَّمْنَا لَكَ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ.

وَمَنْ فَتَّشَ مَذَهَبَهُ رضي الله عنه وَجَدَهُ مِنْ أَكْثَرِ الْمَذاهِبِ احْتِياطًا
فِي الدِّينِ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ جَمِيلِ الْجَاهِلِينَ الْمُتَعَصِّبِينَ

المنكرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم، وحاشا ذلك الإمام الأعظم من مثل ذلك حاشاه، بل هو إمام عظيم مُتَّبع إلى انقراض المذاهب كلها.

وأتباعه لن يزالوا في ازدياد كلما تقارب الزمان، وفي مزيد اعتقاد في أقواله، وأقوال أتباعه، وقد قدمنا قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه: «الناسُ كُلُّهم عِبَادٌ فِي الْفَقْهِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ».

وقد ضرب بعض أتباعه وحبس ليقلد غيره من الأئمة، فلم يفعل، وما ذلك والله سدى، ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام، ولا بقولهم : إنه من جملة أهل الرأي، بل كلام من يطعن في هذا الإمام عند المحققين يُشَيَّهُ الْهَذِيَّانَاتِ . ولو أنَّ هذا الذي طعن في الإمام، كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين، ودقة استنباطاتهم، لقدم الإمام أبو حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين، لخفاء مذكره رضي الله عنه.

واعلم يا أخي، أنني ما بسطت لك الكلام على مناقب الإمام أبي حنيفة أكثر من غيره، إلا رحمة بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له، فإنهم ربما وقعوا في تضليل شيء من أقواله، لخفاء مذكره عليهم، بخلاف غيره من الأئمة، فإن وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم، الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك». انتهى.

اعتداء الألباني على الإمام أبي حنيفة

فهذا ما نقلناه من أركانِ النقلِ وأئمَّةِ الرجالِ، الذين عليهم المَعْوَلُ في هذا البابِ، في حَقِّ أَبِي حَنِيفَةِ الْإِمَامِ الأَعْظَمِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، مِنَ الشَّنَاءِ عَلَى حَفْظِهِ وِإِتْقَانِهِ وَعِلْمِهِ، وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَاجِ الْمِزَّيِّ فِي «مقدمة تهذيب الكمال»:

«واعلم أنَّ مَا كانَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَقْوَالِ أَئمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَنَحْوِ ذَلِكِ، فَعَامَتُهُ مِنْقُولٌ مِنْ «كِتَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِأَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ الْحَافِظِ ابْنِ الْحَافِظِ، وَمِنْ «كِتَابِ الْكَاملِ» لِأَبِي أَحْمَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ الْجُرْجَانِيِّ الْحَافِظِ، وَمِنْ «كِتَابِ تَارِيخِ بَغْدَادِ» لِأَبِي بَكْرِ أَحْمَدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ، وَمِنْ كِتَابِ «تَارِيخِ دَمْشِقِ» لِأَبِي القَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هِبَةِ اللَّهِ الْمُعْرُوفِ بَابِنِ عَسَاكِرِ الدَّمْشِقِيِّ الْحَافِظِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ مِنْقُولاً مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْكِتَبِ الْأَرْبَعَةِ فَهُوَ أَقْلُّ مِمَّا كَانَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ مِنْقُولاً مِنْهَا أَوْ مِنْ بَعْضِهَا . . .

وقد اشتَمَلَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى ذِكْرِ عَامَّةِ رُوَاةِ الْعِلْمِ، وَحَمَلَةِ الْآثَارِ، وَأَئمَّةِ الدِّينِ، وَأَهْلِ الْفَتْوَىِ وَالْزَّهْدِ وَالْوَرِعِ وَالثُّسْكِ، وَعَامَّةِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ طَوَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَشَارِ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْطَّبَقَاتِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ.

فَمَنْ أَرَادَ زِيادةَ اطْلَاعٍ عَلَى ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ بَعْدَ هَذِهِ الْكِتَبِ الْأَرْبَعَةِ

بكتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، وكتاب «التاريخ» لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، و«كتاب الثقات» لأبي حاتم محمد بن جبان البستي، وكتاب «تاريخ مصر» لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدافي، وكتاب «تاريخ نيسابور» للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ، وكتاب «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الحافظ، فهذه الكتب العشرة أمّهات الكتب المصنفة في هذا الفن». انتهى^(١).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ عَدِيَّ قَدْ تَعَدَّى وَجَازَ الْحَدَّ فِي الْوَقِيعَةِ فِي الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَكَذَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ قَدْ اسْتَوَعَ مِثَالِبَ الْإِمَامِ، فَأَتَى بِقَادُورَاتٍ لَا تَغْسِلُهَا الْبَحَارُ!

وَكَانَتْ عَامَّةً كَتَبَ الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ فِي مِتَانَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ، الَّذِينَ نَقَلُنَا مِنَاقِبَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ مِنْ تَصَانِيفِهِمْ، كَالسَّمْعَانِيُّ وَالنَّوْوَيُّ وَالْمِزَّيُّ وَالْذَّهَبِيُّ وَابْنِ كَثِيرٍ وَالْحُسَيْنِيُّ وَالْبُرْهَانِ الْحَلَبِيُّ وَابْنِ حَجْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ.

وَهُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مِنْ أَئْمَةِ هَذَا الشَّأنِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى مَا قِيلَ فِي أَبِي حَنِيفَةِ أَصْلًا، بَلْ عَلَى رَغْمِ هُؤُلَاءِ الطَّاعِنِينَ يَعْدُونَهُ فِي الْحُفَاظِ، وَيُوَثِّقُونَهُ وَيَجْعَلُونَهُ مِنْ أَئْمَةِ النَّقْدِ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَى اجْتِهادِهِمْ فِي التَّزِيفِ وَالْتَّصْحِيحِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَيَذَكُرُونَ أَقْوَالَهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) «تهذيب الكمال» ١: ٣ طبع دار المأمون للتراث الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢.

فهذا الإمام أبو الحجاج المزي كل ما ذكره في ترجمة أبي حنيفة في كتابه «تهذيب الكمال» إنما أخذه من كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، ولم يُعرّج على ما ذكر فيه من قدحه أصلاً، علماً منه أنَّ كلامَ من تكلَّم فيه إنما صدر عن هوى وعصبية، والإمام بريءٌ عما رُميَ به من أعدائه، فلا ينبغي أن يُذكر منه شيء.

وقد صرَّح الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: «أنَّ كتاب «تهذيب الكمال» يَنْبُوْعُ معرفة الثقات»^(١)، وقد أثني على صنيعه هذا قائلاً: «قد أَحَسَّنَ شِيخُنَا أَبُو الحَجَاجَ حِيثُ لَمْ يُورِدْ شَيْئاً يَلْزَمُ مِنْهُ التَّضْعِيفُ». انتهى كما مرَّ سابقاً^(٢).

وعلى منواله جرى منْ أتى بعده كالذهبـي، وابنـ كثـير، والحسـينـي، والبرـهـانـ الحـلـبـيـ، وابـنـ حـجـرـ، وكـلـهـمـ منـ السـادـةـ الشـافـعـيـةـ رـحـمـهـمـ اللهـ تـعـالـيـ، وـهـلـمـ جـرـاـ إـلـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ، إـلـأـ أـنـ بـعـضـ مـنـ تـحـلـيـ الـحـدـيـثـ مـنـ أـهـلـ عـصـرـنـاـ – وـهـوـ الشـيـخـ نـاصـرـ الـأـلبـانـيـ – قـدـ شـذـ وـحدـ عنـ الـطـرـيقـ فـأـخـذـ يـقـعـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ إـلـامـ، وـيـتـكـلـمـ فـيـ حـفـظـهـ وـإـتقـانـهـ، وـيـضـعـفـهـ وـيـرـمـيـهـ بـسـوـءـ الـحـفـظـ وـيـنـفـيـ عـنـ الضـبـطـ وـالـحـفـظـ.

وتعامى عن نصوص موثقـهـ أمـثالـ إـلـامـ الـحـجـةـ الـحـافـظـ شـيـخـ إـلـاسـلـامـ أـبـيـ سـطـامـ شـعـبـةـ بـنـ الـحـجـاجـ الـأـزـديـ، وـإـلـامـ الـعـلـمـ سـيـدـ

(١) من «الموقفة في علم مصطلح الحديث» للإمام الذهبي ص ٧٩، بتحقيق العلامة أبو غدة، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥.

(٢) في ص ٩٥.

الحافظ أبي سعيد يحيى بن سعيد القطان، والإمام الحافظ قدوة أصحاب الجرح والتعديل أبي الحسن علي بن المديني، والإمام الفرد سيد الحفاظ ملك الجرح والتعديل يحيى بن معين، والإمام الثبت سيد الحفاظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، حيث يقول في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة»^(١)، عند الكلام على حديث «إذا طَلَعَ النَّجْمُ رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عنْ أَهْلِ كُلِّ بَلْدٍ ما نَصَّهُ :

«ضعيف، أخرجه الإمام محمد بن الحسن في كتاب الآثار (ص ١٥٩) أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة مرفوعاً، ومن طريق أبي حنيفة أخرجه الثقفي في «الفوائد» (١/١٢/٣)، وكذا الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٠) وفي «الأوسط» (١/١٤٠/٢)، وعن أبي ثعلب في «أخبار أصحابه» (١/١٢١)، وقال: «النَّجْمُ هو الْثَّرَيَا».

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن أبي حنيفة رحمه الله على جلالته في الفقه، قد ضعفه من جهة حفظه البخاري ومسلم والنسائي وابن عدي وغيرهم من أئمة الحديث. ولذلك لم يزد الحافظ ابن حجر في «التقريب» على قوله في ترجمته «فقية مشهور». انتهى.

ونحن نسأل الألباني إذا كان ضعفُ أبي حنيفة متحققاً عند ابن

(١) في المجلد الأول، الجزء الرابع ص ٧٧ - ٧٨، من منشورات المكتب الإسلامي.

حجر، فلم لم يُضعفه واكتفى بقوله «فقيه مشهور» مع تصريحه في «مقدمة تقريريه» بقوله: «إنني أحکم على كلّ شخص منهم بحکم يشمل أصحّ ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بالخصوص عبارة وأخلص إشارة». انتهى.

فهل قرأ الألباني في كتاب من كتب المصطلح أنَّ كلمة «فقيه مشهور»، تدل على ضعف الراوي تصريحاً أو تلويناً، بيئه لنا مأجوراً، وهل اتصف راوٍ بالفقه والشهرة يدلُّ على ضعفه وتركه، أم يُخرجه من الجهة والستر إلى الشهادة والمعرفة، ويفيدُ تعجิلاً بالعلم والجلالة، ويُثبت له كلَّ خير، فقد ثبتَ عن المصطفى صلَّى الله عليه وسلم أنه قال: «من يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقِهُ فِي الدِّينِ»، فهل بعدَ الفقهِ خيرٌ يُرجى له، ولفظُ «الفقيه» في عُرفِ السلف كان لا يُطلقُ إلَّا على المجتهد، فما بالُ الألباني يَجْعَلُ الثناءَ ذمَّاً؟! ويعكِسُ الأمرَ! واللهُ حَسِيبُهُ.

وأمّا قوله: «لم يزد الحافظ ابن حجر في «التقرير» على قوله: «فقيه مشهور»، فهذا كذب وبهتان! ونفيُ الزيادة لا يَصِحُّ، كيف وقد أقرَّ الحافظُ ابنُ حجر بإمامته في موضعين! فقد جاء في «الكتني» من «التقرير» ما نصَّه: «أبو حنيفة النعمان بن ثابت، الإمامُ المشهور». وقال في حرف النون، ما نصَّه: «النعمانُ بنُ ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمامُ، يقالُ أصلُه من فارس، ويقال مولى بني تيم، فقيه مشهورٌ، من السادسة، مات سنة خمسين – ومئة – على الصحيح قوله سبعون سنة». انتهى.

ولفظُ الإمام إذا أطلقَ ولم يقيِّد في كتب الجرح والتعديل من أعلى مراتب التوثيق، وهو أرفعُ من ثقة، أو مُتقن، أو ثبت، أو عَدْل، ولكنَّ الإنسان إذا وقع في كبار الأئمة يَنْزَلُ عليه المقت، ويُسلِّبُ عقلُه فيخبطُ كخطِّ عشواء.

وَظَهَرَ من هذا أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لم يقبل تضييفَ هؤلاء في حقِ الإمام أبي حنيفة أصلًا، وفي لفظ «الفقيه» و«الإمام» إشارةً إلى ترجيح روایته على روایة غيرِ الفقيه وغيرِ الإمام من عامة الرواية، ولم يتغطَّن له الألباني أصلًا — إنَّ لم نقل: عَلِمَهُ وَكَتَمَهُ! — بل عَكَسَ الأمرَ، وزَعَمَ أنَّ الوصفَ «بفقيه مشهور» يَدلُّ على ضعفِ الراوي، فسبحان قاسِم العقول!

وقد ذكر الإمام الزكيُّ يوسف بن الحجاج المِزِّي رحمه الله في «مقدمة تهذيب الكمال»^(١):

«قال أبو بكر بن خُزيمة: عن عبد الله بن هاشم الطُّوسِي: كنا عند وَكِيع فَقَالَ: الأَعْمَشُ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ، عن أبي وائل، عن عبد الله، أو سُفيانُ، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأَعْمَشُ، عن أبي وائل أَقْرَبُ، فَقَالَ: الأَعْمَشُ شِيخٌ، وأبو وائل شِيخٌ، وسفيانُ عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فقيهٌ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ، عن فقيهٍ، زادَ غَيْرُهُ قَالَ: وَحَدِيثٌ يَتَداوَلُهُ الْفَقَهَاءُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ حَدِيثٍ يَتَداوَلُهُ الشِّيُوخُ. انتهى.

ثم لا يخفى أن الحافظ ابن حجر العسقلاني في سائر تصانيفه لم ينقل عن أحد من أهل العلم شيئاً في تضييق الإمام أبي حنيفة رحمة الله تعالى، على رغم أنف الألباني، بل نقل توثيق الإمام نصاً في كتابه «تهذيب التهذيب»^(١) عن إمام الصنعة يحيى بن معين رحمة الله تعالى، وهذا نصّه:

«قال محمد بن سعد العوفي سمعتُ يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقةً، لا يُحَدِّثُ بالحديث إلَّا بما يحفظه، ولا يُحَدِّثُ بما لا يحفظه، وقال صالح بن محمد الأسدِي عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث». انتهى.

وقال أيضاً رحمة الله تعالى: «قال ابنُ أبي داود، عن نصر بن علي، سمعتُ ابنَ داودَ يعني الخريبيَّ يقول: الناسُ في أبي حنيفة حاسِدٌ وجاهلٌ».

وقالَ أحمد بن عَبْدَةَ قاضي الرَّيِّ عن أبيه: كنا عند ابن عائشة، فذكرَ حديثاً لأبي حنيفة ثم قال: أَمَا إِنَّكُمْ لَوْ رَأَيْتُمُوهُ لَأَرَدْتُمُوهُ، فما مَثَلُهُ وَمَثَلُكُمْ إلَّا كَمَا قيلَ:

أَقْلُوا عَلَيْهِمْ وَبِلَكُمْ لَا أَبَا لَكُمْ مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا الْمَكَانِ الَّذِي سَدُّوا
وَخَتَمَ ترجمتَه بقوله: «وَمَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ كَثِيرَةٌ جَدًا، فَرَضَيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَسْكَنَهُ الْفَرْدَوسَ آمِينَ».

والخُرَيْبِيُّ هو الإمام الحافظ القدوٰة أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر الهمدانى الشعبي الكوفي، كان يسكن محله الخريبة بالبصرة، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ».

وقال الحافظ في «التقريب» في ترجمة الخريبي هذا: «(خ، ع) عبد الله بن داود بن عامر الهمدانى، أبو عبد الرحمن الخريبي، بمعجمة موحدة مصغراً، كوفي الأصل، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ثلاثة عشرة — ومئتين — وله سبع وثمانون سنة، أمسك عن الرواية قبل موته، فلذلك لم يسمع منه البخاري». انتهى.

وقال في «تهذيب التهذيب»: «قال ابن سعد: كان ثقة عابداً ناسكاً، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ثقة صدوق مأمون، وقال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عنه وعن أبي عاصم فقال: ثقان، قال الدارمي: الخريبي أعلى، وقال أبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: كان يميل إلى الرأي، وكان صدوقاً، وقال الدارقطني: ثقة زاهد، وقال ابن عيينة: ذاك أحد الأحدين، وقال مرة: ذلك شيخنا القديم». انتهى.

فانظر أيها اللبناني المتعصب — ولا تغمض عينيك — ماذا يقول أحد الأحدين الخريبي شيخ ابن عينة الثقة الصدوق الزاهد العابد الناسك المأمون: إن الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل، فلا تغترّ بما قاله الحساد والجاهلون في هذا الإمام.

وأما ابن عائشة فهو أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص

العَيْشِي بـتـحـتـانـيـة وـمـعـجمـةـ، ذـكـرـهـ الـحـافـظـ فـيـ «ـالـتـقـرـيبـ»ـ، فـقـالـ:ـ «ـ(ـرـ،ـتـ،ـسـ)ـ عـبـيـدـ اللـهـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـائـشـةـ،ـ اـسـمـ جـدـهـ حـفـصـ بـنـ عـمـرـ بـنـ مـوـسـىـ بـنـ عـبـيـدـ اللـهـ بـنـ مـعـمـرـ التـيـمـيـ،ـ وـقـيلـ لـهـ:ـ اـبـنـ عـائـشـةـ،ـ وـالـعـيـشـيـ نـسـبـةـ إـلـىـ عـائـشـةـ بـنـتـ طـلـحةـ،ـ لـأـنـهـ مـنـ ذـرـيـتـهاـ،ـ ثـقـةـ،ـ جـوـادـ،ـ رـُمـيـ بـالـقـدـرـ وـلـمـ يـبـتـ،ـ مـنـ كـبـارـ الـعـاـشـرـةـ،ـ مـاتـ سـنـةـ ثـمـانـ وـعـشـرـينـ -ـ وـمـئـيـنـ -ـ»ـ.

وقـالـ فـيـ «ـتـهـذـيـبـ التـهـذـيـبـ»ـ:ـ «ـقـالـ أـبـوـ طـالـبـ عـنـ أـحـمـدـ:ـ صـدـوقـ فـيـ الـحـدـيـثـ،ـ وـقـالـ أـبـوـ حـاتـمـ:ـ صـدـوقـ ثـقـةـ،ـ رـوـىـ عـنـهـ أـحـمـدـ،ـ وـكـانـ عـنـهـ عـنـ حـمـادـ بـنـ سـلـمـةـ تـسـعـةـ آـلـافـ،ـ وـكـانـ عـنـهـ دـقـاقـقـ وـفـصـاحـةـ وـحـسـنـ خـلـقـ وـسـخـاءـ،ـ وـقـالـ الـأـجـرـيـ عـنـ أـبـيـ دـاـودـ:ـ سـمـعـ عـلـمـاـ كـثـيرـاـ...ـ،ـ قـالـ السـاجـيـ:ـ وـكـانـ مـنـ سـادـاتـ أـهـلـ الـبـصـرـةـ غـيـرـ مـدـافـعـ،ـ وـكـانـ كـرـيمـاـ سـخـيـاـ.ـ وـقـالـ إـبـراهـيـمـ الـحـرـبـيـ:ـ مـاـ رـأـتـ عـيـنـيـ مـثـلـهـ...ـ وـقـالـ اـبـنـ حـبـانـ:ـ كـانـ حـافـظـاـ عـالـمـاـ بـأـسـابـ الـعـرـبـ»ـ.ـ اـنـتـهـىـ بـاـخـتـصـارـ.

وـحـلـاهـ الـذـهـبـيـ فـيـ «ـسـيـرـ أـعـلـامـ النـبـلـاءـ»ـ بـقـولـهـ:ـ «ـالـإـمـامـ الـعـلـامـةـ الثـقـةـ...ـ الـأـخـبـارـيـ،ـ الصـادـقـ»ـ اـنـتـهـىـ.

فـهـذـاـ شـيـخـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ الـإـمـامـ الـعـلـامـ الـأـخـبـارـيـ الـحـافـظـ الصـدـوقـ الثـقـةـ،ـ حـامـلـ الـعـلـمـ الـكـثـيرـ،ـ مـنـ سـادـاتـ أـهـلـ الـبـصـرـةـ:ـ يـذـكـرـ حـدـيـثـاـ لـأـبـيـ حـنـيفـةـ،ـ فـقـالـ بـعـضـ مـنـ حـضـرـ:ـ لـاـ نـرـيـدـهـ (ـكـمـاـ يـقـولـ الـأـلـبـانـيـ فـيـ عـصـرـنـاـ هـذـاـ)ـ فـيـقـولـ لـهـ:ـ «ـأـمـاـ إـنـكـمـ لـوـ رـأـيـتـمـوـهـ لـأـرـدـتـمـوـهـ،ـ وـمـاـ أـعـرـفـ لـهـ وـلـكـمـ مـثـلـاـ إـلـاـ مـاـ قـالـ الشـاعـرـ:

أَقْلُوا عَلَيْهِمْ وَيَكْنُمْ لَا أَبَا الْكُنْمُ

من اللوم أو سُدُوا المكان الذي سَدُوا^(١)

وفي ذلك عبرة للألباني لو كان من أولي الألباب والأمانة.

ولما كان أبو حنيفة ثقة لا يُحَدِّث بالحديث إلَّا بما يَحْفَظُه، ولا يُحَدِّث بما لا يَحْفَظُه، كما يَنْقُلُه ابنُ حجر عن ابن معين ويُقْرِئُه، ولا يَتَعَقَّبُ عليه، فكيف يُظْنَنُ به أنه قد تأثَّرَ بجَرْحِ المخالفين له، فما بالُ الألباني لا يتَفطَّنُ لهذا الأمر الظاهِرِ المكشوفِ؟ وما حَجَبَه عن رُؤْيَاةِ هذا الكلام وفهِمِهِ إلَّا تعصُّبُه وحَنَقَةُ الأسودُ على الإمام أبي حنيفة!

وفي «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» تأليف الحافظ الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، ما نصّه:

«وُسْئِلَ — أَيُّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ — عَمَّا ذَكَرَه النَّسَائِيُّ فِي «الضَّعَفاءِ وَالْمَتَرَوِّكِينَ»: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ وَالخَطَا على قِلَّةِ رَوَايَتِهِ، هُلْ هُوَ صَحِيحٌ؟ وَهُلْ وَافِقُهُ عَلَى هَذَا أَحَدٌ مِّنْ أَئمَّةِ الْمَحَدُثِينَ أَمْ لَا؟

فأجاب: النَّسَائِيُّ مِنْ أَئمَّةِ الْحَدِيثِ، وَالَّذِي قَالَهُ إِنَّمَا هُوَ حَسَبُ مَا ظَهَرَ لَهُ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ اجْتِهادُهُ، وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ بِجَمِيعِ قَوْلِهِ^(٢)، وَقَدْ

(١) والحافظ ذكر هذه القصة في «تهذيب التهذيب» بالإجمال، وهي بتمامها في «تهذيب الكمال» ٤٤٢: ٢٩ من طبعة مؤسسة الرسالة بيروت.

(٢) والظاهر أن النسائي رجع عن تضييف الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فقد أخرج في «السنن الكبرى» ٤: ٣٢٢ – ٣٢٣ في أبواب التعزيرات والشهود، بابُ من وقع =

وافق النسائي على مطلق القول جماعة من المحدثين، واستوعب الخطيب في ترجمته من «تاریخه» أقاویلهم، وفيها ما یُقْبَلُ وما یُرَدُّ، وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرى أنه لا يُحَدِّث إلَّا بما حفظه منذ سمعة إلى أن أداه، فلهذا قلت الرواية عنه، وصارت روايته قليلة بالنسبة لذلك،

= على بهيمة، حديث الإمام أبي حنيفة عن عاصم، عن أبي رزين، عن عبد الله بن عباس قال: «ليس على من أتى بهيمة حَدَّ» ثم قال النسائي: «هذا غير صحيح، وعاصم بن عمر ضعيف في الحديث».

فأعمل الحديث بعاصم شيخ أبي حنيفة، ولو كان أبو حنيفة كما قاله النسائي في «الضعفاء والمتروكين» لأعمل الحديث أولاً بأبي حنيفة، ولكنه لم يفعل، بل اكتفى بإعلاله بعاصم، فالظاهر أنه رجع عما قاله في حق الإمام أبي حنيفة في كتاب «الضعفاء».

وكم يقع مثل هذا الرجوع من الثقاد إذ يتجلّى لهم غير ما حكمو به من قبل.
ثم إن النسائي ظن أن عاصماً شيخ أبي حنيفة هو عاصم بن عمر المدني، وهو ضعيف، والواقع أنه عاصم بن بهدلة أبي النجود كما جاء مصريحاً به في «كتاب الآثار» للإمام أبي حنيفة رواية الإمام محمد عنه ص ٣١١ (باب درأ الحدود)، وكذا قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤١٥: ١٠، وتصحف في المطبوع من «التهذيب» (أبي النجود) إلى (أبي ذر) فليصحح، ولم يذكر المزي في «تهذيب الكمال» عاصم بن عمر من شيوخ أبي حنيفة، بل ذكر عاصم بن بهدلة أبي النجود، وكتب أمامه (س) إشارة إلى أن حديث أبي حنيفة عنه في كتاب النسائي، وليس لأبي حنيفة في كتاب النسائي إلَّا هذا الحديث، فظهور أن المزي أيضاً لم يتابع النسائي في قوله إن عاصماً راوي هذا الحديث هو عاصم بن عمر.

وعاصم بن بهدلة هو المقرئ المعروف، حديثه في الكتب الستة، وقد قال فيه النسائي: لا بأس به، ووثقه طائفه، وإن تكلم بعضهم في حفظه، فالحديث جيدٌ إن شاء الله تعالى.

وإلاً فهو في نفس الأمر كثيرُ الرواية.

وفي الجملة: تَرْكُ الخوض في مثل هذا أولى، فإن الإمام وأمثاله من قَفَزُوا القنطرة، فما صار يُؤثِّرُ في أحدٍ منهم قولُ أحد، بل هم في الْدَرَجَةِ التي رفعهم الله تعالى إليها، من كونهم متبوعين يُقتَدِي بهم، فليُعْتَمِدْ هذا، والله ولئِنْ التوفيق» انتهى^(١).

فعلى الألباني أن يتقي الله تعالى فيما يقول، وليجتنب الخداع والتقويل لابن حجر – وغيره – ما لم يُقُلَّه، والله ولئِنْ التوفيق.

وبهذا ظهر الجواب عمن شارك النسائي في الجرح للإمام، وقد حَثَ أَبْرُ أصحاب ابن حجر إليه الإمام الحافظ السخاوي، في كتابه «الإعلان بالتوبیخ لمن ذَمَّ التاريخ»^(٢) على الاجتناب عن اقتداء الجارحين والطاعنين فيه حيث يُوصي رحمة الله تعالى قائلاً:

«ويَلْتَحِقُ بِذَلِكَ (أي في التأويل والتجنب عن ذكره) مَا وَقَعَ بَيْنَ الْأَئمَّةِ سَيِّمَا الْمُتَخَالِفِينَ فِي الْمُنَاظِرَاتِ وَالْمُبَاحَثَاتِ، وَأَمَّا مَا أَسَنَهُ الْحَافِظُ أَبُو الشِّيخِ بْنَ حَيَّانَ فِي «كِتَابِ السُّنَّةِ» لَهُ، مِنَ الْكَلَامِ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَئمَّةِ الْمُقْلَدِينَ، وَكَذَا الْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ فِي «كَامِلِهِ»، وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْخَطِيبِ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» وَآخَرُونَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَابِنِ

(١) نقله صديقنا العلامة المحقق الشيخ محمد عوامة في كتابه «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة رضي الله عنهم» ص ١١٦ و ١١٧ الطبعة الثانية، نشرته دار السلام للطباعة والنشر سنة ١٤٠٧.

(٢) ص ٦٥، طبع القدسي بدمشق عام ١٣٤٩.

أبى شيبة في «مصنفه» والبخاري والنَّسائي، مما كنْتُ أنزَهُمْ عن إيرادِهِ، مع كونهم مجتهدين، ومقاصِدُهم جَميلة: فينبغي تجثُب اقتدائِهم فيهِ، ولذا عَزَّرَ بعضُ الْقُضاةِ الأعلامِ مِنْ شيوخنا من نُسِبَ إِلَيْهِ التَّحْدُثُ ببعضِهِ بل مَنَعَنا شيخُنا – الحافظُ ابنُ حَجْرٍ – حينَ سَمِعْنا عليهِ «كتابَ ذَمِّ الْكَلَامِ» للهَرَوِيِّ، من الرواية عنهِ، لما فيهِ من ذلك». انتهى.

ردُّ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ على الطاعنين

في الإمامِ، وفيهِ عبرةٌ للألباني لو اعتبر

وأما الإمامُ شيخُ الإسلامِ حافظُ المغربِ أبو عمرِ يوسفِ بنِ عبدِ البرِّ التَّمَرِيِّ القرطبيِّ رَحْمَهُ اللهُ فَقَدْ صَدَعَ بِالْحَقِّ وَكَشَفَ الْقَنَاعَ عَنْ وُجُوهِ الطَّاعَنِينَ فِي الْإِيمَانِ فِي كِتَابِهِ «الانتقاءُ فِي فضائلِ الْمُلَائِكَةِ الْأَئِمَّةِ الْفَقِيَّهَاتِ»، و«جامعُ بِيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ وَمَا يَنْبَغِي فِي رِوَايَتِهِ وَحَمْلِهِ» حِيثُ قَالَ فِي تَرْجِمَةِ الْإِيمَانِ أبى يُوسُفَ مِنْ «الانتقاءِ» مَا لَفْظَهُ: «كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعْنَى يُشْتَبِهُ عَلَيْهِ، وَيُوَثَّقُهُ، وَأَمَّا سَائِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَهُمْ كَالْأَعْدَاءِ لِأبى حَنِيفَةِ وَأَصْحَابِهِ».

فنسألك أيها الألباني هل يُقبِلُ قولُ الأعداءِ من غيرِ إقامةِ برهانٍ على دعواهم في حقِّ إمامٍ قد خَضَعَتْ الأُمَّةُ لِجَلَالِهِ وعلِمهِ وورِعِهِ، وتَبِعَهُ شَطْرٌ أَهْلُ البَسيطةِ عَلَى تَوَالِيِّ الْقَرْوَنِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا؟ أَفَمَا لَكَ عَقْلٌ يَمْنَعُكَ عَنِ الْخَوْضِ فِي مَثْلِ تَلْكَ الْوَرَطَاتِ؟

وقال الإمام ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»^(١):

«أفْرَطَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِي ذَمِّ أَبِي حَنِيفَةَ، وَتَجَازَوْا الْحَدَّ فِي ذَلِكَ، وَالسَّبِيلُ الْمُوجِبُ لِذَلِكَ عِنْهُمْ إِدْخَالُ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسُ عَلَى الْآثَارِ وَاعْتِبَارُهُمَا، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا صَحَّ الْأَثَرُ بَطَلَ الْقِيَاسُ وَالنَّظَرُ.

وكان ردّه لما ردّ من أخبار الآحاد بتأويل متحتمل، وكثيرٌ منه قد تقدّمه إليه غيره، وتتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وجُلُّ ما يُوجَدُ له من ذلك ما كان منه اتباعاً لأهل بلده، كإبراهيم النخعي، وأصحاب ابن مسعود، إلّا أنه أغرق وأفْرَطَ في تنزيل النوازل هو وأصحابه، والجواب فيها برأيهم واستحسانهم، فأتى منه من ذلك خلافٌ كبير للسلف، وشُنِعَ هي عند مخالفيهم بـ«بداع».

وما أعلم أحداً من أهل العلم إلا وله تأويلٌ في آية، أو مذهبٌ في سنة، ردّ من أجل ذلك المذهب سنة أخرى بتأويل سائع أو ادعاء نسخٍ، إلّا أن ل أبي حنيفة من ذلك كثيراً، وهو يُوجَدُ لغيره قليل.

وقد ذكر يحيى بن سلام قال: سمعت عبد الله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب يُحدِّث عن الليث بن سعد أنه قال: أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسئلةً كلّها مخالفة لسنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما قال مالك فيها برأيه، قال: ولقد كتبتُ إليه في ذلك».

(١) ٢: ١٤٨ - ١٥٠ طبع المنيرية بمصر.

قال أبو عمر (ابن عبد البر): «ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يرُدُّه دون ادعاء نسخ عليه بأثرٍ مثلِه، أو بإجماع، أو بعملٍ يجب على أصله الانقيادُ إليه، أو طعنٍ في سنته، ولو فعل ذلك أحدٌ سقطت عدالته، فضلاً عن أن يتخذ إماماً، ولزمه إثُمُ الفسق». الَا باحْيَفْهُ يرْدُهُ فَوْكَارِسِخْ بِغْدَرْ

ونقموأ أيضاً على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثيرٌ.

ولم يُعنَ أحد بنقل قبح ما قيل فيه كما عُنوا بذلك في أبي حنيفة، لإمامته، وكان أيضاً مع هذا يُحسُدُ، وينسبُ إليه ما ليس فيه، ويُختلقُ عليه ما لا يليق.

وقد أثني عليه جماعة من العلماء، وفضَّلُوهُ، ولعلنا إن وجدنا نشطةً أن نجمع من فضائله، وفضائل مالك أيضاً، والشافعي، والثوري، والأوزاعي كتاباً أملنا جَمْعَهُ قدِيمًا في أخبار أئمة الآثار إن شاء الله تعالى^(١).

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي قال: حدثنا عباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أصحابنا يُفرطون في أبي حنيفة

(١) ثم جمع في ذلك كتابه «الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء»، مالك والشافعي وأبي حنيفة».

وأصحابه، فقيل له: أكان أبو حنيفة يكذب؟ فقال: كان أبل من ذلك.

وذكر محمد بن الحسين الأزدي الحافظ المؤصل في الأخبار التي في آخر كتابه في «الضعفاء»: قال يحيى بن معين ما رأيتك أحداً أقدمه على وكيع، وكان يقتفي برأي أبي حنيفة، وكان يحفظ حديثه كلّه، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً.

وقال علي بن المديني: أبو حنيفة روى عنه الثوري، وابن المبارك، وحمادُ بنُ زيد، وهشيم، ووكيعُ بنُ الجراح، وعبدُ بنُ العوام، وجعفرُ بنُ عون، وهو ثقة لا بأس به، وقال يحيى بن سعيد: ربما استحسنا الشيءَ من قول أبي حنيفة فنأخذ به. قال يحيى: وقد سمعت من أبي يوسف «الجامع الصغير». ذكره الأزدي قال: حدثنا محمد بن حرب سمعت: علي بن المديني فذكره من أوله إلى آخره حرفاً بحرف».

قال أبو عمر (ابن عبد البر): «الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثروا عليه، أكثرُ من الذين تكلّموا فيه، والذين تكلّموا فيه من أهل الحديث أكثرُ ما عابوا عليه الإغراء في الرأي والقياس، والإرجاء».

وكان يقال: يُستدلُّ على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه. قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب أنه هلك فيه فتتان محب أفرط ومبغض فرط. وقد جاء في الحديث: أنه يهلك فيه رجلان محبٌ مُطرِّ ومبغضٌ مُفترٍ. وهذه صفةٌ أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية، والله أعلم».

وقال ابن عبد البر في (باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض)
من «جامع بيان العلم»^(١) أيضاً، ما نصه:

«هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضللت به نابتة جاهلة لا تدرى ما عليها في ذلك، وال الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبيان ثقته وعنایته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر.

وأما من لم ثبت إمامته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روایته، فإنه يُنظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويُجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدّي النظر إليه.

والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين: أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم^(٢)،

(١) ١٥٢: ٢ - ١٦٣.

(٢) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم: «استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغيراً من التيوس في زروبها». وقال مالك بن دينار: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعض في بعض، فلهم أشد تحاسداً من التيوس». وقال أبو حازم: «العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي

ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً لا يلزم تقليلهم في شيء منه دون برهان، ولا حجة توجيه، ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمة الجلة الثقات السادة بعضهم في بعض مما يجب أن لا يلتفت إليهم إليه، ولا يُعرج عليه: ما يُوضّح لك صحة ما ذكرنا، وبالله التوفيق...، ثم سرداً ابن عبد البر من قول بعضهم في بعض ممن لا يلتفت إليه أمثلة كثيرة، ثم قال:

وقد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلاً العلماء عند الغضب كلاماً أكثر من هذا، ولكن أهل الفهم والعلم والميز لا يلتفتون إلى ذلك لأنهم بشرٌ يغضبون ويرضون، والقول في الرضا غير القول في الغضب، ولقد أحسن القائل:

لا يُعرفُ الْحِلْمُ إِلَّا سَاعَةُ الْغَضَبِ

وما مثل من تكلم في مالك والشافعي ونظرائهم من الأئمة إلا كما قال الأعشى:

كناطِحٌ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُؤْهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَةً الْوَعِلْ

= العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنية، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يزه عليه، حتى كان هذا الزمان فصار الرجل يعيّب من هو فوقه ابتغاً أن ينقطع منه حتى يُري الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يُذاكِرُ من هو مثله، ويُزهُ على من هو دونه فهلك الناس». أنسد كل ذلك ابن عبد البر رحمة الله تعالى في أول (باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض).

أو كما قال الحسين بن حميد:

يَانَاطِحَ الْجَبَلِ الْعَالِي لِيَكُلِّمَهُ أَشْفَقُ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقُ عَلَى الْجَبَلِ

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول:

وَمِنْ ذَا الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِمًا وَلِلنَّاسِ قَالٌ بِالظَّنُونِ وَقِيلُ

وهذا خير من قول القائل:

وَمَا اعْتَدْرُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ؟!

فقد رأينا البغي والحسد قدِيمًا، ألا ترى إلى قول الكوفي في سعد بن أبي وقاص: إنه لا يعدل في الرعية، ولا يغزو في السرية، ولا يقسم بالسوية. وسعد بدري، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة الذين جعل عمر بن الخطاب الشورى فيهم، وقال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض.

وروي أن موسى صلى الله عليه وسلم قال: يا رب ادفع عنِي ألسنَ بني إسرائيل، فأوحى الله إليه يا موسى لم أقطعها عن نفسي، فكيف أقطعها عنك.

قال أبو عمر: والله لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم، فلم يقنعوا بذم العامة دون الخاصة، ولا بذم الجهال دون العلماء، وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد، قيل لابن المبارك: فلان يتكلم في أبي حنيفة فأنشد بيت ابن الرثقيات:

حسدوك أنْ رأوك فَضَلَكَ اللَّهُ بِمَا فُضِلْتَ بِهِ التُّجَاهُ

وقيل لأبي عاصم النبيل: فلانٌ يتكلّم في أبي حنيفة، فقال: هو كما قال نصيّب:

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في
بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك فقد ضلل ضلالاً بعيداً وخسر
خسراناً مبيناً. وكذلك إن قيل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي
الشعبي والنخعي وأهل الحجاز وأهل مكة، وأهل الكوفة، وأهل الشام
على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرنا في هذا الباب: ما
ذكرنا عن بعضهم في بعض.

إِنْ لَمْ يَفْعُلْ وَلَنْ يَفْعُلْ إِنْ هَدَاهُ اللَّهُ، وَأَلْهَمَهُ رُشْدَهُ، فَلِيَقِفْ عَنْهُ مَا
شَرَطْنَا فِي أَنْ لَا يُقْبَلَ فِيمَنْ صَحَّتْ عِدَالُتُهُ، وَعُلِمَتْ بِالْعِلْمِ عَنْ اِنْتِهِ
وَسَلِيمٌ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَلِزَمَ الْمَرْوَةُ وَالْتَّعَاوُنُ، وَكَانَ خَيْرُهُ غَالِبًا وَشَرُّهُ أَقْلَى
عَمَلِهِ، فَهَذَا لَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلٌ قَائِلٌ لَا بَرْهَانٌ لِهِ بِهِ، فَهَذَا هُوَ الْحُقُّ الَّذِي
لَا يَصْحُّ غَيْرُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةَ :

بَكَى شَجَوَهُ الْإِسْلَامُ مِنْ عُلَمَائِهِ فَمَا اكْتَرَثُوا لِمَا رَأَوْا مِنْ بَكَائِهِ
فَأَكْثَرُهُمْ مُسْتَقْبِحٌ لِصَوَابٍ مِنْ يَخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لِخِطَائِهِ
فَأَئِيَّهُمُ الْمَرْجُوُّ فِينَا لِدِينِهِ وَأَئِيَّهُمُ الْمَوْتُوقُ فِينَا بِرَأْيِهِ

والذين أثروا على سعيد بن المسيب، وعلى سائر من ذكرنا من التابعين، وأئمَّةِ المسلمين أكثرُ من أن يُحصوا، وقد جمع الناسُ فضائلَهم، وعُنوا بسيرهم، وأخبارِهم، فمن قرأ فضائلَ مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين، وعُنِي بها ووقفَ على كريم سيرِهم وهديِّهم، كان ذلك له عملاً زاكياً، نفعنا الله بحب جميعهم، قال الثوري رحمه الله: عند ذكر الصالحين تنزلُ الرحمة، ومن لم يحفظْ من أخبارهم إلَّا ما بَدَرَ من بعضهم في بعض على الحسد والهفوat والغضب والشهوات، دون أن يُعنِي بفضائلهم، حُرم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحَادَ عن الطريق، جعلنا الله وإياك من يسمع القولَ فيتبع أحسنه.

وقد افتحنا هذا الباب بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأَمَمِ قَبْلَكُمْ الْحَسْدُ وَالْبَغْضَاءُ»، وفي ذلك كفاية... ومن صَحِّبَه التوفيقُ أغنَاه من الحكمة يسِّرُها، ومن الموعظ قليلُها، إذا فَهِمَ واستعملَ ما عُلِمَ، وما توفيقِي إلَّا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال حدثنا ابن رَحْمُون قال: سمعت محمد بن بكر بن دَاسَة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: رَحْمَ اللَّهُ مَالِكًا كَانَ إِمَامًا، رَحْمَ اللَّهُ الشَّافِعِي كَانَ إِمَامًا، رَحْمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ كَانَ إِمَامًا». انتهى باختصار.

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»^(١) أيضاً: «حدثنا خلف بن القاسم، نا أبو عبد الله محمود الوراق، نا أحمد بن مساعدة، نا محمد بن حماد المصيحي، نا أحمد بن القاسم، ثنا أحمد بن أبي رجاء قال: سمعت أبي يقول: رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت: إلى ما صرتأ قال: غفر لي، ثم قيل لي: لم نجعل هذا العلم فيك إلا ونحن نريد أن نغفر لك، قال: قلت: وما فعل أبو يوسف؟ قال: فوقنا بدرجة، قلت وأبو حنيفة؟ قال: في أعلى عليين». انتهى.

جوابُ الحافظ ابن التركماني عن جروح الإمام

وقال قاضي القضاة الإمام العلامة الحافظُ الشیخُ علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني في «الجوهر النقي في الرد على البيهقي»^(٢) عند الكلام على أثر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «لا تقتل النساء إذا ارتدن»، ما نصه:

«وأبو حنيفة وإن تكلم فيه بعضهم فقد وثقه كثيرون، وأخرج له ابن حبان في «صححه»^(٣)، واستشهد به الحاكم في «المستدرك»، ومثله

(١) ٤٧: ١، ٢١٣: ١ من الطبعة الجديدة المحققة.

(٢) ٢٠٣: ٨ المطبوع بذيل «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٣) بل قال في كتاب «الثقة» ٤٦٧: ٨ في ترجمة علي بن معبد بن شداد العبدى المصرى، وهو مستقيم الحديث عنده: «حدثني عبد الملك بن محمد بن سميع بصينداء، ثنا المزني، ثنا علي بن معبد، عن عبيد الله بن عمرو، قال: قال الأعمش لأبي حنيفة: =

في دينه وعلمه لا يقدح فيه كلام أولئك، وقد ذكر جماعة من السلف أنه كان محسوداً، حكى أبو عمر – ابن عبد البر – في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء» عن حاتم بن داود، قال: قلت للفضل بن موسى السّيّناني: ما تقول في هؤلاء الذين يقعون في أبي حنيفة؟ فقال: إن أبي حنيفة جاءهم بما يعقلونه من العلم وما لا يعقلونه، ولم يترك لهم شيئاً فحسدوه». انتهى.

رد ابن الوزير اليماني على من حاول التشكيك في علم أبي حنيفة بالحديث والعربيّة

وقال الإمام الحافظ العلامة النّظار أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني المتوفى سنة ٨٤٠ رحمه الله تعالى، في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»^(١) صلَّى الله عليه وسلم، ردّاً على السيد جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم حيث حاول التشكيك في علم أبي حنيفة بالحديث والعربيّة، قال ما نصّه:

«لا يخلو إما أن يُنكر – هذا المفترض – صدور الفتوى عنه رضي الله عنه، وينكر نقل السلف والخلف مذاهبه في الفقه، أو يُقرَّ بذلك، إن أنكره أنكر الضرورة ولم تكن لمناظرته صورة، وإن لم ينكره فهو يدُلُّ على اجتهاده، ولنا في الاستدلال به على ذلك مسالك:

= يا نعمان ما تقول في كذا وكذا؟ قال: كذا وكذا، قال: من أين قلت؟ قال: أنت حدثنا عن فلان بكتاب الأعمش: أنتم يا معاشر الفقهاء الأطباء، ونحن الصيادلة».

(١) ١٥٨: ١٦٦.

السلوكُ الأول: أنه ثبت بالتواتر فضلُه، وعدالتُه، وتقواه، وأمانته، فلو أفتى بغير علم، وتأهَّلَ لذلك، وليس له بأهل، لكان جرحاً في عدالته، وقدحاً في ديانِته وأمانِته، ووصماً في عقلِه ومرءوته، لأنَّ تعاطي الإنسان ما لا يُحسُّه ودعواه لمعرفة ما لا يَعْرِفُه من عادات السفهاء، ومن لا حياء له ولا مروءة من أهل الخُسَاسَةِ والذَّنَاءَةِ، ووجوهُ مناقبه مَصوَّنةٌ عن ابتدالها وتسويديها بهذه الوَاصِمةِ القيحَةِ، والمذمَّةِ الشنيعةِ.

السلوكُ الثاني: أن روايةَ العلماء لمذاهِبِه، وتدوينَها في كتب الهدایة، وخزائنِ الإسلام يدلُّ على أنَّهم قد عَرَفُوا اجتِهادَه، لأنَّه لا يحلُّ لهم روايةُ مذهبٍ إلَّا بعد المعرفة لعلمه، لأنَّ إيهامَ ذلك من غير معرفة محَرَّمٍ، لما يترَّبُّ عليه من الأحكام الشرعية المُجَمِّعُ عليها كان خرَام إجماعِ أهل عصرِه بخلافِه، والمختلفُ فيها كان خرَام إجماعِ من بعده بخلافِه، وجوازِ تقليلِه بعد موته.

السلوكُ الثالث: أن نقول: الإجماعُ منعقدٌ على اجتِهادَه، فإنَّ خالفَ في ذلك مخالفٌ، فقد انعقدَ الإجماعُ بعد موته، وإنما قلنا بذلك لأنَّ أقوالَه متداولةٌ بينَ العلماء الأعلام، سائرةٌ في مملكةِ الإسلام في الشرق والغرب، واليمن والشام من عصر التابعين من سنة خمسين ومئة إلى يوم الناس هذا، وهو أولُ المئَةِ التاسعةِ بعد الهجرة، لا يُنكرُ على من يَرَوِيَها ولا من يَعْتَمِدُ عليها، المسلمين بين عاملٍ عليها وساكتٍ عن الإنكار على من يَعْمَلُ عليها، وهذه الطريقةُ هي التي تَثْبُتُ بمثلها دعوى الإجماع في أكثر المواقِعِ.

المسلك الرابع : أنه قد نَصَّ كثير من الأئمة والعلماء على أن أحدَ الطرق الدَّالَّة على اجتِهادِ العالم هي انتصارُه للفتيا ورجوعُ العامة إليه من غير نَكِيرٍ من العلماء والفضلاء ، وموضعُ نصوصِ العلماء على ذلك في علم الأصول ، وهناك يُذكَر الدليلُ على أن ذلك كافٍ في معرفة اجتِهادِ العالم وجوازِ تقليدِه ، وممن ذَكَر ذلك من أئمَّةِ الزيدية وشيوخِ المعتزلة المنصُورُ بالله في كتابه «الصفوة» ، وأبو الحسين البصري في كتابه «المعتمد» .

وهذا في سُكوتِ سائرِ العلماء عن النكير على المفتى ، فكيف بسُكوتِ رُكْنِ الإِسلام من عصَابَةِ التابعين ونُبلاءِ ساداتِ المسلمين ومن هم من خِيرِ القرون بنصِّ سيدِ المرسلين ، فقد كان الإمامُ أبو حنيفة معاصرًا للذَّلك الطَّرازِ الأوَّلِ كما سيأتي .

وقد تَطَابَقَ الفريقيان من أهْلِ السُّنَّةِ والاعتزَالِ على التعظيم لأبي حنيفة والإجلالِ .

أما أهْلُ السُّنَّةِ فذلك أَظَهَرُ من الشَّمْسِ وأوضَحَ من أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ لَبَسْ .

وليس يصح في الأذهان شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلٍ وأما المعتزلة فقد تشرَّفَ أكثرُهم بالانتساب إلىه ، والتعويل في التقليد عليه كأبي علي وولده أبي هاشم من متقدميهم وأبي الحسين البصري والزمخشري من متأخرِيهم ، وهم وإن قَدَرُنا دعواهم الاجتِهادَ

والخروج من التقليد فذلك إنما كان بعد طلب العلم وطول المدة، وهم قبل ذلك وفي خلاله مُعترِفون باتباع أقواله، وبعد ذلك لم يَسْتَنِكُفُوا من الانساب إلى اسمِه، والمُتابعة في المعرف لرَسْمِه.

وفي كلام علامتهم الزمخشري: وَتَدَ الله الأرض بالأعلام المُنيفة، كما وَطَدَ الحنفية بعلوم أبي حنيفة، الأئمة الجلة الحنفية، أزمه الملة الحنفية، الجود والحلُّ حاتمي وأحنفي، والدين والعلم حَنِيفي وحَنَفِي.

وقد عقد الحاكم أبو سعيد فصلاً في فضل أبي حنيفة وعلمه، ذكره في كتابه «سفينة العلوم».

وقد أطبق أهلُ التاريخ على تعظيمه، وأفرد بعضُهم سيرته رضي الله عنه في كتاب سماه «شقائق النعمان في مناقب النعمان».

ولو كان الإمام أبو حنيفة جاهلاً، ومن حُلْيَةِ العلم عاطلاً ما تَطابَقَتْ جبالُ العلم من الحنفية على الاشتغال بمذاهبه كالقاضي أبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، والطحاوي، وأبي الحسن الْكَرْخِي، وأمثالِهم وأضعافِهم.

فعلماء الطائفة الحنفية في الهند والشام، ومصر، واليمن، والجزيرة، والحرمين، والعراقينِ منذ مئة وخمسين من الهجرة إلى هذا التاريخ يزيدُ على ست مئة سنة، فهم أُلُوفٌ لا يَنْحَصِرُونَ وعوالم لا يُحصَّونَ، من أهلِ العلم والفتوى والوراع والتقوى.

فكيف يجترئ هذا المعترض ويُجُوز عليهم أنهم تطابقوا على الاستناد إلى عاميٍّ جاهلٍ لا يَعْرِفُ أن الباء تَجُرُّ ما بعدها، ولا يدري ما يخرج من رأسه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ما هذا إلَّا كلامٌ عاميٌّ أو أعمى يَخْبِطُ من الجهل في ظلماء.

و هبك تقول هذا الصبح ليلٌ أَيَعْمَى الْعَالَمُونَ عَنِ الضَّيَاءِ

وأما ما قدَح به على الإمام أبي حنيفة من عدم العلم باللغة العربية، فلا شكَّ أنَّ هذا كلامٌ مُتحاصلٌ مُتنكِّبٌ عن سبيل المحاصل، فقد كان الإمام أبو حنيفة من أهل اللسان القديمة واللغة الفصيحة.

و ليس بنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي يَقُولُ فِيْعَربُ

وذلك لأنَّه أدرك زمانَ العرب، واستقامَةَ اللسان، فعاصرَ جريراً والفرزدقَ، ورأى أنسَ بنَ مالِكٍ، خادمَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم مرتين، وقد تُوفي أنس سنة ثلث وتسعين من الهجرة، والظاهر أنَّ أبي حنيفة ما رأَه وهو في المهد، وإنما رأَه بعد التمييز، فدلَّ على أنَّ أبي حنيفة كان من المعمرين، وتأخرتْ وفاته، إلى سنة خمسين ومئة. وقد جاوز التسعينَ في العمر^(١).

وهذا يقتضي أنه بلغ الْحُلْمَ وأدرك بعد موت رسول الله صلى الله

(١) هذا على قول من قال أن مولد أبي حنيفة سنة إحدى وستين، والصحيحُ أنه ولد سنة ثمانين، وهذا لا يؤثر على استدلال ابن الوزير، بل يبقى صحيحاً على الحالين، كما لا يخفى.

عليه وسلم بقدر الثمانين سنة، لأنه عليه السلام تُوفى بعد مُضي عشرين من الهجرة، فهذا يدل على تقدّم أبي حنيفة وإدراكه زمان العرب، وهو أقدم الأئمة وأكبرُهم سنًا، فهذا مالك على تقدّمه توفي بعده بنحو ثلاثة سنين.

ولا شك أنَّ تغيير اللسان في ذلك الزمان كان يسيراً، وأنه لم يستغِلْ في ذلك الزمان بعلم اللغة وفن الأدب أحدٌ من مشاهير العلماء المتبوعين المعتمد عليهم في التقليد لعدم مَسِيس الحاجة إلى ذلك في ذلك العصر، كما أشار إلى ذلك أبو السعادات ابن الأثير في ديباجة كتابه «النهاية»، وكما لا يخفى ذلك على من له أنس بعلم التاريخ.

فلو أوجبنا قراءة علم العربية في ذلك الزمان على المجتهد لم نقتصر على أبي حنيفة، ولزム أن لا يصح استشهاد علماء العربية بأشعار جرير والفرزدق، وهذا ما لم يَقُلْ به أحدٌ، وإنما اخْتَلَ اللسانُ الاختلال الكبير في حق بعض الناس بعد ذلك العصر، وقد سَلِمَ من تغيير اللسان من لم يُخالط العجم في الأمصار، من خُلصَ العرب، وأدرك الزمخشري كثيراً منهم ممن لزم البدية — وكان الزمخشري في القرن السادس توفي سنة ٥٣٨ — ، وأكثر ما أسرع التغيير إلى العامة ومن لا تميَّز له.

وقد قال الأمير العالمُ الحسين بنُ محمد في كتاب «شفاء الأولاد» إن الإمام يحيى بن الحسين رضي الله عنه كان عربيَ اللسان حجازيَ اللغة من غير قراءة، وروى علامُ الشيعة علي بن عبد الله بن أبي الخير

أنه — أي الإمام يحيى — قرأ في العربية أربعين يوماً، وهذا قد تُوفي على رأس ثلاثة مئة سنة من الهجرة.

وأما سنة ثمانين من الهجرة فليس أحد من أهل التمييز يعتقد أنَّ أهلَ العلم في ذلك الزمان كانوا لا يتمكُنون من معرفة معاني كلام الله ورسوله إلَّا بعد القراءة في علم العربية، ولو كان ذلك منهم لُقِلَ ذلك وعُرِفَ شيخُ التابعين فيه.

وليت شعري من كانوا في ذلك شيوخ علامة بن قيس، وأبي مسلم الخولاني، ومُسروق الأجدع، وجُبَير بن نُفَير، وكعب الأحبار؟ ومن كانوا شيوخاً من بعدهم من التابعين كالحسن، وأبي الشَّعْثَاء، وزين العابدين، وإبراهيم التيمي، والثَّخْعَي، وسعيد بن جُبَير، وطاؤس، وعطاء، ومجاهد، والشعبي وأضرابهم؟ فلِم خُصَّ أبو حنيفة بوجوب تعلُّم العربية، وفي أيِّ المصنفات البسيطة يقرأُ في ذلك الزمان؟!

وأما قوله : (بابا قيس) فالجواب عليه من وجوه :

الأول: أن هذا يحتاج إلى طريق صحيحة، والمعترضُ — السيد جمال الدين علي — قد شدَّ في نسبة الصاحب إلى أهلهما مع اشتهر سَماعِها والمُحافَظَة على ضبطها، فكيف بهذه الرواية؟

الثاني: أنه إن ثبت بطريق صحيحة فإنه لم يشتهِر ولم يَصَحَ مثل شهرة صدور الفتيا ودعوى الاجتهد عن الإمام أبي حنيفة، وقد تواتر

علمُه وفضلُه وأجْمَعَ عليه، وليس يُقدَح في المعلوم بالمنظون بل بما لا يستحق أن يُسمَى مظنوناً.

الثالث: أنا لو قدرنا أن ذلك صَحَّ عنه بطرقِ معلومة، لم يُقدَح به لأنَّه ليس بلحن، بل هو لغةٌ صحيحةٌ حكاها الفراء عن بعض العرب وأنشد:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتِهَا

الرابع: سَلَّمنا أنَّ هذا لحنٌ لا وجهَ له، فإنه لا يَدْلُّ على عدم المعرفة. فإنَّ كثيراً من علماء العربية يتكلَّمُ بـلسان العامة، ويَتَعَمَّدُ النطق باللحن، بل قد يتكلَّم العربي بالعجمية، ولا يُقدَح ذلك في عربته.

وعلى الجملة فكيف ما دَارَتْ المَسْأَلَةُ فإنَّ ذلك لا يَدْلُّ على قصورِ الإمام أبي حنيفة، بل يَدْلُّ على غفلةِ المُعْتَرَضِ به وتغفيله، وجُرْأَتِه على وَصْمُ هذا الإمام الجليل وتجهيله.

وأما قدُحُه عليه بالرواية عن المضعفين، وقولُه: إنَّ ذلك ليس إلَّا لقلَّةِ معرفتِه بال الحديث، فهو وَهَمْ فاحشٌ، ولا يتكلَّمُ به منصفٌ، والجوابُ على ذلك يتبيَّن بذكرِ محامل:

المَحْمِلُ الأول: أنه قد عُلم من مذهب أبي حنيفة رحمه الله أنَّه يقبل المجهولَ، وإلى ذلك ذهبَ كثيرٌ من العلماء كما قدَّمنا^(١)، ولا شكَّ أنَّهم إنما يقبلونه حيث لا يعارضُه حديثُ الثقة المعلوم العدالة، لأنَّ الترجيحَ بزيادة الثقةِ والحفظِ عند التعارض أمرٌ مجمعٌ عليه.

(١) في ٢٠: ٢٦، من «الروض الباسم».

ولا شك أن الغالب على حملة العلم النبوى في ذلك الزمان العدالة. ويشهدُ لذلك الحديثُ الثابتُ المشهور: «خِيرُكُمْ الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ ثُمَّ يَفْشِلُونَ الْكَذَبَ».

وقد كان علي رضي الله عنه يَتَهَمُ بعضَ الرواية فيستحلِّفُ ثم يَقْبِلُهُ، وهذا إنما يكون في حديث من فيه جهالة أو نحوها، ولهذا لم يستحلِّفَ المقادادَ لِمَا أَخْبَرَهُ بِحُكْمِ الْمَذْيِّ.

وقد روى الحافظ ابنُ كثیر في جزء جَمَعَهُ في أحاديث السباق عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يرى العمل بالحديث الذي فيه ضَعْفٌ إذا لم يكن في الباب حديث صحيح يدفعه، وأنه رَوَى في «المسنن» أحاديث كثيرةً من هذا القبيل، وذلك على سبيل الاحتياط من غير جهل بضَعْفِ الحديث، ولا بمقادير الضعيف، وما يَحْرُمُ معه قبولُ الحديث بالإجماع، وما فيه خلاف.

وقال الحافظ أبو عبد الله ابن مَنْدَه: إن أبا داود يُخْرِجُ الإسناد الضعيف إذا لم يَجِدْ في الباب غيره لأنَّه أقوى عنده من رأي الرجال. انتهى.

وفي هذا شهادةً واضحةً على أن رواية الحديث الضعيف لا تستلزم الجهل بالحديث، فأحمدُ وأبو داود من أئمة علم الأثر بلا مُدَافِعَةٍ.

وهذا الحديثُ الضعيفُ الذي ذكروه ليس حديثَ الكذابين ولا الفساقِ المُصْرَّحِين، فذلك عندهم لا يستحق اسمَ الضعيف، إنما يقال فيه: إنه باطلٌ وموضعٌ، أو ساقطٌ أو متروكٌ، أو نحو ذلك.

وإنما الضعيفُ حديثُ الراوي الصدوق الذي ليس بحافظٍ، أو المعلومُ بالاختلاف في رفعه أو إسناده، واضطرب اضطراباً يسيراً، أو نحو ذلك مما اختلف العلماء في التعليل للحديث به أو الجريح للراوي به، ولا يَظْهِرُ قوَّةً في دليل رَدِّه ولا دليل قبوله.

وأكثرُ التضعيف إنما يكون من جهة الحفظ، وعند الأصوليين أنه لا يُقدَّح به حتى يكون الخطأ راجحاً على الصوابِ أو مساوياً له. وفي المُساوي خلافُ عندهم، والمسألة مقررةٌ في كتب علوم الحديث، وكتب الأصول.

فعلى هذا الوجه تكونُ روایةُ الإمام أبي حنيفة عن بعض الضعفاء مذهبَاً و اختياراً لا جَهْلًا و اغتراراً.

المَحْمِلُ الثاني: أن يكون ضعفُ أولئك الرواة الذين رووا عنهم مختلفاً فيه، ويكون مذهبُه وجوب قبولِ حديثهم وعدم الاعتداد بذلك التضعيف، إما لكونه غير مفسرٍ السبب، أو لأجل مذهبٍ، أو غير ذلك، وقد جَرَى ذلك لغير واحد من العلماء والحفاظ، بل لم يَسْلِم من ذلك صاحباً «الصحيح».

وكذلك أئمَّةُ هذا العلم: هذا الإمام الشافعي رضي الله عنه أكثرَ من الرواية عن إبراهيم بن أبي يحيى الإسلامي ووثقه، وقد خالفه الأثرون في ذلك، وقال ابن عبد البر في «تمهيده»: أجمعوا على تجريح ابن أبي يحيى إلَّا الشافعي.

قلت: أما الإجماع على تجريمه فغير مسلم، فقد وافق الشافعى على توثيقه أربعة من كبار الحفاظ، وهم ابن جرير وحمدان بن محمد الأصبhani، وابن عدى، وابن عقدة.

وقال الذهبي في «التذكرة»: لم يكن ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث. انتهى. ولكن تضعيقه قول الجماهير، وهو المصحح عند أئمة الحديث من الشافعية كالنووى، والذهبى، وابن كثير، وابن النحوى — وهو ابن الملقن شيخ الحافظ ابن حجر — ، وغيرهم.

وكذلك روى الشافعى عن ابن خالد الزنجى المكى، وهو مختلف في توثيقه.

وكذلك الإمام أحمد يروى عن جماعة مختلف فيهم.

وكذلك القاسم بن إبراهيم ويحيى بن الحسين رضي الله عنه قد رواها عن ابن أبي أويس، وهو مختلف فيه.

وقد ذكر أهل العلم بالرجال ذلك الاختلاف وبينوا في علوم الأحاديث ما يقبل من الجرح والتعديل، ومراتبها، وكيفية العمل عند تعارضها.

المَحْمُلُ الثالث: أن يكون إنما روى عن أولئك الضعفاء على سبيل المتابعة والاستشهاد، وقد اعتمد على غير حديثهم من عموم آية أو حديث أو قياس أو استدلال، مثل ما صنع مالك في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، قال ابن عبد البر في «تمهيد»:

كان مُجَمِعاً على تجريحه، ولم يرو عنه مالك إلَّا حديثاً واحداً معروفاً من غير طريقه، وهو حديث وضع اليمين على الشَّمَال في الصلاة، وقد رواه مالك في «الموطأ» من طريق صحيحٍ من روایة أبي حازم التابعي الجليل عن سهل بن سعد الصحابي رضي الله عنه.

وكذلك القاسم بن إبراهيم وحفيدُه يحيى بن الحسين من أئمة الزيدية، قد أكثرَ من روایة أحاديث الأحكام والاحتجاج عليها من حديث ابن أبي ضمرة، وأهلُ الروایة متفقون على تجريحه والقدح في روایته.

وكذلك قد روى شعبةُ على جلالته وتشدّده عن أبان بن أبي عياش مع قول شعبة فيه: لأن أشرب من بول حمار حتى أروى أحث إلى من أن أقول: حدثنا أبان بن أبي عياش. رواه شعيب بن جرير عنه، وروى ابن إدريس وغيره عن شعبة أنه قال: لأن يزني الرجلُ خيرٌ من أن يروي عن أبان.

فإن قلت: فكيف روى عنه مع اعتقاده تحريمَه، قلت: إنما أراد تحريمَ ذلك على من لا يعرف الحقَّ من الباطل من غيره، وتحريمَ روایة العارف عن المتروكين في حضرة من لا يعرِفُ، فإنَّ الثوري نهى عن الروایة عن بعض المتروكين، فقيل له: ألسْت تروي عنه؟ فقال: إني أروي ما أعرِفُ، وهذا من لطيف علم الحديث.

وعن مسلم أنه ربما أخرج الإسناد الضعيف لعلوه واقتصر عليه، وتركَ الإسناد الصحيح لنزلوله ومعرفةِ أهل الشأن له، روى ذلك النووي

عن مسلم تنصيضاً، وفيه دلالة على أن رواية العالم لحديث الرجل الضعيف لا تدل على جهله بضعفه.

وكذلك البخاري قد ضعف هو بعض من روى عنه في «الصحيح»، ذكر ذلك الذهبي في «الميزان»، وهذا يدل على أنه لم يعتمد على ذلك الراوي الذي ضعفه لولا شواهد بحديثه ومتابعات، وهذا من لطائف علم الحديث.

ولذا قال الإمام النووي: إن من صحيح حديثاً على شرط مسلم تكون رواته من رواة «صحيح مسلم» فقد وهم في ذلك.

المَحْمُلُ الرَّابِعُ: أن تكون رواية الإمام أبي حنيفة من قبيل تدوين ما بلغه من الحديث صحيحه وضعيته كما هو عادة كثير من مصنفي الحفاظ أهل السنن والمسانيد، وغرضهم بذلك حفظ الحديث للأمة ليُنظر في توابعه وشواهده، فإن صَحَّ منه شيء عمل به وإن بَطَلَ شيء حُذِّرَ من العمل به، وإن احتمل شيء الخلاف كان للناظر من العلماء أن يعمل فيه باجتهاده.

وفي الرواية المشهورة عن البخاري أنه كان يحفظ ثلث مئة ألف حديث، منها مئتا ألف غير صحيح.

وقال إسحاق بن راهويه: أحفظ مكاناً مئة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث صحيحة عن ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة، فقيل له في ذلك، فقال: لأجل إذا مر بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فليتنه فلياً.

المَحْمِلُ الخامس: أن يكون كثيّر من الأحاديث المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة ضعيفة من قِبَل من روى عنه، لا من جهة ولا من جهة شيوخه ومن فوقيهم، كما في كثير من الأحاديث المنسوبة إلى جعفر الصادق وكثير من الثقات، فقد روى الذهبي في «الميزان» عن الحافظ ابن حبان أن أباً بن جعفر^(١) وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثة مئة حديث ما حدث بها أبو حنيفة قطًّا. رواه الذهبي في ترجمة أباً بن جعفر.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه طلب العلم بعد أن أسن^(٢)، وقد كان الحافظ المشهور بالعناية في هذا الشأن إذا كبر وأسن تناقض حفظه، فلهذا لم يكن في الحفظ في أرفع المراتب، وكذلك غيره من الأئمة، فقد كان الإمام أحمد بن حنبل أوسع الأئمة الأربع معرفة بالحديث وحفظاً له، ولم يكن عيباً فيهم ولا قدحاً في اجتهادهم.

وقد كان حديث ابن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، أصح وأقوى من حديث عطاء، والحسن البصري، وأبي قلابة، وأبي العالية، وكان ابن المسيب أصح الجماعة حديثاً من غير قدر في علم من هو دونه.

(١) ويقال فيه (أباً بن جعفر)، وهو التَّجِيرَمي.

(٢) سبق عن الحافظ الذهبي ص ٤٢، أن الإمام طلب الحديث في سنة مئة وبعدها، وكان وقتئذ ابن عشرين سنة، فإن مولده سنة ثمانين على الصحيح، وابن الوزير مشى على القول بأن مولده سنة إحدى وستين.

ولهذا السبب تكلم بعض الحفاظ في حديث الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه، فظن بعض الجهال أن ذلك يقتضي القدح في اجتهاده وإمامته، وليس كذلك، فغاية ما في الباب أن غيره أحافظ منه، وذلك لا يستلزم أن غيره أفضل منه ولا أعلم منه على الإطلاق، فقد كان أبو هريرة رضي الله عنه أحافظ الصحابة رضي الله عنهم، ولم يكن أعلمهم ولا أفقههم ولا أفضلهم، وقد كان معاذ أفقههم، وزيد أفرضهم، وعلى أقضاهم، وأبي أقرأهم، والخلفاء أفضلهم، وبعده فالمناقب مواهب يهب الله منها ما يشاء لمن شاء.

وقد أشار الذهبي إلى الاعتذار عن ذكر الإمام أبي حنيفة وأمثاله، وإلى أنه لا قدح عليه بما ذكر فيه من الاختلاف، فقال في خطبة «الميزان»: وكذا لا ذكر من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس، إذ إنما يضرُّ الإنسان الكذب والإصرار على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، فالمرءُ المسلم يطبعُ على كلّ شيءٍ إلَّا الخيانة والكذب.
انتهى كلامه^(١).

(١) ترجمة الإمام أبي حنيفة في بعض نسخ «الميزان» مقحمة من قلم غير المؤلف الذهبي كما بيته في «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن»، وكما أوضحته بدلائله وشهاده الشيخ العلام البارع المحدث عبد الفتاح أبو غدة حفظه الله تعالى في تعليقه على «الرفع والتمكيل» ص ١٢١ - ١٢٦ من الطبعة الثالثة، وتلك الترجمة المقحمة المنسوبة غير منصفة يقيناً، والذهبى اشترط على نفسه الإنصاف في ذكر الأئمة المتبوعين، وإذا وازنَ =

فانظر كيف تأدب أبو عبد الله الذهبي، وذَكَر جلالَةَ الأئمة المتبوعين في الإسلام، ونصَّ على أنَّ ذكرَهم في كتب العجرح والتعديل لا يضرُّ عند الله ولا عند الناس، وهكذا فليكن ذكرُ العالم لمن هو أعلم منه بأدب وتواضع وتعظيم وتوقير، جعلنا الله ممن عرف قدرَ الأئمة، وعصمنا عن مخالفة إجماع الأئمة.

وبهذه الجملة تمَّ كشفُ عُوارِ هاتين الشَّبهتين الضعيفتين، في علم إمامٍ من أكبرِ أئمةِ أهلِ الإسلام، الذي أجمعَ على إمامته العلماءُ الأعلامُ. وقد أحببَ التقرُّبَ إلى الله تعالى والتشرُّفَ بخدمة مناقِبه العزيزة، والذَّبَّ عن معارفِه الغزيرة، بذكر هذه الأحرفِ الحقيرة اليسيرة، ولمْ أقصدُ التعريفَ بمجهولٍ من فضائله، ولا الرفعَ لمخوضِ من مناقِبه، فهو من ذلك أرفعُ مكاناً وأجلُّ شأناً.

والشمسُ في صادِعِ أنوارِها غَنِيَّةٌ عن وصفِ الواصِفِ
انتهى كلامُ ابنِ الوزيرِ بطولِه، وفيه وفي ما تقدَّمَ من نصوصِ الأئمةِ

= القاريء تلَك الترجمة بما ترجمَه به الذهبيُّ نفسه في «تذكرة الحفاظ» و«سير أعلام النبلاء» و«تذهيب التهذيب»، لرأى بينهما بُعدَ المشرقيَّين، وقد سبق في ص ٨٧، نصُّ ترجمة أبي حنيفة بتمامه من «تذهيب التهذيب»، كما نقلنا سابقاً نصوصَ الذهبيِّ من «سير أعلام النبلاء» في تقريره البالغ لأبي حنيفة رضي الله عنه، فمن قرأ تلك النصوصَ ونصَّ ترجمة «التذهيب» لازداد يقيناً بدسُّ الترجمة الموجودة في بعض نسخ «الميزان»، وعذرُ ابن الوزير في هذا الاعتذار عن الذهبيِّ – ولم يكن إليه أيُّ حاجةٍ – عدمُ وقوفه على نسخِ «الميزان» الصحيحةِ، وابنُ الوزير يشكُّو في «العواصم والقواسم»: قلة كتبِ المحدثين عندَه.

المتقدّمين، والحافظ الجهابذة المتأخّرين من المالكية، والشافعية، والحنابلة، وغيرهم، في تقرير الإمام أبي حنيفة، والثناء على سعة علمه بالكتاب والسنّة، والرد على جارحه والإنكار عليهم بالحجج الواضحة والأدلة النيرة: إبطال لطعن الشائين المُتحاملين على الإمام رضي الله تعالى عنه، في هذا الزمن المتأخر!

وفي كل ذلك أيضاً ما يُزيل الغشاوة عن عيونهم الرمّداء، ونفوسهم المريضة، إذا هدوا ووقفوا، وفي كل ما تقدّم أيضاً ما تقرّ به أعين طلبة العلم وأهله الذين رَزَقْهم الله تعالى التأدب مع أئمة الدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

ونرجو من الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب كل قارئ له وواقف عليه، ويُوفّقني للمزید من بيان مقام هذا الإمام الجليل والنّفاح عن رفيع مرتبته، بفضلِه ومنه، إنه ولئِ التوفيق، وبالإجابة جدير، وصلَى الله وسلم على سيدنا ونبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

وكتبه

في كراتشي ١٥ من شهر ربيع الأول سنة ١٤١٥ الفقير إليه تعالى
محمد عبد الشيد النعاف

قال العبد الضعيف عبد الفتاح أبو غدة فتح الله تعالى عليه، وغفر لمشايخه وله ولوالديه: فرغتُ من النظر في هذا الكتاب: «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث»، وخدمته بحسب ما تيسر لي، في ١ من ذي الحجة سنة ١٤١٥ بمدينة الرياض، والحمدُ لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَهْلِ صَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

المحتوى

| الصفحة | |
|---------|---|
| ٧ – ٥ | كلمة التقديم |
| ٩ | بدء كتاب «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث» |
| ١٣ – ١١ | تقديمة المؤلف |
| ١٥ | نظرة عابرة في مناقب الإمام أبي حنيفة وما زرها |
| ٢٠ – ١٦ | عنابة أبي حنيفة بطلب الحديث |
| ٣٦ – ٢١ | إمامية أبي حنيفة في الحديث |
| ٢١ | قول الإمام أبي داود: رحم الله أبا حنيفة كان إماماً |
| ٢٦ – ٢٢ | شرح هذه الإمامة من كلام الإمام البهقي والإمام الترمذى |
| ٢٧ – ٢٦ | عدُّ الحاكم أبا حنيفة من الأئمة الثقات المشهورين . . . |
| ٢٨ | احتجاج ابن تيمية بقول الإمام أبي حنيفة في التصحيح والتضعيف |
| ٣٠ – ٢٩ | استدلالُ ابن كثير بقوله في تضييف الحديث |
| ٣١ | عدُّ ابن القيم أبا حنيفة من أئمة الحديث |
| ٣٢ | وصف الإمام الحرّيبي أبا حنيفة بسعة العلم وحفظ السنّن |
| ٣٣ | ثناءُ الحافظ الحسن بن سليمان على علم أبي حنيفة وتفسيره للأحاديث |
| ٣٣ | ثناءُ خلف بن أيوب على سعة علم أبي حنيفة وأصحابه توجيه ثناء خلف بن أيوب على أبي حنيفة بأنه بعد إمعان النظر في |

فقهه وإنقانه

- قولُ ابن النديم: إن العلم كله تدوين الإمام أبي حنيفة
٣٥ - ٣٤
- قولُ علي القاري في سعة اطلاع أبي حنيفة على الأحاديث
ذكرُ نبذة من ترجمة خلف للتعريف بمقامه ومقام ثنائه على أبي
٣٥ - ٣٦
- ثناه الحافظ الذهبي على أبي حنيفة
٤٧ - ٣٧
- أبو حنيفة أحد الأئمة العشرة الذين يدور عليهم العلم
بطلان الحكاية التي تروي في المقارنة بين علم مالك وأبي حنيفة
٣٩ - ٣٨
- ذكرُ الاجتهاد المطلق، والاجتهاد المقيد، والتقليد
٤٢
- إكثارُ أبي حنيفة من طلب الحديث
٤٤
- مَخْمِلُ قولِ الثوري: ليس طلبُ الحديث من عُدَّة الموت
٤٦ - ٤٥
- ثناُ ابن تيمية على أبي حنيفة:
٥٢ - ٤٦
- أبو حنيفة من أئمة أهل الحديث، والتفسير، والتصوُّف، والفقه
٥٠
- أبو حنيفة من الأئمة الجليلة الذين عُرِفُتْ عدالتُهم واشتهرت
٥٥ - ٥٢
- كثرةُ أتباعُ أبي حنيفة واشتهرَ مذهبُه في الآفاق
٥٧ - ٥٥
- أبو حنيفة أعلم أهل عصره بالحديث ومن صياراته
٥٨ - ٥٧
- قولُ الإمام الكاساني: حديث صحيحه أبو حنيفة لم يبق في لأحد
٥٨ مطعن
- عِدَادُ الإمام أبي حنيفة في الحفاظ
٦٨ - ٥٨
- ذكرُ الذهبي أبا حنيفة في «تذكرة الحفاظ»
٥٨
- نصُّ ترجمة أبي حنيفة من «المختصر في طبقات علماء الحديث»
٥٩ - ٥٨
- للحافظ ابن عبد الهادي
إيراد الحافظ ابن ناصر الدين ترجمة أبي حنيفة في طبقات الحفاظ
٦٠ - ٦١
- المسمى «التبیان لبَدیعَ البیان»، وسوقُ نصُّ الترجمة
٦١ ذكرُ الجمال ابن المبرد الحنبلي أبا حنيفة في «طبقات الحفاظ»

- الحافظ السيوطي يُترجم لأبي حنيفة في «طبقات الحفاظ»
٦٢ نص ترجمة الإمام من «تراجم الحفاظ» للبدخشی
- قول عيسى بن موسى: أبو حنيفة عالم الدنيا
٦٤
- كلمة ثناء جامعة الفضيل بن عياض في حق أبي حنيفة
٦٥
- الحافظ الصالحي يعتقد باباً في «عقود الجمان» لبيان كثرة حديث
٦٦ – ٦٥ أبي حنيفة وكونه من أعيان الحفاظ
- ترجمة أبي حنيفة من ثبت العجلوني ونصله على أن أبو حنيفة حافظ
٦٦ – ٦٨ حجة فقية... .
- أبو حنيفة من أئمة الجرح والتعديل
٨٠ – ٦٨ إشارة ابن تيمية إلى مشاركة أبي حنيفة في الجرح والتعديل
٦٩ – ٦٨ والتصحيح والتضعيف
- الذهبی يعد أبو حنيفة من الجهابذة
٧٠
- السحاوی يذكر أبو حنيفة في الأئمة المتكلمين في الرجال
٧١
- نصوص للإمام أبي حنيفة في التوثيق والتضعيف
٧٢
- كلمات أبو حنيفة في مصطلح الحديث وأصوله
٧٤ – ٧٣
- نصوص آخر من كلام الإمام في التوثيق والتضعيف
٨٠ – ٧٥ قول ابن معين: العلماء أربعة: الثوري، وأبو حنيفة، ومالك،
٨٠ والأوزاعي
- أبو حنيفة على شرط أصح الأسانيد
٨٦ – ٨١ إطباقي الحفاظ: مغلطای، والبلقینی، والعراقي، وابن حجر،
٨٢ – ٨١ والسيوطی، على ذلك
- قول وكيع: حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشیوخ
٨٤ أصح أسانيد العراق: أبو يوسف، عن أبي حنيفة، عن حماد... .
- سنداً: الليث، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة: مما يفيد العلم
٨٦ النظري

- ٨٦ ترجيح المسلسل بالأئمة على أحاديث «الصحيحين»
إطباقي الحفاظ الذين ألقوا في رجال الكتب الستة على إسقاط
- ٨٧ الجرح في ترجمة أبي حنيفة
الحافظ المزّي ينقل مناقب أبي حنيفة من «تاریخ بغداد» ولا يلتفت
إلى المثالب التي فيه
- ٨٨ — ٨٧ كلمات ابن معین في توثيق أبي حنيفة والثناء عليه
- ٩٧ — ٨٩ نصّ ترجمة أبي حنيفة من «تَذْهِيب التَّهذِيب» للحافظ الذهبي
قول ابن معین: أبو حنيفة ثقة في الحديث
- ٩٠ ثناء القاسم بن معن المسعودي، ومالك بن أنس، وابن جریح،
ویزید بن هارون، وابن المبارك، على أبي حنيفة
- ٩٢ ثناء سفيان الثوري، وشداد بن حکیم، ویحیی بن سعید القطان،
ومکی بن إبراهیم، والشافعی والحسن بن عمارة على أبي
- ٩٤ — ٩٣ حنيفة
ثناء مکی بن إبراهیم أيضاً على ورّاع أبي حنيفة
- ٩٥ أبيات ابن المبارك في تقریظ أبي حنيفة
- ٩٦ قول أبي داود الخریبی: الناسُ فی أبی حنیفة حاسد وجاهل
- ٩٧ نصّ ترجمة أبي حنيفة من «الذکرة بمعرفة رجال العشرة» للحافظ
الحسینی
- ٩٨ ثناء الإمام یحیی القطان على أبي حنيفة وأخذه بأکثر أقواله
ترجمة أبي حنيفة من «نهاية السؤول في رجال الستة الأصول» لسینط
- ١٠٠ — ٩٨ ابن العَجَمِي
ترجمة الحافظ ابن حجر لأبی حنیفة فی «التهذیب» ليس فيها إلأى
التوثیق
- ١٠٣ — ١٠١ ترجمة الإمام أبی حنیفة من کلام الحافظ ابن کثیر فی البداية
والنهاية، وفيها الثناء البالغ على الإمام

- ١٠٥ تنویه صاحب «المشکاة» ب شأن أبي حنیفة
- ١٠٦ الإمام النووی لم یذكر في ترجمة الإمام إلأ الثناء والتوثيق
- ١١٠ - ١٠٦ نصٌ ترجمة أبي حنیفة الرفیعة من کلام ابن الأثیر الجزّاری
- ١٠٧ تابعیة الإمام أبي حنیفة. ت
- ١٠٩ دفاع ابن الأثیر عن أبي حنیفة فيما رُمیَ به من البدع الشنیعة
الحافظ السمعانی لم یورد في ترجمة الإمام شيئاً سوی الفضائل
- ١١٠ والمناقب
- ترجمة الإمام ابن علأن الشافعی للإمام أبي حنیفة وثناؤه عليه
- ١١٣ - ١١٠ أعطى الثناء
- أقوالُ الشیخ عبد الوهاب الشعراوی في الثناء على أبي حنیفة
والدفایع عنه
- ١١٦ - ١١٤ اعتداءُ الألبانی على الإمام أبي حنیفة والردُّ عليه
- ١٢٥ - ١١٧ ذکرُ مصادر الحافظ المزی فيما ینقله من الجرح والتعديل وإعراضه
عن جرح الإمام أبي حنیفة فيها
- ١١٨ تعدی ابن عدی والخطیب البغدادی في الواقعة بأبي حنیفة
- ١١٩ إعراض جملة من الحفاظ عن ذکر الجرح المنقول في أبي حنیفة
- ١١٩ تعامی الألبانی عن نصوص أئمۃ الحديث في توثیق أبي حنیفة
- ١٢٠ نصٌ کلام الألبانی في تضعیف الإمام أبي حنیفة !!
- الردُّ المتین على قول الألبانی: إن ابن حجر لم یزد في ترجمة
- ١٢١ - ١٢٠ الإمام على قوله «فقیه مشهور» لأجل ضعفه عنده
بيان أن لفظ الفقیه كان لا یُطلق إلأ على المجتهد، فهو لفظ توثیق
- ١٢١ وثناء
- وصفُ ابن حجر أبا حنیفة بالإمام في «التقریب» ولفظُ (الإمام) من
- ١٢٢ - ١٢١ أعلى ألفاظ التوثیق
- نقلُ ابن حجر توثیق الإمام أبي حنیفة عن ابن معین، وثناء

- الْخُرَّابِيِّيُّ وَابْنِ عَائِشَةَ عَلَيْهِ
نَبْذَةٌ مِّنْ تَرْجِمَةِ الْخُرَّابِيِّيِّ وَابْنِ عَائِشَةَ لِلتَّعْرِيفِ بِمَقَامِهِمَا وَمَقَامِ
ثَنَاهُمَا عَلَى أَبِي حَنِيفَةِ
- دَفَاعُ ابْنِ حَجْرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةِ فِيمَا طَعَنَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ
رُجُوعُ النَّسَائِيِّ عَنْ تَضْعِيفِ أَبِي حَنِيفَةِ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ. ت
- حَثُّ السَّخَاوِيِّ عَلَى الاجْتِنَابِ مِنْ اتِّبَاعِ الطَّاعُونَيْنِ فِي الْإِمَامِ
رَدُّ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى الطَّاعُونَيْنِ فِي الْإِمَامِ، وَفِيهِ عَبْرَةٌ لِلْأَلَبَانِيِّ
لَوْ اعْتَبَرَ
- نَصُّ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى عَدَوَّةٍ جُلُّ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِأَبِي حَنِيفَةِ
وَأَصْحَابِهِ
- ذَكْرُ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَسْبَابَ إِفْرَاطِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي ذَمِّ أَبِي
حَنِيفَةِ، وَمُجاوِزَتِهِمُ الْحَدَّ فِي ذَلِكَ، وَبِيَانِهِ أَنَّ الْجَرْوَحَ
النَّاشرَةُ عَنْ تِلْكَ الأَسْبَابِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ
- نَقْلُهُ تَوْثِيقُ ابْنِ مَعِينٍ وَعَلَيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ لِأَبِي حَنِيفَةِ
- قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: الَّذِينَ وَتَّقَوْا أَبَا حَنِيفَةَ أَكْثَرُ مِنَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ
كَلَامُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي حُكْمِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، وَهُوَ
مِنْهُمْ جَدَّاً
- حَضُّ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى قِرَاءَةِ مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ،
وَالاجْتِنَابُ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ وَمَثَالِهِمْ
- ذَكْرُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ رَؤْيَا حَسَنَةً لِبَعْضِهِمْ فِي أَبِي حَنِيفَةِ وَصَاحِبِيهِ
- جَوابُ الْحَافِظِ ابْنِ التَّرْكَمَانِيِّ عَنْ جُرُوحِ الْإِمَامِ
- نَقْلُ ابْنِ حِبَّانَ قَوْلَ الْأَعْمَشِ لِأَبِي حَنِيفَةَ: أَنْتُمُ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ
الصَّيَادِلَةُ. ت
- رَدُّ ابْنِ الْوَزِيرِ الْيَمَانِيِّ عَلَى مَنْ حَاوَلَ التَّشْكِيكَ فِي عِلْمِ أَبِي حَنِيفَةِ
بِالْحَدِيثِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ بَحْثٌ مُتَقَنٌ لِلْغَایَةِ فَقَفَ عَلَيْهِ لِزَاماً